المملكة

والتوازن الإقليمي والدولي

لا جدال بين المحللين الاستراتيجيين على ما للمملكة اليوم من ثقل إقليمي ودولي، وأنها حريصة على توظيف هذا الثقل من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن في المنطقة والعالم، وأن قدرة المملكة على تحقيق هذا التوازن قد تنامت بصورة مطردة خلال العقود الماضية من عمر المملكة، مستفيدة مما توافر لها من عناصر القوة اللازمة لمنح أية دولة القدرة على أداء دور قوي ومؤثر بين أقرانها من دول الإقليم، وغيرها من دول العالم. وحسبنا تدليلاً على ما ذكرنا، أن نشير إلى ما تم في عاصمتها (الرياض) ــ على مدى السنوات الثلاث الماضية فقط ــ من اتفاقات، وما صدر عنها من قرارات، وما انعقد فيها من قمم وتحالفات ــ خليجية وعربية وإسلامية ودولية ــ تتعلق بالأمن والاستقرار والسلم، الإقليمي والدولي.

يوسف كامل خطاب

المملكة والتوازن الإقليمي والدولي

وبمناسبة مرور سبعة وثمانين عامًا على الإعلان عن تأسيس المملكة على يد المغفور له (بإذن الله) الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، في الحادي والعشرين من جمادى الأولى ١٣٥١هـ، الموافق للثالث والعشرين من سبتمبر عام ١٩٣٢م؛ يحسن بنا أن نقف - من خلال هذه الدراسة - على الجهود التي بذلها (طيب الله ثراه)، لإرساء دعائم الاستقرار والتوازن في هذه المنطقة من العالم، والتي ينعكس استقرارها وتوازنها على العالم أجمع، وما هي أبرز هذه الدعائم التي شيَّد عليها أبناؤه الأخيار الذين تولوا الحكم من بعده - الملك سعود، والملك فيصل، والملك خالد، والملك فهد، والملك عبد الله (يرحمهم الله)، وصولًا إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) - مكانتها وثقلها وقدرتها على تحقيق الاستقرار والتوازن الإقليمي والدولي، ؛ حيث كان لكل منهم دوره في هذا الشأن، وفقًا لإمكانات المملكة السياسية والاقتصادية والعسكرية، التي وظفت لتحقيق التوازن ومواجهة الأزمات والتهديدات في عهده .

وستدور محاور الدراسة حول: الظروف والأحداث التي جعلت الملك عبد العزيز يهتم بأمر التوازن ويسعى إلى إرساء دعائمه؟ وما هي المقومات التي اعتمد عليها لتحقيق ذلك؟ وما هي أبرز الدعائم التي أرساها والآليات التي استخدمها، هو ومن بعده من القادة، لكي تصبح المملكة - في عقود معدودة - أحد أهم مراكز التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وإحدى أبرز الدول المؤثرة في الحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار الإقليمي والدولي؟ وكيف رسَّخ قادة المملكة من بعده هذه المبادئ عبر تطبيقهم لها في علاقاتهم السياسية مع غيرهم من دول العالم؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة بأسلوب علمي موضوعي، ستسعى الدراسة - عبر استخدام المنهج التاريخي - إلى استقراء أبرز الوقائع التاريخية المتعلقة بموضوعها؛ والقيام - عبر استخدام المنهج الوصفي التحليلي - بتحليلها والربط بينها وبين أحداث الحاضر. وسوف نقسم الدراسة إلى قسمين: نستعرض في القسم الأول: (مقومات المملكة لتحقيق التوازن)؛ ونتناول في القسم الثاني: (دعائم التوازن ودور المؤسس في إرسائها)؛ راجيًا من الله تعالى السداد والتوفيق.

مفهوم التوازن:

التوازن في اللغة مأخوذ من الفعل (وزن) أي قابل أو قارن بين شيئين لتحديد وبيان رابطة التساوي أو التعادل فيما بينهما.

أما التوازن في الاصطلاح، فيتم تحديده وفقًا للمجال المستخدم فيه، فهناك التوازن النفسي، والتوازن الاقتصادي، والتوازن الاجتماعي ...وهكذا. وعند استخدامه في مجال العلاقات الدولية، فإنه يقترن إما بالقوة، أو بالاستراتيجية، فيصبح المصطلح هو: توازن القوة، أو التوازن الاستراتيجي، وكليهما متقاربان في المضمون، وإن كان الأول أقدم في الاستخدام، حيث تشير بعض المصادر إلى أن بداية استخدامه تعود إلى القرن السادس عشر.

وعلى الرغم من كثرة التعاريف التي وردت في المصادر عن (توازن القوى)، فإنها لا تخرج عن أنه: التعادل في القوة بين دولتين أو كتلتين أو حلفين دوليين، أو بين مجموعة دول، أو مجموعة تكتلات، أو عدة أحلاف دولية، بحيث يمنع هذا التوازن قيام أي طرف من استخدام القوة العسكرية أو وسائل التهديد أو الإكراه ضد الأطراف الأخرى، وبذلك يتحقق الاستقرار والسلم المبنيان على القوة.

وتجدر الإشارة إلى أن القوة، التي تحقق للدولة التوازن المنشود، لا تقتصر على القوة العسكرية وحدها، بل تشمل جميع عناصر قوة الدولة: العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والجغرافية، والبشرية، والعلمية، والتقانية ... وغيرها من المقومات المادية والمعنوية، لأن القوة العسكرية في حد ذاتها لا تكفي لتحقيق التوازن، ما لم يدعمها اقتصاد قوي، وإرادة سياسية واعية وحازمة، وكفاءات بشرية على مستوى عال من التعليم والتدريب على الأسلحة الدقيقة والمعقدة التي تتسلح بها جيوش اليوم.

أما التوازن الاستراتيجي فيعني (الحالة التي تتعادل أو تتكافأ أو تتوازن عندها المقدرات - سواء أكانت سياسية أو سلوكيه أو قيمية - لدوله أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية، بحيث تضمن لها ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أو دول أخرى، وبما يمكنها أيضا من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند اختلاله لتحقيق الاستقرار) .

القسم الأول: مقومات المملكة لتحقيق التوازن

على الرغم من تعدد عناصر القوة[1] التي تستمد منها المملكة العربية السعودية ثقلها وقدرتها على تحقيق التوازن الإقليمي والدولي، إلا أن هناك أربعة عناصر كانت هي الأبرز في حيازة المملكة لمكانتها الإقليمية المتميزة وثقلها الدولي الهام، وهذه العناصر هي:

١. مكانتها الدينية

فالمملكة هي منبع العروبة، ومهد الإسلام، وموطن المدينتين المقدستين عند المسلمين جميعاً: (مكة المكرمة)، التي تحوي الكعبة المشرفة، قبلة المسلمين في صلواتهم، ومقصدهم لأداء الركن الخامس من دينهم (فريضة الحج)، ومزارهم لأداء العمرة والصلاة في البيت الحرام؛ و(المدينة المنورة)، مهجر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومأوى مسجده الذي تعدل الصلاة فيه ألف صلاة فيما سواه عدا المسجد الحرام والمسجد الأقصى.

وهذه المزية منحت المملكة مكانة ومنزلة دينية وروحية خاصة عند سائر المسلمين ـ من عرب وعجم ـ منذ تأسيسها إلى اليوم، وستبقى إلى قيام الساعة (بإذن الله) لاقترانها بدين المسلمين وإقامة شعائرهم؛ كما هيأتها للقيام بدور قيادي فاعل على مستوى الأمة العربية والأمة الإسلامية على مدى العقود الماضية.

ويحرص قادة المملكة وشعبها على شكر هذه النعمة الكبرى التي أنعم الله بها عليهم، عبر ما يبذلونه من جهود مخلصة وأموال طائلة في عمارة الحرمين الشريفين وتوسعتهما، وتحديث المدينتين المقدستين وتطويرهما، وتسخير إمكانات الدولة وقدراتها لخدمة ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزوار؛ واعتبار ذلك فرضًا دينيًّا وواجبًا وطنيًا، يتعين على الدولة القيام به، بموجب النظام الأساسي للحكم، الذي تنصُّ مادته الرابعة والعشرون على أن: « تقوم الدولة بإعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما، وتوفير الأمن والرعاية لقاصديهما، بما يمكن من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة».

ويعتز قادة المملكة وشعبها ويفتخرون بالقيام بهذا الدور المشرِّف[2]؛ وهو ما عبر عنه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) في الكلمة التي وجهها إلى ممثلي ضيوف الرحمن في حج هذا العام (١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م)، والتي قال فيها: " شرف الله هذه البلاد وأهلها بخدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما من الحجاج والمعتمرين والزوار، فسخرت كافة إمكاناتها البشرية والمادية لتمكين ضيوف الرحمن والتيسير عليهم في أداء حجهم؛ ونحن عازمون (بإذن الله) على المضي في تحقيق أعلى مستوى من الخدمات للحرمين الشريفين؛ والمشاعر المقدسة، في تطوير مستمر ووفق منظومة متكاملة، تهدف إلى المزيد من التيسير في أداء الحج، وسلامة قاصدي بيت الله الحرام ومسجد رسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم)، مواصلين بأعمالنا الجهود العظيمة التي بذلها ملوك هذه البلاد المباركة منذ عهد مؤسسها جلالة الملك عبدالعزيز (رحمه الله)".

كما يشكرونها عبر تسخيرهم لمكانة المملكة وثقلها ـ الإقليمي والدولي ـ في خدمة العرب والمسلمين، والسعي إلى تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم، والدفاع عن قضاياهم، ودعمهم ومؤازرتهم عند تعرضهم للمخاطر والتهديدات والمحن؛ كما سيتبين لنا من خلال مباحث هذه الدراسة.

وقد تعضَّدت هذه المكانة الدينية للمملكة، باختيار قادتها كتاب الله وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) دستورًا لها في شؤونها كافة ـ الداخلية والخارجية ـ حيث نصَّت المادة الأولى من (النظام الأساسي للحكم) على أن: «المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم)، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض»[3]، وتضمنت المادة السابعة ما نصه: "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله؛ وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة".

ولا شك أن هذا الاختيار، مع وجود الحرمين الشريفين، جعلا للمملكة خصوصيتها المميِّزة لها على سائر الدول الإسلامية، والتي عبر عنها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في إحدى المناسبات بقوله: " ... ومن منطلق مضامين الحكم ومبادئه في المملكة العربية السعودية، القائمة على المصادر الإسلامية الصحيحة؛ ومن منطلق أن هذه البلاد واقعة في معقل الإسلام وداره الأولى، وأنها قصبة الديار الإسلامية، وقبلة المسلمين في كل مكان على هذه الأرض، ومهوى أفئدتهم، وليس

لهم قبلة غيرها؛ من منطلق ذلك وغيره، فالمملكة العربية السعودية لها خصوصيتها، التي ترتبط بتأسيسها ومكانها ورسالتها"[٤].

وتأسيسًا على ما سبق، فإن مسلمي العالم ينظرون إلى المملكة نظرة إكبار وتوقير، ليس لأنها الدولة التي تحتضن مقدساتهم فحسب، ولكن لأنها الدولة التي حافظت على عقيدتهم وشريعتهم باتخاذها منهجًا حاكمًا وضابطًا لكافة شؤون الحياة؛ وهذه الخصوصية جعلت منها دولة قيادة وريادة لمسلمي العالم أجمع؛ وذلك مما يمنحها قوة ناعمة تعتمد عليها في تحقيق التوازن الإقليمي والدولي.

٢. قيادتها السياسية

يذهب بعض المحللين السياسيين والاستراتيجيين إلى أن نوع الحكم يعد أحد عناصر قوة الدولة؛ بل منهم من يجعله أول عناصر القوة ـ مثل المفكر الأمريكي (هانز مورجانثو) ـ وقد أشرنا آنفًا إلى أن المملكة تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية، التي تأمر بالعدل والشورى والمساواة، وهي المبادئ التي تنص عليها كل دساتير العالم تقريبًا، ويبقى تنفيذها موقوفًا على مدى احترام الفرد والمجتمع لها، حتى لا يتعرض للمساءلة القانونية. ويتميز الإسلام في هذا الجانب بأن التزام الفرد والمجتمع بقوانينه، حكامًا ومحكومين، ليس أمرًا اختياريًا، بل هو واجب شرعي، يُنَفذ طاعة لله، الذي أوجبه على المسلمين، ثم طاعة لولي الأمر الذي أوجب الله طاعته في غير معصية.

وتشير الدراسات النفسية السياسية إلى أن شخصية الحاكم تلعب دورًا رئيسًا في اختيار منهج الحكم، وأسلوب تطبيقه؛ ووفقًا لهذه النظريات يمكننا القول إن اختيار الملك عبد العزيز لشريعة الإسلام دستورًا للحكم، يعكس ما كان يتحلى به من إيمان، وحكمة، واتزان نفسي وفكري وسلوكي؛ وأن عزمه على تطبيق هذا المنهج على من سيوليه الله أمرهم، كان ــ بعد توفق الله ــ دافعًا من الدوافع التي حفزته لتوحيد قبائل ومناطق الجزيرة العربية في أمتن وأقوى وحدة عرفتها في تاريخها الحديث والمعاصر، وعاملًا من عوامل انتشار الأمن والاستقرار والسلام، التي كان الناس في أشد الحاجة إليها حينذاك؛ وهذا ما جعله من أفضل حكام عصره، بشهادة المهتمين بمتابعة أحوال المنطقة حينذاك؛ حيث قال عنه (إيفننج ورد) سنة ١٩٣٨م: " ابن سعود رجل ذو خلق قوي وإرادة نافذة، استطاع بهما أن يؤسس الوحدة والنظام في مملكته الواسعة، التي لم يسبق لها أن عرفت السلام قط، إلا في أيام حكمه؛ وهو أعظم شخصية في العالم العربي اليوم"[٥]؛ وقال عنه الإنجليزي (كنث وليامز): "هل بين ملوك الأرض الحاضرين من يضارع ابن سعود؟ لا أذكر حاكمًا قويًا وصل إلى مكانة هذا الملك الذي لا يعدله ملك في العالم الإسلامي، فهو الجندي البطل، والمصلح الكبير، والمخلص لدين الله، والإنسان الظريف الكريم الصريح الثابت الذكي الشجاع المتواضع إلى حد بعيد"[٦]؛ وقال عنه الجنرال الأمريكي (باترك ج. هيرلي)، الذي كان مندوبًا عن الرئيس الأمريكي وقابل الملك في الرياض: " الملك عبد العزيز ، أحكم وأقوى من عرفت من قادة البلاد العربية؛ وإنه لرجل بعيد النظر، نافذ العزيمة، مستعد لقيادة شعبه إلى اللحاق بركب التقدم العلمي"[٧]؛ وقال عنه الألماني (أميل سوايزار): "قد يكون ابن سعود الرجل العربي الوحيد الذي برز منذ ستة قرون في الجزيرة العربية"[٩].

وكانت هذه المكانة الرفيعة التي يحتلها الملك عبد العزيز عند قادة وسياسيي عصره، تعكس ظلالها على الدولة التي أسسها، علوًا في القدر، وثقلًا في الوزن بين دول الإقليم والعالم، مما أهلها لتحقيق التوازن الإقليمي والدولي.

وقد سار أبناؤه من بعده على النهج نفسه، في سياستهم الداخلية والخارجية، فداخليًا حرصوا جميعًا على توفير مقومات الحياة الكريمة لأبناء الوطن، عبر خطط تنموية متتابعة، ارتقت بالمواطنين تعليمًا، وصحةً، واستقرارًا اجتماعيًا، الأمر الذي مكنهم ــ خلال عقود معدودة ــ من المشاركة في نهضة البلاد وتطورها. وقد أوجد اهتمام القادة بمواطنيهم نموذجًا فريدًا في التلاحم والترابط بين القيادة والشعب، أدى إلى شيوع الاستقرار والأمن في ربوع البلاد.

أما على سياستهم الخارجية فقد أقاموها على مبادئ وثوابت رئيسة، أهمها: حسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وإقامة العلاقات وتعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة مع دول العالم، الشقيقة منها والصديقة، ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية[١٠]؛ والدعوة باستمرار إلى أسس أكثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، باعتبارها السبيل

الوحيد إلى الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم؛ ومحاربة التطرف والإرهاب بكافة صوره وأشكاله، ورفض خطاب الكراهية بشدة، والعمل ضمن شراكات دولية من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، من خلال موقعها القيادي في العالمين الإسلامي والعربي[١١].

وكان لثبات منهج الحكم، وتعاقب القادة من أبناء المؤسس على قيادة الدولة دوره الرئيس فيما حققته المملكة من توازن إقليمي ودولي، حيث كان لكل قائد منهم دوره في استكمال ما تأسس في عهد سلفه، وترسيخه وتطويره ليتماشى مع الإمكانات والقدرات المتنامية للمملكة، ومع الظروف الزمانية والإقليمية والدولية المحيطة بها؛ وهذا ما سوف يتضح لنا عند الحديث عن أدوارهم الخالدة في بناء المكانة والثقل للمملكة، واستطاعت من خلالهما تحقيق التوازن.

٣. مساحتها وموقعها الجغرافي:

المملكة العربية السعودية هي أكبر دولة في الشرق الأوسط، حيث تشغل حوالي ٧٠٪ تقريبًا من إجمالي مساحة شبه الجزيرة العربية، وهي تتوسط ثلاث قارات: آسيا وأفريقيا وأوروبا، كما تتوسط العالمين العربي والإسلامي، وهي محاطة بأهم ثلاث ممرات دولية: (مضيق هرمز ـ عند مدخل الخليج العربي ـ ومضيق باب المندب، وقناة السويس ـ من جهة البحر الأحمر)؛ وقد منحها هذا الموقع امتيازات جيواستراتيجية كبرى، حيث سهل لها الاتصال والتواصل مع دول العالم وشعوبه ـ وبخاصة منها: الخليجية، والعربية، والإسلامية، والتي تمثل ـ تباعًا ـ الدوائر الأقرب والأعمق لعلاقات المملكة الخارجية ـ لما بينها من روابط اجتماعية وثقافية وسياسية ودينية؛ كما سمح لها بتكوين شبكة من العلاقات الحضارية الواسعة والتوسع في التبادل التجاري، مع جلّ دول العالم، الأمر الذي زاد من نموها الاقتصادي وسرَّع وتيرته.

وإذا كان لموقع المملكة ومساحتها امتيازاتهما، فإن لهما في الوقت نفسه تبعاتهما وتحدياتهما، التي تعيّن عليها مواجهتها والتصدي لها ـ سياسيًا وعسكريًا وأمنيًا واقتصاديًا ـ منذ تأسيسها إلى اليوم، حفاظًا على أمنها الوطني والأمن الخليجي من جهة، وعلى الأمن العربي والإقليمي والدولي من جهة أخرى؛ وهذا ما جعل تحقيق التوازن والحفاظ عليه هدفًا استراتيجيًا لقادتها جميعًا.

٤. قدراتها الاقتصادية:

لا خلاف بين الباحثين الاستراتيجيين على أهمية القدرة الاقتصادية، ودورها في تحقيق التوازن الاستراتيجي مع غيرها من دول الإقليم ودول العالم، بل منهم من جعلها العامل الرئيس في منظومة عناصر قوة الدولة[١٢]. وقد أنعم الله تعالى على المملكة بأن فجَّر في أراضيها ينابيع الخير والثروة، فجعلها من أكبر دول العالم المنتجة والمصدرة للنفط ـ الذي يمثل شريان المدنية الحديثة، وعصب الطاقة والصناعة في العالم ـ فضلًا عما سواه من المعادن، الأمر الذي جعلها من أغنى دول الشرق الأوسط، وأكثرها قدرة على التطوير والتنمية؛ وقد بوأها وضعها الاقتصادي المميز مكانة مرموقة بين الدول الاقتصادية الكبرى، وجعلها شريكًا فاعلًا ومؤثرًا في مجموعة الدول العشرين المحرِّكة والمؤثرة في الاقتصاد العالمي، من خلال التزامها بالعمل على استقرار أسعار النفط العالمية، والسعي إلى تنمية التجارة الدولية على أسس عادلة.

وقد استثمرت المملكة قدرتها الاقتصادية في تنمية قواها البشرية، وطاقتها الصناعية والتقانية، فضلًا عن قواتها العسكرية والأمنية، الأمر أسهم في تعزيز مكانتها السياسية والجيواستراتيجية، لتصبح أحد أهم مراكز الثقل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط؛ كما استثمرتها في ترسيخ ثقلها الحضاري والإنساني عبر دعمها السخي ومساندتها العاجلة لضحايا الحروب والصراعات من مشردين ولاجئين، والمتضررين من الكوارث الطبيعية في العديد من دول العالم، سواء بصورة مباشرة، أو من خلال دعمها المتواصل للمنظمات الدولية والإقليمية المختصة، حيث تأتي المملكة في مقدمة دول العالم في هذا الشأن.

القسم الثاني:
دعائم التوازن ودور المؤسس في إرسائها

المطلع على التاريخ السياسي للمملكة في عهد الملك عبد العزيز، تبهره عبقرية هذا القائد المحنك، وقدرته الفذة على وضع رؤية مستقبلية للدولة، التي لم يكن قد فرغ بعد من تكوينها والإعلان عن تأسيسها؛ حيث تشير المصادر إلى أن ملامح تلك الرؤية قد تكونت في بعدها النظري (التصوري) قبل انتهاء مسيرة التوحيد والإعلان عن تأسيس الدولة بأكثر من عقد من الزمان؛ بل الأعجب من ذلك أن مطالب مسيرة التوحيد وتحدياتها، لم تشغل المؤسس عن اتخاذ الخطوات العملية لمرحلة ما بعد التوحيد من بناء وتشييد؛ ومن ثم فإن ما تم الإعلان عنه في الثالث

والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٣٢م، لم يكن دولة وليدة ناشئة، وإنما كانت دولة فتية يافعة، لها ثوابتها ومعتقداتها الراسخة، ولديها رؤيتها وتطلعاتها التي تتناسب مع ما تطمح إليه من مكانة وثقل يمكنانها من تحقيق التوازن الإقليمي والدولي، وهذا ما جعل جلَّ دول العالم تعترف بها فور الإعلان عن تأسيسها.

دوافع المؤسس لإرساء دعائم التوازن

وقد انطلق الملك عبد العزيز في بناء رؤيته المستقبلية عن ضرورة تحقيق التوازن الإقليمي والدولي من عدة عوامل، منها:

١. قناعته السياسية بأن التوازن هو السبيل لضمان البقاء والاستمرار لبلاده، خصوصًا أن التجربة التاريخية التي عاشها أجداده وآباؤه، قد أكَّدت له أن تحقيق تلك الغاية مرهون بقدرتها على تحقيق التوازن والحفاظ عليه. يقول المؤرخ البريطاني (برنارد لويس) في بحث له بعنوان: (الزعماء السياسيون في الشرق الأوسط المعاصر وشمال أفريقيا): "إن خلفية الملك عبد العزيز السياسية، جعلته يفهم أن الدول الكبيرة القوية المنظمة، هي وحدها التي سوف تبقى بعد الحرب، ولذلك بدأ بتغيير الأسس والتطبيقات في المملكة، واكتسب صورة من بينون الإمبراطوريات بسيوفهم"[١٣].

٢. إلمامه الدقيق بأن الدولة التي سعى إلى توحيدها وتشيدها في الجزيرة العربية، تقع في قوس المطامع، فهي تطل ـ عبر بعض مناطقها ـ على الخليج العربي، الذي كان مطمعًا للقوى الاستعمارية منذ القرن السادس عشر، حيث سيطر البرتغاليون عليه وعلى منافذه البحرية مدة من الزمن، باسم الاكتشاف الجغرافي، بينما كان هدفهم هو الوصول إلى موطن التوابل في الهند والتحكم في الطرق التجارية العالمية؛ وأعقبهم البريطانيون، سنة ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م، في السيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية فيه، لتأمين طريق تجارية بين الهند والبصرة، مُنافسةً بذلك الدولة العثمانية، التي سعت للسيطرة على الدول العربية إبان وصول الكشوف الجغرافية البرتغالية إلى البحر الأحمر، تأمينًا للوصول إلى الحرمين الشريفين[١٤].

وقد عايش الملك عبد العزيز الصراع البريطاني ـ العثماني على المنطقة، بل كان طرفًا فيه عندما ظهر على مسرح الأحداث كقوة محلية صاعدة[١٥]؛ فاستفاد من الصراع لتحقيق أهدافه حينها، إلا أن الدرس الأهم الذي رسخ في ذهنه من معرفة هذا الصراع ومعايشة بعض أحداثه، هو أن تحقيق التوازن لدولته الناشئة هو ما سيمنحها ثقلًا إقليميًا، وربما دوليًا، يمكنها من التأثير في مجريات الأحداث وتطورها، بما يحقق مصالحها، ويستلب من خصومها فرصة التفوق عليها أو الإضرار بها.

٣. اقتناع الملك عبد العزيز بضرورة التعايش والتعامل مع دول المحيطين الدولي والإقليمي، ووفق ضوابط دقيقة تحدد علاقاتها مع تلك الدول، وطبيعة هذه العلاقات، وأهدافها، ووسائلها ... إلى غير ذلك من الأمور، التي لن تكون على مستوى واحد من التقارب، والتفاهم، والتوافق، بحكم اختلاف عوامل الارتباط بين تلك الدول؛ على الرغم من اتفاق الجميع على أهمية التوازن وضرورته لحفظ الأمن والسلم والاستقرار، وأنه الغاية التي تطمح إليها جميع القيادات والدول والشعوب، وتسخر لها الطاقات والإمكانات.

وانطلاقًا من تلك القناعة، سعى الملك عبد العزيز ـ بما وهبه الله من قدرة التأثير على الآخرين ـ إلى تكوين تكتلات إقليمية ودولية متجانسة، ليتم من خلالها مجتمعة الوصول إلى التوازن الإقليمي والدولي المنشود؛ فعمد إلى تكوين تكتل خليجي مع دول الجوار التي تربطها بالمملكة روابط متنوعة، منها: صلات القرابة الأسرية والعائلية والقبلية بين شعوب المنطقة، والارتباط التاريخي، والجوار الجغرافي المميز، وتقارب العادات والتقاليد والأعراف، إلى جانب تماثل الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة فيها؛ وآخر عربي مع الدول التي تربطها بالمملكة صلات العروبة، فضلًا عن غيرها من الصلات الدينية والتاريخية واللغوية ... وغيرها؛ وثالث إسلامي مع الدول التي تربطها بالمملكة أخوة الدين والعقيدة، رغم الاختلافات اللغوية والجنسية والفكرية، والسياسية، والاجتماعية، والتباعد الجغرافي الشاسع بين دوله؛ إضافة إلى بناء العلاقات مع دول العالم، التي يربطها بالمملكة العلاقات الإنسانية والصداقة والمصالح المشتركة.

٤. يقين الملك عبد العزيز بأن قوة العزيمة، المستندة إلى القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية ... وغيرها من المقومات، هي التي تمنح الدولة القدرة

على استعادة التوازن عند افتقاده، ومن ثم استرداد هيبتها ومكانتها بين غيرها من دول الإقليم بل والعالم. وكان قيام الدولة السعودية الثانية، ثم الدولة السعودية الثالثة، ممثلة في المملكة العربية السعودية، مثال تطبيقي على هذا الدرس المفيد.

٥. إيمان الملك عبد العزيز بأن القوة التي تمنح الدولة القدرة على تحقيق التوازن لا تنحصر في القوة المادية وحدها، عسكرية كانت أو اقتصادية أو جغرافية؛ وإنما لابد للقوة المادية من قوة معنوية تدعمها وترشِّدها، ومبعث تلك القوة عند الملك عبد العزيز هو الدين، عقيدة وشريعة وسلوكًا، وهو ما يتضح من قوله: "إن الاعتصام بكتاب الله وسنة الرسول هو القوة، وأُشْهِد الله أن هذا الاعتقاد هو الحق، فلا تنفع قوة بلا دين، إن هذا أمر مستحيل. وليس معنى هذا أن المتمسكين بالدين يجب عليهم عدم الأخذ بأسباب القوة؛ لا، إن القوة واجبة، (وَأَعِدُّواْ لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُمْ مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ)؛ فنحن كما ندعو للتمسك بالدين، ندعو للأخذ بأسباب القوة، لا لإلحاق الضرر بالغير، وإنما للدفاع عن ديننا وبلادنا وشعبنا"[١٦]. وكان المثال التطبيقي لهذا الدرس هو تجربة الملك عبد العزيز الشخصية في تمسكه بدينه، والتي قال عنها: "لقد كنت لا شيء، وأصبحت اليوم وقد استوليت على بلاد شاسعة. لقد فتحت هذه البلاد ولم يكن عندي من الأعتاد سوى قوة الإيمان وقوة التوحيد، ومن التجدُّد غير التمسك بكتاب الله وسنة رسوله، فنصرني الله نصرًا عزيزًا"[١٧].

تأسيسًا على تلك الدوافع، بادر الملك عبد العزيز إلى إرساء دعائم التوازن لدولته، معتمدًا في تحقيقه على ما لديه من إمكانات مادية محدودة (عسكرية واقتصادية)، دون أن ينتظر توافرها للبدء في ذلك، ليقينه بأن ما لديه من قوة معنوية كبيرة ستوازن محدودية القوة المادية، التي تيسرت - في عصور أبنائه ملوك المملكة من بعده - بالقدر المطلوب لتحقيق التوازن الاستراتيجي على المستويين الإقليمي والدولي، كما سيتضح لنا من الدراسة؛ وبذلك كان الملك عبد العزيز يختصر على المملكة سنوات، وربما عقودًا من أجل الوصول إلى التوازن المأمول.

مظاهر اهتمام المملكة بتحقيق التوازن

على الرغم من أن المملكة لم تحقق التوازن الاستراتيجي على المستويين الإقليمي والدولي في عهد الملك عبد العزيز، إلا أن دعائم هذا التوازن قد أرسيت في عهده (طيب الله ثراه)، واستكملت في عهد أبنائه الذين تولوا الحكم من بعده، من خلال العمل على تطبيقها على أرض الواقع.

ويستطيع الباحث أن يرصد العديد من المظاهر التي تؤكد أن تحقيق التوازن كان هاجسًا لدى الملك عبد العزيز، دفعه إلى الأخذ بالأسباب المؤدية إليه، منذ أن وفقه الله تعالى في مسيرة التوحيد، التي قادها بثقة واقتدار، إلى أن تمكن من تأسيس المملكة العربية السعودية؛ وتأتي في مقدمة هذه المظاهر أقوال الملك عبد العزيز وتصريحاته وخطبه لشعبه في المناسبات الداخلية، ولعموم المسلمين في مواسم الحج - عبر اجتماعه السنوي بممثلي الوفود الإسلامية لأداء الفريضة - والتي كان يؤكد فيها جميعًا على أهمية الوحدة العربية والإسلامية، وضرورتها لتحقيق العزة والمنعة للعرب والمسلمين، وحثه لشعبه وغيره من الشعوب الإسلامية والعربية على الأخذ بأسباب القوة في جميع المجالات : العسكرية والتعليمية والصناعية ... ونحوها.

وقد دعم (طيب الله ثراه) أقواله بخطوات عملية حرص على اتباعها وتطبيقها - قبل وبعد الإعلان عن تأسيس المملكة العربية السعودية - ليجعل من بلاده عضوًا فاعلًا ومؤثرًا في المنظومة الدولية، وعنصرًا رئيسًا من عناصر التوازن والاستقرار الإقليمي، وحفظ الأمن والسلم الدوليين؛ وعن هذه الخطوات سيكون حديثنا في المبحث التالي .

الحرص على استقلالية المملكة وعدم تبعيتها

عندما شرع الملك عبد العزيز في تأسيس المملكة، لم تكن هنالك دولة عربية إلا وتخضع - بدرجات متفاوتة - للسيطرة الأجنبية، والبريطانية منها بخاصة، حيث كانت دول المغرب العربي: تونس والمغرب والجزائر تحت الحكم الفرنسي، كما كانت سوريا ولبنان تحت انتدابه؛ و كانت إمارات الخليج العربي مرتبطة بمعاهدات الحماية البريطانية؛ أما مصر والسودان والأردن والعراق فكان تواجد القوات الإنجليزية الدائم فيها يُعدُّ شكلاً من الاحتلال المستور.

وكان لبريطانيا (العظمى) القول الفصل في الشؤون الخارجية، والداخلية أحياناً، لتلك البلاد؛ وكانت المملكة هي الاستثناء في هذا الواقع؛ فقد وصف الباحث الأمريكي

(جون جنتر) ـ في كتابه: (في داخل آسيا) الصادر عام ١٩٣٩م ـ أوضاع الدول العربية في عقد الأربعينيات من القرن الماضي بقوله: "مصر والعراق مستقلتان قانونيًا، وقد يجد المرء ما يغريه بوضع قوسين حول لفظة الاستقلال؛ واليمن شبه دولة؛ أما الإقليم الذي تنطبق عليه الصفة القومية الاستقلالية أعظم انطباق، هو العربية السعودية، التي يحكمها الملك ابن سعود، أعظم عربي في الشرق الأوسط"[١٨].

وتعود استقلالية المملكة إلى انتباه وفطنة الملك عبد العزيز إلى أن الموقع الجيواستراتيجي للمملكة في مجالي المواصلات والاتصالات بدول العالم وشعوبه سيجعلها في بؤرة الصراع الدولي المتجدد على المنطقة، والذي تجسد بعد الحرب العالمية الثانية في التنافس بين القطبين الدوليين: (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي). و أيقن الملك عبد العزيز أن احتفاظ بلاده باستقلالها في ظل هذا التنافس، يتطلب وعيًا سياسيًا، وحذرًا دائمًا، يجنّبه الصدام مع تلك القوى من جهة، وينزهه عن الاعتماد عليها أو طلب مساعدتها من أخرى.

وقد لخص الملك عبد العزيز نفسه هذه السياسة ـ في حوار له مع وفد رسمي أسباني كبير يرأسه وزير خارجية أسبانيا السنيور (روبرتو خوزيه آرتاخو)، زار المملكة والتقى الملك عبد العزيز يوم ٢٨ رجب ١٣٧١هـ/ ٢٢ أبريل ١٩٥٢م ـ بقوله: "إننا أمة كرمها الله بالإسلام، أقمنا عليه وجودنا، وجعلناه أساساً للحكم والحياة. نريد أن نكثر من الأصدقاء، ونتحاشى العداوة أو الخلاف مع الآخرين. نحن ليس لنا مطمع في أرض، أو مال، أو جاه؛ فبلادنا ـ والحمد لله ـ واسعة شاسعة، والخير عندنا بفضل الله كثير، وفوق هذا وذاك شرفنا الله بخدمة بيته الحرام، وهو شرف لا يضاهيه شرف آخر. وعلاقتنا بإخواننا العرب والمسلمين هي أن نناصرهم ، إن كانوا مظلومين ، ونعينهم بالرجوع إلى الحق، إن كانوا مخطئين. نحترم حقوق الجار، ونلتزم بالعهود، ولا نتدخل في شؤون الآخرين ، كما أننا لا نقبل أن يتدخل أحد في شؤوننا"[١٩].

وللحفاظ على استقلالية المملكة وعدم تبعيتها لأي من تلك القوى المتصارعة على المنطقة، اتبع الملك عبد العزيز سياسة سديدة تمثلت في:

١ . عدم الاعتماد على أي من القوى الكبرى

على الرغم من تواجد العديد من القوى الكبرى على مقربة من بلاده ـ في العراق والشام ـ فإن الملك عبد العزيز لم يستعن أو يعتمد على أي منها، سواء في مرحلة التوحيد أو في مرحلة تأسيس الدولة، حيث كان اعتماده في ذلك على الله وحده، ثم على همم وعزائم رجاله المخلصين، الذين بايعوه على المنشط والمكره، وشاركوه في توحيد الوطن وبنائه؛ وكان (طيب الله ثراه) يفتخر بذلك ويجاهر به، عرفانًا بفضل الله تعالى عليه، ثم بفضل من تكبد معه العناء من رجاله، ونذكر من ذلك قوله: " لقد أسست هذه المملكة من دون معين، وكان الله القدير وحده هو معيني وسندي، وهو الذي أنجح أعمالي. لست ملكًا بمشيئة أجنبية، بل أنا ملك بمشيئة الله ثم بمشيئة العرب الذين اختاروني وبايعوني"[٢٠].

وكانت عصامية الملك عبد العزيز، واعتماده على الله ثم على المخلصين من رجاله في بناء دولته، أحد العوامل الرئيسة لاحترامه وتقديره من قادة العالم في عصره، فضلًا عمن دونهم من الساسة والمراقبين الدوليين المهتمين بشؤون المنطقة ومن يديرها من قيادات، وما يدور فيها من أحداث، حيث نجد هذا الإكبار والتقدير في قول (السير أرنولد ويلسون) عن الملك عبد العزيز، عام ١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م: "ها هنا رجلٌ غير حديث عهد بالملك، لا يعتمد على أسلحة البريطانيين في سلامته، ولا على الذهب البريطاني في مركزه"[٢١].

٢ . رفض التبعية لأية قوة دولية :

« ليس ابن سعود الرجل الهين اللين، الذي يسهل اتخاذه آلة لتنفيذ مآرب دولة أخرى» الكاتب الإنجليزي (ن . ب .ماكدونالد)، مارس ١٩٣٧م [٢٢].

عندما بدأ الملك عبد العزيز في توحيد قبائل الجزيرة العربية ومناطقها، كان الصراع الدولي بين القوى الكبرى لبسط النفوذ على المنطقة في أعلى مراحله، وكانت كل قوة منها تسعى إلى كسب الأتباع من الحكام المحليين للاستفادة منهم في بسط نفوذها وهيمنتها، مقابل بعض المكاسب المادية والسياسية المتمثلة في تزويدهم بالأموال والأسلحة للتغلب على خصومهم، أو وعدهم بالتمكين والحماية عند كسبها للحروب والمعارك وتحقيق السيطرة على المنطقة.

وقد قبل بعض الحكام المحليين هذه العروض السخية وأصبحوا تابعين لإحدى القوى المتنافسة على السيادة؛ إلا أن الملك عبد العزيز أبى تلك التبعية، وأنف من أن تكون

دار الهندسة
شاعر ومشاركوه

دولة أجنبية، كائنة من كانت، سببًا في تمكينه من السلطة والاستمرار فيها، فاتخذ موقف الحياد من كافة القوى المتنافسة، ونأى بنفسه ورجاله عما يدور بينها من صراعات؛ وقد ظهر هذا الحياد بصورة جلية خلال الحربين العالميتين: الأولى والثانية ـ وكلتيهما تمت في عهده (طيب الله ثراه) ـ فلم تشارك المملكة في أية معركة من المعارك التي تمت في أي من الحربين، بحثًا عن مغانم اقتصادية أو مكاسب سياسية.

ويشير أحد الباحثين إلى رفض الملك عبد العزيز مبدأ التبعية لأي من القوى الدولية في عهده بقوله: « ولو رجعنا إلى تاريخ العلاقات السعودية البريطانية في عهد عبد العزيز، لما وجدنا واقعة واحدة يمكن أن يصنف بها ابن سعود، أو الدولة السعودية، كأداة في خدمة الإمبراطورية البريطانية؛ ولا وجدنا موقفًا تطوع فيه عبد العزيز، أو أرغم، على التضحية بمصلحة بلاده في سبيل مصلحة بريطانية، بل على العكس يمكن أن نحصي ـ وسنفعل ـ العديد من المواقف التي استفاد فيها عبد العزيز من قوة بريطانيا لتنفيذ برنامجه، والعديد أيضًا من المواقف التي فاجأ فيها بريطانيا بتنفيذ مصالحه على حساب تخطيطها ومصالحها»[٢٣].

وعلى النحو نفسه سارت علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، عندما برزت إبان الحرب العالمية الثانية كقوة دولية كبرى ورثت المصالح البريطانية في المنطقة والعالم، حيث يشير الباحث السابق نفسه إلى هذه العلاقة بالقول: « وإذا كان من الصعب القول بأن عبد العزيز قد استفاد من صداقته مع الولايات المتحدة لتحقيق كل أهدافه، فلا شك أنه استفاد منها وأفاد بلاده بأكثر مما استطاع أي حاكم في العالم الثالث الاستفادة من صداقة دولة كبرى، وبخاصة الولايات المتحدة، التي اشتهرت بالإضرار بأصدقائها! إلا أن الأكثر صعوبة، هو إثبات واقعة واحدة تشير إلى نجاح الولايات المتحدة في تسخير صداقة عبد العزيز لخدمة مصلحة أمريكية أو هدف أمريكي يتعارض مع مصالح وأهداف بن سعود»[٢٤].

هكذا، ومن خلال العمل على تحقيق مصالح بلاده عبر علاقاته الحذرة والواعية مع الدول الكبرى، دون الوقوع في فخ التبعية، أو الوصاية، أو الحماية، أو غيرها من صور التحكم، التي كانت سائدة على العديد من الدول العربية في عهده، حقق الملك عبد العزيز للمملكة مكانتها وثقلها، وهيَّأها لكي تكون مركزًا من مراكز التوازن الإقليمي والدولي.

وقد سار أبناؤه على نهجه في علاقاتهم بالقوى الدولية، حيث أقاموا تلك العلاقة على أسس التكافؤ والندية، ولم يقبلوا أية صورة من صور التبعية أو الانقياد للغير، فقد رفض الملك سعود الانضمام إلى (حلف بغداد)، الذي سعت الدول الكبرى (أميريكا وبريطانيا) إلى تكوينه للمحافظة على نفوذها في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى فشله وانهياره سنة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م [٢٥]؛ وكذلك رفض العمل بـ : (مبدأ إيزنهاور(الذي طرحته الولايات المتحدة عام ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م، ليكون سبيلاً إلى إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني ـ الذي كان في طريقه إلى الانحسار من العالم ـ لصدّ محاولات التمدد السوفيتي واقترابه من المياه الدافئة؛ وكان هذا الرفض سبباً رئيساً لفشل العمل بهذا المبدأ، ومن ثم حماية المملكة ـ ومن اقتفى أثرها في رفض الانضمام لحلف بغداد ومبدأ إيزنهاور من الدول العربية والإسلامية[٢٦] ـ من الوقوع في براثن التحالفات الدولية بتجاذباتها وهيمنتها الخفية.

وحينما تم العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، قام (يرحمه الله) بقطع علاقات بلاده مع كل من انجلترا وفرنسا، لمشاركتهما إسرائيل في العدوان، بل وقطع عنهما النفط، رغم تأثير ذلك السلبي على الدخل الوطني السعودي آنذاك.

ولم يرضخ الملك فيصل لتهديد الرئيس الأمريكي (فورد) ووزير خارجيته (هنري كيسنجر) بالاحتلال العسكري لمنابع النفط، عندما قرر الملك فيصل وقف تزويد الولايات المتحدة وهولندا وغيرهما من الدول الداعمة والمؤيدة لإسرائيل به، عند اندلاع حرب رمضان / أكتوبر، سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، حيث قابل الملك فيصل التهديد بهدوء واتزان، وأمر برفع مستوى حماية الحقول النفطية، ووجه قوات الحرس الوطني بتدمير أهم المواقع حال تعرضها لهجوم معاد[٢٧].

واتضحت مظاهر هذا التكافؤ والندية في تصريح الملك عبد الله (يرحمه الله) لصحيفتي (الواشنطن بوست) و(النيويورك تايم)، الأكثر انتشارًا في أمريكا ـ أثناء زياراته للولايات المتحدة سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م ـ عندما سئل عن علاقة المملكة والولايات المتحدة وأسباب تعرضها للتوتر في بعض الأحيان، فأجاب بالقول:" إننا في المملكة العربية السعودية كنا أصدقاءكم عندما كان قليل من

الناس فقط راغبين في صداقتكم، وخلال الحرب الباردة وقفنا بجانبكم، وعلاقاتنا خلال السنوات الماضية ارتكزت على الاحترام المتبادل، وارتكزت على المصالح المشتركة وعلى النظرة العالمية المشتركة ..... وفي الوضع الراهن، نجد أنه من الصعوبة الدفاع عن أمريكا، لذلك نلتزم الصمت"؛ واختتم حديثه حينها بالقول: "أنا أعتقد أن عليَّ أن أكون صادقًا ومخلصًا عندما يتعلق الأمر بعقيدتي وشعبي ونفسي، وأن أكون صريحًا وصادقًا جدًا مع أصدقائي"(٢٨).

كما اتضح في تأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ابن عبد العزيز (يحفظه الله) للرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) ـ أثناء لقائهما بالولايات المتحدة في الفترة من ٣ /٩ إلى ٤/ ٩/ ٢٠١٥م ـ أن المملكة تستطيع تسيير أمورها ومواجهة المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها بإمكاناتها الذاتية، دون الحاجة إلى أحد، وذلك عبر قوله (يحفظه الله): "إن المملكة لا تحتاج إلى شيء".

دعائم التوازن ودوائره

أولًا: العمل على استقلال الدول العربية ووحدتها

كان الملك عبد العزيز على يقين بأن المملكة لن تحقق ما تصبو إلية من مكانة وثقل مؤثرين في محيطها الإقليمي والدولي بصورة منفردة، فجعل استقلال وتوحيد القيادات والشعوب العربية والإسلامية غاية موازية لتوحيد مناطق وقبائل الجزيرة العربية، إيمانًا منه بأن العرب لن تكون لهم هيبة أو كلمة مسموعة عند غيرهم ما لم يحصلوا على استقلالهم وحريتهم، ويوحدوا صفوفهم وجهودهم وكلمتهم في أية صورة من صور الاتحاد؛ ولطالما صرح بتلك الغاية في خطبه وأحاديثه، ونذكر من ذلك قوله في إحدى المناسبات: "نحن جنود لخدمة الوطن العربي في كل بقعة من بقاعه نشأنا على هذا ، وسنظل على ذلك حتى ينال العرب استقلالهم" ؛ وقوله في مناسبة أخرى: "أنا عربي، وأحب عز قومي، والتآلف بينهم، وتوحيد كلمتهم، وأبذل في ذلك مجهوداتي، ولا أتأخر عن القيام بكل ما فيه المصلحة للعرب، وما يوحد أشتاتهم، ويجمع كلمتهم"(٢٩)؛ وقوله: "إن أحب الأمور إلينا أن يجمع الله كلمة المسلمين، فيؤلف بين قلوبهم، ثم بعد ذلك أن يجمع كلمة العرب، فيوحد غاياتهم ومقاصدهم، ليسيروا في طريق واحد يوردهم موارد الخير"(٣٠).

وقد تعددت الوسائل التي استخدمها الملك عبد العزيز لبلوغ هاتين الغايتين، ونذكر من منها:

(١) بناء علاقات ودية مع دول الخليج

بدأت العلاقات التي ربطت بين المملكة ودول الخليج العربية في وقت مبكر، سبق تأسيس (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بعقود عديدة، وتميزت هذه العلاقات بعمقها وخصوصيتها، نظرًا لما يجمع حكام وشعوب تلك الدول من أواصر القرابة والنسب بحكم الامتدادات القبلية الغالبة على سكان المنطقة، وما يجمع بينهم من العادات والتقاليد والشيم العربية الأصيلة، فضلًا عما أبداه حكام تلك المناطق من مروءة وشهامة، باستقبالهم لوالد الملك عبد العزيز وأسرته عندما اضطروا إلى الخروج من الرياض في نهاية الدولة السعودية الثانية.

وقد اعتمد الملك عبد العزيز ـ ومن جاء بعده من أبنائه الملوك ـ في بنائه لتلك العلاقات على ما تحظى به المملكة العربية السعودية من مكانة خاصة بين الدول الخليجية لاعتبارات عدة، منها:

١. أنها تمثل الطور الثالث للدولتين السعوديتين ـ الأولى والثانية ـ اللتين بسطتا نفوذهما على بعض دول الخليج، وهذا جعلها في نظر حكام وشعوب تلك الدول دولة قيادة وريادة، بما لها من خبرة سياسية عريضة وبُعدٍ تاريخي عمق في المنطقة.

٢. أنها الدولة الوحيدة بين دول الخليج، التي احتفظت باستقلالها منذ نشأتها الأولى قبل أكثر من ثلاثمئة عام، مما جعلها أكثر دول الخليج العربية حرصًا على استقلال دول المنطقة وحفاظًا على أمنها واستقرارها، وهو ما تجسد في:

موقفها الرافض لما كانت تشهده دول المنطقة من ثورات، مثل ثورة إقليم ظفار في عمان، و ثورة ٢٧ سبتمبر في اليمن، لما كانتا تنطويان عليه من ادعاءات وأفكار مناهضة لأنظمة الحكم، وأساليب وأنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة بين دول الخليج العربية وشعوبها، الأمر الذي كان تهديدًا صريحًا لأمن الجزيرة برمتها، وليس أمن المملكة وحدها.

وتصديها الحازم لمحاولات الاستقطاب والاستيلاء على الدول الخليجية من قبل بعض دول المنطقة، كمحاولة شاه إيران (محمد رضا بهلوي) الاستيلاء على البحرين عند استقلالها سنة ١٩٧١م، ومحاولة الرئيس العراقي الأسبق

(اللواء/ عبد الكريم قاسم) الاستيلاء على دولة الكويت عند استقلالها سنة ١٩٦١م، بدعوى أنهما كانتا تابعتين لهما قبل الانتداب البريطاني عليهما. وهي المهام التي اضطلع بها مجلس التعاون بعد تأسيسه.

٣. أنها كانت أكثر دول الخليج العربية سعيًا إلى إقامة تجمع خليجي من أجل أمن الخليج، حيث طرحت المملكة فكرة هذا التجمع على شقيقاتها من الدول الخليجية الأخرى أعضاء المجلس منذ عام ١٩٧٦م، ولم يتحقق ذلك إلا بعد خمس سنوات حينما أنشئ المجلس بدوله الست: (السعودية، وعمان، والإمارات، والكويت، وقطر، والبحرين) في ٢٥ مايو ١٩٨١م، بعد أن تضافرت الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى إنشائه، والتي كان من أهمها: أن "يعمل المجلس على المحافظة على ميزان القوة في الخليج، ويسعى إلى المحافظة على الوضع الراهن في المنطقة"، وفقًا لما جاء في تصريح الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون عبدالله بشارة.

٤. أن المملكة هي أحرص دول المجلس وأكثرها رغبة في تحويل صيغته الحالية إلى صيغة الاتحاد الشامل، ليصبح أكثر قدرة وأقصى سرعة على تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، وقد طرحت المملكة هذه الرؤية على قادة دول المجلس في القمة الخليجية الثانية والثلاثين ــ التي عقدت في الرياض، في ديسمبر ٢٠١١م ــ والقمة الثالثة والثلاثين ــ التي عقدت في المنامة، في ديسمبر ٢٠١٢م ــ وأحيلت حينها للجهات المختصة في المجلس لدراستها.

٥. أن علاقات المملكة بدول الخليج سبقت تأسيس المجلس بعشرات السنين ــ كما أشرنا سابقًا ــ وكانت هذه العلاقة إحدى وسائل تحقيق التوازن الإقليمي والدولي قبل تأسيس المجلس، الذي صبغ تلك العلاقات بالصبغة المؤسسية الجماعية، فأرست ضوابط التوازن ومفاهيمه، وحافظت على أمن المنطقة واستقرارها، رغم ما تعرضت ــ ومازالت تتعرض له ــ من تهديدات وتحديات إقليمية ودولية.

ونظرًا لأهمية تلك العلاقات ودورها الرئيس في تحقيق التوازن عبر الدائرة الخليجية، فسوف نخصها بمزيد من التوضيح.

علاقة المملكة مع دولة الكويت:

على الرغم مما كان يسببه الوجود البريطاني في الدول الخليجية من توتر في العلاقات مع المملكة، إلا أن الملك عبد العزيز، كان حريصًا على إزالة هذا التوتر عند حدوثه، عبر تحسين علاقاته مع قادة الدول الخليجية، حيث بدأت العلاقات السعودية ـ الكويتية تأخذ طريقها إلى الاستقرار والصفاء سنة ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م، بعد توقيع (اتفاقية العقير)، التي عينت الحدود المتنازع عليها بين البلدين، والتي كانت سببًا لتوتر العلاقات بينهما على مدى خمس سنوات سبقت توقيع المعاهدة. وسرعان ما انطلقت تلك العلاقات على طريق الوفاق والتعاون، الذي تجسد في عقد ثلاث اتفاقيات بينهما في ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٦٢هـ/الموافق ١ مايو ١٩٤٣م.

واستمرت علاقات المملكة بالكويت ـ بعد عهد الملك عبد العزيز ـ في تنام متواصل، وتعزيز وتوطيد متلاحقين، على مدى عهود الحكم الماضية، وصولًا إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) وانعكس ذلك في مظاهر عديدة، منها:

■ تبادل الزيارات الودية بين قيادتي البلدين، فقد زار الملك سعود الكويت مرتين: الأولى: عقب توليه الحكم سنة ١٩٥٤م، والثانية: عند الإعلان عن استقلال الكويت سنة١٩٦١م. كما زارها الملك فيصل مرتين، كانت الأولى في ١٣ ديسمبر ١٩٦٥م، والثانية في أبريل ١٩٦٨م بناءً على دعوة رسمية من أمير الكويت آنذاك الشيخ صباح السالم الصباح. كما زارها الملك خالد، في ٢١ مارس ١٩٧٦م، تلبية لدعوة رسمية من أخيه أمير الكويت في ذلك الوقت الشيخ صباح السالم الصباح.

وفي سنة ١٩٨٥م، زارها الملك فهد، مترئسًا وفد المملكة في اجتماعات الدورة الخامسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ وتكررت زيارته لها سنة ١٩٨٧م ، مترئسًا الوفد المشارك في أعمال مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الخامسة، التي استضافتها الكويت. وزارها للمرة الثالثة سنة١٩٩١م، مترئسًا وفد المملكة في أعمال الدورة الـ (١٢) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

كما تعددت زيارات الملك عبدالله لها، وكانت زيارته الأولى في يناير عام ٢٠٠٩م، مترئساً وفد المملكة للمشاركة في أعمال (مؤتمر القمة العربية الاقتصادية)، فيما تمت زيارته الثانية في نهاية العام ذاته، مترئسًا وفد المملكة لحضور أعمال القمة الـ (٣٠) لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وزارها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) في التاسع من شهر ربيع الأول ١٤٣٨هـ، المواغف للثامن من شهر يناير ٢٠١٦م.

وبادل حكام الكويت قادة المملكة زياراتهم، ترسيخًا للعلاقات الوطيدة التي تربط بين البلدين الشقيقين؛ حيث تعددت زيارات أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح للمملكة، وكانت زيارته الأولى لها في مارس ٢٠٠٦م، بعد توليه الحكم، ثم تتابعت زياراته لها في الأعوام: ٢٠٠٧م، و٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م، و٢٠١٤م ، و٢٠١٥م، لعقد مباحثات رسمية مع قادة المملكة، أو حضور قمم عربية أو خليجية، أو حضور مناسبات وطنية سعودية، أو لتدارس ملفات بعينها للتنسيق بشأنها مع قادة المملكة، مثلما حدث في زيارته الأخيرة للمملكة، والتي تمت في ٦ يونيو ٢٠١٦م، والتي لم تستغرق سوى بضعة ساعات، التقى خلالها شقيقه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله)، ليبحثا معًا المستجدات في المنطقة، ويبلغ خادم الحرمين الشريفين بما تم في شأن مساعيه لرأب الصدع مع أمير قطر (تميم بن حمد)، قبل أن تسوء الأمور وتصل إلى قطع العلاقات بين البلدين .

وكان لتلك الزيارات آثارها في توثيق الروابط الأخوية بين قادة البلدين وشعبيهما، وتبادل وجهات النظر في القضايا الدولية والإقليمية والخليجية، لاتخاذ موقف موحد منها، حفاظًا على التوازن والاستقرار في المنطقة.

■ المبادرة إلى تأييد ودعم كلتا الدولتين للأخرى، عند تعرضها للتهديد، أيًا كان مصدره؛ وقد تعددت المواقف في هذا الشأن، ونذكر منها:

ـ إعلان المملكة وقوفها إلى جانب الكويت، عندما عزم رئيس العراق الأسبق (اللواء/ عبد الكريم قاسم) على ضمها ـ عقب استقلالها سنة ١٩٦١م ـ إلى العراق، زاعمًا أنها جزء لا يتجزأ من العراق! حيث أعلن الملك سعود حينها التعبئة في الجيش السعودي، وبادر بالفعل بإرسال قوات سعودية لمساندة الشعب الكويتي في محنته، وذلك عملًا باتفاقية الدفاع المشترك، التي سبق عقدها بين الكويت والمملكة عام ١٩٤٧م[٣١]؛ وأرسل برقية عاجلة إلى أمير الكويت، مستنكرًا فيها الموقف المؤسف للرئيس العراقي، ومؤكدًا له وقوف المملكة ـ قيادة وشعبًا ـ إلى جانب الكويت في محنته، بقوله: « ... موقف عجيب ومؤسف؛ أما نحن، فمعكم في السراء والضراء؛ وسنكون أوفياء فيما تعاهدنا عليه؛ ونحن على أتم الاستعداد لمواجهة كل خطر يتعرض له الكويت الشقيق»[٣٢].

كما أرسل برقيات إلى القادة العرب يناشدهم فيها بالوقوف إلى جانب الكويت والمحافظة على استقلاله، مؤكدًا فيها تحالفه مع الكويت بقوله: « الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد، وما يمس الكويت يمس المملكة، وما يمس المملكة يمس الكويت؛ ولي أمل في أن نتعاون جميعًا في رتق هذا الفتق ، الذي لا يستفيد منه إلا أعداء العرب»[٣٣]؛ وكذلك أرسل برقية إلى الرئيس العراقي، يدعوه فيها إلى التحلي بالحكمة، وتجنُّب كل ما يؤدي إلى اضطراب العلاقات بين العرب، في وقت هم فيه أشد ما يكونون إلى جمع كلمتهم وحشد طاقاتهم لمواجهة أعدائهم[٣٤].

ـ وقوف المملكة ـ قيادةً وشعباً ـ إلى جانب القيادة والشعب الكويتي، عندما تعرضت الكويت للغزو والاعتداء من قبل القوات العراقية في ١١ محرم ١٤١١هـ، الموافق ٢ أغسطس ١٩٩٠م، مسخِّرة كل إمكاناتها: السياسية، والعسكرية، والمالية، لخدمة القضية الكويتية إلى أن اندحر العدوان، وعادت الكويت حرة مستقلة، في فبراير ١٩٩١م.

ـ إعلان الكويت ـ مع شقيقاتها في مجلس التعاون، خلال القمة الـ (٣٠) لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الكويت ـ تضامنها التام مع المملكة، ودعمها المطلق لحقها في الدفاع عن أراضيها وأمن مواطنيها ضد أي عدوان خارجي، عندما تعرضت أراضيها لمحاولة اختراق من قبل العصابات الحوثية اليمنية سنة ٢٠٠٩م.

ـ تضامن الكويت مع المملكة ـ وغيرها من دول التحالف العربي ـ في عاصفة الحزم، التي انطلقت من الرياض ـ في ٢٦ مارس ٢٠١٥م ـ تحت قادة المملكة، لإعادة الشرعية إلى اليمن، ضد الانقلاب الذي قامت به الميليشيات الحوثية، المدعومة من إيران، وقوات الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح)، مهددة الأمن الوطني اليمني والخليجي والعربي والدولي.

ـ انضمام الكويت إلى التحالف العسكري الإسلامي، الذي دعت إليه المملكة لمواجهة الإرهاب الذي تتعرض له المنطقة، من قبل الجماعات والعصابات الإرهابية (القاعدة، وداعش، وحزب الله، والحوثيين ... وغيرهم)، المدعومة: عسكريًا، وماليًا، وإعلاميًا، وأيديولوجيًا، من

بعض دول المنطقة، لنشر الفوضى والاضطراب، وزعزعة الأمن والاستقرار، وتقويض التوازن القائم في المنطقة، وتجييره لحساب تلك الدول المؤيدة والداعمة للإرهاب.

علاقة المملكة مع دولة الإمارات العربية المتحدة:

ارتبطت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها بعلاقات أخوية مع المملكة، وطدتها اتفاقيات هامة كثيرة ذات طابع اقتصادي وجغرافي وحدودي مميز، فضلًا عن العلاقة الاجتماعية التي تربط الشعبين.

وقد بلغت العلاقات بين البلدين ذروتها بتوقيعهما اتفاقية مشتركة - في ١٦ مايو ٢٠١٦ م - تقضي بإنشاء مجلس تنسيقي بين البلدين، انطلاقًا من حرصهما على توطيد العلاقات الأخوية والرغبة في تكثيف التعاون الثنائي عبر التشاور والتنسيق المستمر. وقد تجسَّد ذلك في مواقف البلدين المتطابقة تجاه الأحداث والتهديدات التي تتعرض لها المنطقة، ويأتي في مقدمتها خطر التطرف والإرهاب والعنف، والمخاطر التي تسود المنطقة الآن وتقلق دول الخليج، بل ودول العالم أجمع؛ حيث سعت الدولتان إلى بناء استراتيجية مشتركة لمواجهة تلك الأخطار، وذلك من منطلق وعيهما بالمسؤولية التاريخية الملقاة عليهما، وما تنتظره منهما الشعوب العربية من دور فاعل في التصدي لما يعترض المنطقة من تهديدات، تستهدف أمنها واستقرارها ووحدة دولها وتعايش شعوبها. وتتجلى مظاهر هذه الاستراتيجية المشتركة في تأييد كلتا الدولتين للأخرى فيما تتخذه من مواقف في بؤر التوتر الإقليمي، حيث نجد التوافق في الرأي والفعل في الحرب اليمنية، والحرب السورية، وفيما شهدته مصر من اضطرابات منذ اندلاع ثورة يناير ٢٠١١م ... وغيرها من بؤر التوتر الإقليمي.

ويذهب أحد المهتمين بالشأن السياسي الخليجي إلى القول إنه: "إزاء ما تتعرض له المنطقة العربية من تجاذبات وتعارضات تفرضها المصالح الإقليمية والدولية، يبدو أن الرهان الحقيقي سيكون مبنيًا في المستقبل على التعاون السعودي الإماراتي، من أجل حماية المنطقة مما يحاك لها، وسعيًا للاستقرار والأمان والسلام فيها "[٣٥].

علاقة المملكة مع دولة البحرين:

بعد أن تمكن الملك عبدالعزيز من توحيد المملكة، وتوطيد حكمه، قام بزيارة البحرين، في ٢٥ رمضان سنة ١٣٤٨هـ/ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠م، وهو في طريق عودته من لقاء الملك فيصل، ملك العراق، للتعبير لشيخ البحرين عيسى بن خليفة عن شكره لشعب البحرين الشقيق.

وبينما كان الملك عبدالعزيز في الظهران، في ١٢ ــ ١٧ ربيع الأول عام ١٣٥٨هـ / ٢ ــ ٧ مايو ١٩٣٩م، يتفقد منشآت النفط التي أقيمت هناك، زاره الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ليسلم عليه. ودعاه لزيارة البحرين. فلبَّى الملك عبد العزيز الدعوة، وقام بزيارة البحرين، فاستقبله شيخها وشعبها بالحفاوة والترحاب، وكرَّموه التكريم اللائق. وقد قام حكام البحرين بزيارات عديدة إلى المملكة العربية السعودية لتمتين علاقتهم، الشخصية والرسمية، بقادة المملكة.

وقد توطدت العلاقات بين البلدين على مدى العهود الماضية، وشهدت تعاونًا متميِّزًا في كافة المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ... وغيرها، حيث أسهم الجسر البري (جسر الملك فهد)، الذي يصل بين البلدين في تعميق الصلات وتوسيع مجالات التعاون بينهما.

وتحرص المملكة على مؤازرة البحرين ومساندتها في الحفاظ على عروبتها ضد محاولات (التفريس) التي تقوم بها إيران بين الحين والآخر، فقد تصدَّت المملكة في عهد الملك فيصل إلى محاولة الشاه محمد رضا بهلوي ضم البحرين إلى إيران، عند حصولها على استقلالها من النفوذ البريطاني سنة ١٩٧١م، حيث استطاع الملك فيصل إقناع الشاة بحرية البحرين وعروبتها وعدم تبعيتها لإيران أو غيرها من دول المنطقة، فتراجع الشاة عن مطالبته بضمها لإيران.

وعندما حاولت إيران إثارة الفوضى في البحرين سنة ٢٠١١م، عبر دعمها للمعارضين للحكومة الشرعية، المطالبين بإسقاط الحكم، بادرت المملكة بقيادة الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) إلى مد يد العون للحكومة الشرعية البحرينية عبر قوات (درع الجزيرة)، التي قضت على محاولة الانقلاب على السلطة، قبل أن يستفحل أمرها وتنشر الفوضى في البلاد.

وبالمقابل، تقف البحرين مؤازرة للمملكة فيما تتخذه من قرارات تتعلق بأمن المنطقة واستقرارها، حيث شاركت في التالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، وانضمت إلى التحالف العسكري الإسلامي، وشاركت المملكة مقاطعتها للحكومة القطرية لضلوعها في دعم الإرهاب ونشر الفوضى في المنطقة عبر دعمها لجماعات الإسلام

نهنئ خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

باليوم الوطني "٨٧"

شركة الراشد للتجارة والمقاولات

AL-RASHID TRADING & CONTRACTING CO.

رأس المال المدفوع (٥٠) مليون ريال شركة مساهمة مقفلة

PAID CAPITAL (50) MILLIONS S.R. CLOSED JOINT STOCK COMPANY

السياسي، رغم ما تقوم به من أعمال تخريبية وإرهابية في العديد من الدول العربية.

علاقة المملكة مع دولة قطر:

يعود تاريخ علاقة المملكة العربية السعودية بدولة قطر إلى عصر الدولة السعودية الأولى، التي امتد نفوذها ليشمل مناطق متعددة من الخليج العربي. وفي عهد الدولة السعودية الثانية، كانت العلاقات السعودية ـ القطرية، تمر بمرحلة جيدة، خاصة في عهد الإمام فيصل بن تركي بن عبدالله آل سعود، الذي تزامن مع عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، حاكم قطر.

وحينما استرد الملك عبدالعزيز ملك آبائه، رحب القطريون بهذا الإنجاز، وفرحوا بانتصاراته المتلاحقة. وقد التقى الملك عبدالعزيز الشيخ قاسم بن محمد آل ثانٍ في طريق سلوى، سنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٥م، وظلت العلاقات بينهما متواصلة على أسس من المحبة والاحترام المتبادل، إلى أن توفي الشيخ قاسم، وخلفه ابنه عبد الله، الذي حرص على استمرار العلاقات بين البلدين وتعزيزها. ومع انتقال الحكم إلى أبناء الملك عبد العزيز ظلت العلاقات بين البلدين تتسم بالمودة والأخوة.

ومع وصول الأمير حمد بن خليفة إلى الحكم، بالانقلاب على والده عام ١٩٩٤م، بدأت علاقات البلدين تأخذ طريقها إلى التوتر المتكرر، رغم سعة الصدر السعودية على تصرف القيادة القطرية في العديد من المواقف، حفاظًا على العلاقات التاريخية بين البلدين، وإعلاءً لحق الجوار وصلات القربى التي تجمع بين الشعبين الشقيقين.

وحرصًا من قيادة المملكة على وحدة الصف الخليجي والعربي، تغاضت أكثر من مرة عن تجاوزات القيادة القطرية، بل وسعت إلى تصفية الأجواء بين قطر وغيرها من الدول، وقد سجل التاريخ للملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) مساعيه الخيرة لتصفية الأجواء بين قطر ومصر سنة ٢٠١٤م، بسبب تدخلها في الشأن المصري ودعمها لجماعة الإخوان .

ومع تعدد التجاوزات وتجددها، وضلوع القيادة القطرية السابقة (الشيخ حمد بن خليفة) والحالية (الشيخ تميم ابن حمد) في دعم الإرهاب والتحريض ضد قيادة المملكة وشعبها، اضطرت المملكة إلى قطع علاقاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع دولة قطر، إلى أن تتوقف قيادتها عما تقوم به من تصرفات مهددة لأمن المملكة وأمن الدول الخليجية والعربية.

علاقة المملكة مع سلطنة عمان:

تعود العلاقات بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، إلى عهد الدولتَين السعوديتَين، الأولى والثانية. وحينما قامت الدولة السعودية الثالثة، واستطاع الملك عبدالعزيز ضم الأحساء، سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م، عاد نفوذ آل سعود إلى الظهور، مرة أخرى، في الخليج العربي، وبدأت مشاكل الحدود في الظهور، وبخاصة حول واحة البريمي وتبعيتها لأي من دول المنطقة.

وظلت هذه الواحة سببًا للنزاع بين الدولة السعودية من ناحية، وسلطنة عمان وإمارة أبو ظبي من ناحية أخرى. ومع أن واحة البريمي، قد دخلت تحت الحكم السعودي، في فترة الدولتَين السعوديتَين، الأولى والثانية، كما أنها خضعت، في عهد الدولة السعودية الحديثة، للسلطة السعودية، إلا أن الإنجليز أوعزوا لسلطان مسقط، وحاكم إمارة أبو ظبي، بإنكار شرعية الوجود السعودي في الواحة، وادعاء ملكيتها، وتأكيد حقهما فيها، والمطالبة باستعادتها. و وقفت انجلترا من ورائهما تؤيدهما، وتنادي بأن الواحة من أملاكها، وأنها باعتبارها متعاقدة معهما، ومسؤولة عن أمنهما الخارجي، فهي تتولى الدفاع عن حقوقهما.

ويؤكد كثير من الكتاب، أن إثارة بريطانيا لمشكلة البريمي، يعود إلى فشل البريطانيين في الحصول على امتياز التنقيب عن النفط، في المملكة العربية السعودية، ونجاح الأمريكيين في الاستئثار بهذه الصفقة، حيث إن بريطانيا لم تثر موضوع الحدود بين المملكة من جهة، وسلطنة مسقط، ومشيخة أبو ظبي، من جهة ثانية، سوى سنة ١٩٣٤م، أي بعد عام واحد من إنهاء صفقة عقد التنقيب عن النفط، بين المملكة العربية السعودية والشركة الأمريكية.

وعلى الرغم من كثرة المؤتمرات التي عقدت بين الأطراف الثلاثة لحل النزاع على الحدود، إلا أن الأمر لم يتم حسمه، حيث انتهى عام ١٩٥٢م بتوقيع اتفاقية بين الأطراف المتنازعة، عرفت بـ: (اتفاقية التوقُّف)، حيث إنها تضمنت ما يفيد تجميد الأوضاع على ما هي عليه، ريثما يتم الاتفاق على حل سلمي.

ولم يقف الخلاف على الحدود عائقًا بين المملكة وعمان،

حيث توطدت العلاقات بينهما على أساس من الاحترام المتبادل، والتعاون على ما يحقق مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين؛ وكان لموقف المملكة المؤيد للحكومة العمانية عند اندلاع (ثورة ظفار) دوره في تحسين العلاقات بين البلدين و توثيقها من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(٢) العمل على استقلال الدول العربية

تشير المصادر إلى أن الملك عبد العزيز بذل جهودًا محمودة لكي تحصل الدول العربية على استقلالها الكامل من القوى الاستعمارية التي تسيطر عليها. ويكاد الباحث لا يجد دولة عربية كانت خاضعة للسيادة الأجنبية، إلا وبذل الملك عبد العزيز جهوده السياسية من أجل أن تحصل تلك الدولة على استقلالها؛ نجد ذلك في حرصه على أن تحصل سورية على استقلالها من فرنسا، وهو ما يتضح من (مذكرة) وجهها إلى القنصل السعودي في دمشق ـ في ٢٤ ربيع الثاني ١٣٥٨هـ، الموافق ٥ يونيو ١٩٣٩م ـ يوجهه فيها بأن يبلِّغ المسؤولين السوريين بأنه على الرغم من عدم علمه بتفاصيل التطورات التي حدثت هناك وأسبابها، إلا أن ذلك ـ وفقًا لما جاء في نص (المذكرة) ـ "... لم يمنعنا من بذل ما نستطيع من النفوذ للتأثير في الحكومة الفرنسية في خطة مسالمة مع سورية".

وتوضح (المذكرة) الخطوات التي اتخذتها المملكة لتحصل سورية على استقلالها بإنهاء الانتداب الفرنسي عليها دون إراقة دماء بالقول: " ... وقد حدثنا في هذا الشأن وزير فرنسا المفوض كلامًا طويلًا ... وقد رفع ما ذكرناه له إلى الحكومة الفرنسية. وعند مرور الابن فيصل بباريس قابل المسيو (جورج بونيه) وزير الخارجية الفرنسية، وأوضح له أن الموقف الدولي العام وتأثيره في الشرق، وتعرض فرنسا وانجلترا وبلاد العرب لأحداث جسيمة، تقضي على الجميع بالتعاون والتضافر لرد الخطر المحدق بالجميع».

وتعكس (المذكرة) دبلوماسية التفاوض السعودي المبكرة في تلك القضايا المعقدة بالإشارة إلى أن الحوار ـ الذي تم بين الأمير (الملك) فيصل ووزير الخارجية الفرنسي ـ قد أكَّد على أن وساطة المملكة في هذا الشأن، تعود إلى حرصها على تحقيق مصالح الطرفين، حيث عبَّرت (المذكرة) عن ذلك بنصها: « وإننا واثقون بأن العرب لا يكرهون فرنسا، ولا يريدون إحراجها، وهم مستعدون لضمان مصالحها؛ وفي نفس الوقت يحبون أن يعيشوا أحرارًا في بلادهم. وإننا بصفتنا أصدقاء نعتقد أن من مصلحة فرنسا ومصلحة سورية والعرب، أن تقوم فرنسا باتخاذ إجراءات سريعة لإصلاح الحالة التي في سورية فورًا وبدون تأخير؛ وأنه ليس للحكومة العربية السعودية غاية خاصة أو مقصد شخصي، ولكن ذلك رغبة في دفع الأخطار المشتركة والتعاون على ما فيه مصلحة الجميع».

وتؤكد (المذكرة) على أن مساعي المملكة لاستقلال سورية قد لقيت اهتمامًا من الجانب الفرنسي، وهو ما يشير إليه نص الوثيقة بالعبارة التالية: « وقد كان (بونيه) مصغيًا كل الإصغاء، وأظهر اقتناعه التام بما ذكر له الابن فيصل، وسأل عن الطريقة التي يراها للإصلاح، فقال فيصل: هي إبرام المعاهدة، وأن الوزارة الفرنسية في الوقت الحاضر تملك صلاحية أكثر مما كانت تملكه من قبل... ولم يشأ الابن فيصل أن يدخل في تفاصيل مع الوزير لأن ذلك لا يفيد. وقد وعد (بونيه) أنه سيحل القضية بشكلٍ مرضٍ بعد وصول المندوب السامي إلى فرنسا»[٣٦].

كما أكدت المصادر أن الملك عبد العزيز قد دعم مصر في سعيها للحصول على استقلالها التام من بريطانيا، وخصوصاً بعدما أرسل له الملك فاروق يطلب وساطته في حل تلك الأزمة، وأنه أشار على المصريين بحلول عملية تمكنهم من تحقيق ذلك[٣٧].

وعلى النحو نفسه، اهتمت المملكة بحصول دول المغرب العربي (المغرب وتونس والجزائر) على استقلالها، حيث تشير المصادر إلى أن الملك عبد العزيز اغتنم فرصة زيارة وفد أسباني للمملكة برئاسة وزير خارجية أسبانيا السنيور (روبرتو خوزيه آرتاخو) ـ يوم ٢٨ رجب ١٣٧١هـ/ ٢٢ أبريل ١٩٥٢م ـ ليلتقي جلالته، وطلب من رئيس الوفد أن يستحث حكومة بلاده أن تساند المملكة في مساعيها لكي تحصل دول المغرب العربي على استقلالها، فقد تضمن الحوار حول هذا الأمر ما نصُّه: "أرجو أن نتعاون معكم على مساعدة إخواننا في المغرب، وتونس، والجزائر على استقلالهم والخلاص من الحكم الفرنسي. وعليكم مسؤولية كبيرة في ذلك، لقربكم منهم ومن فرنسا، وما هو حاصل الآن هو ظلم وقهر لتلك الشعوب العربية المسلمة، ولا يمكن لهذه الحال أن تدوم"[٣٨].

وسار قادة المملكة على نهج والدهم في دعم الدول العربية من أجل الحصول على استقلالها، فعندما انتفض الشعب

الجزائري انتفاضته الكبرى في مطلع شهر نوفمبر ١٩٥٤م، بادر الملك سعود (يرحمه الله) ـ بعد شهرين فقط من انطلاقة هذه الثورة، وتحديدًا في شهر يناير ١٩٥٥م ـ إلى جمع القوى والأنصار في المحافل الدولية، من خلال وزير خارجيته آنذاك الأمير (الملك) فيصل بن عبدالعزيز (يرحمه الله)، لتحويل انتفاضة الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي إلى قضية من قضايا مجلس الأمن، ثم انتقل بها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تبنّتها واحتضنتها، بناء على طلب رسمي قدمته المملكة العربية السعودية إلى رئيس مجلس الأمن حينها (ليسلي مونرو)، مما أسهم في تغير نظرة العالم إلى الثورة الجزائرية من تمرد يقوم به العصاة على النظام ـ كما كانت فرنسا تسميه في ذلك الحين ـ إلى قضية شعب مستعمَر مقهور يطالب بحريته وكرامته. وظلت المملكة تساند كفاح هذا الشعب العربي المسلم البطل حتى أنجز انتصاراته الكبرى، وتحرر من مستعمريه بعد أن قدم ما يقرب من المليون شهيد[٣٩].

وعندما أعلنت بريطانيا عزمها على الجلاء عن دول الخليج خلال مدة أقصاها عام ١٩٧١م، كان الملك فيصل (يرحمه الله) يوالي اتصالاته بإخوانه أمراء الخليج، داعياً إياهم إلى الوحدة والتماسك فيما بينهم، مؤكدًا على مساندته لهم في مطالبهم باستقلال بلادهم على نحو أغضب المراجع البريطانية العليا.

وعندما طالبت إيران بدولة البحرين، وعدّها جزءاً لا يتجزأ من إيران..!! ألقى الملك فيصل بكل ثقله ليواجه هذه المطالبة المزمنة غير المعقولة، التي جعلت منها الحكومات والعهود الإيرانية المتعاقبة مطلبًا وطنيًّا لا سبيل للبحث فيه.

واستطاع ـ بما عهد عنه من أناة وصبر وبُعد نظر ـ إقناع شاه إيران بأن البحرين دولة عربية مستقلة، وأن إصرار إيران على المطالبة بها لن يساعد على قيام علاقات وثيقة بينها وبين دول الخليج والعالم العربي بوجه عام، فاعترفت إيران حينها باستقلال دولة البحرين؛ إلى أن اشتعلت الثورة الخمينية في إيران سنة ١٩٧٩م، ونجحت في الوصول للسلطة، فقامت بالتدخل في شؤون البحرين، وعادت إلى المطالبة بضمها لإيران؛ وهو الأمر الذي تصدت له المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) بكل قوة، حفاظًا على حرية البحرين وسيادتها.

(٣) السعي لتحقيق الوحدة العربية

بدأ الملك عبد العزيز مساعيه لتوحيد العرب في وقت مبكر، وتعددت محاولاته لتحقيق تلك الغاية النبيلة، حيث تشير المصادر إلى أنه أرسل خطابًا إلى والي البصرة (التركي) ـ قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى ـ يقترح فيه على الحكومة العثمانية "أن تدعو رؤساء العرب إلى مؤتمر يعقد في بلد لا سيادة لها فيه ولا نفوذ، ليقرروا أحد أمرين: إما أن تكون البلاد العربية كتلة سياسية واحدة، أو ولايات مرتبط بعضها ببعض فيما هو عام ومشترك من المصالح"[٤٠].

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، قام (طيب الله ثراه) بإرسال ثلاثة من رجاله يحملون كتبًا إلى أقرب أمراء العرب وأبرزهم في الجزيرة العربية في ذلك الحين، وهم: (ابن الصباح في الكويت، وابن رشيد في حائل، والشريف حسين في مكة)، يدعوهم إلى الاجتماع للتشاور من أجل الوصول إلى (اتفاق) ينقذ العرب من أهوال الحرب الدائرة، فلم يجبه منهم أحد[٤١].

ولم تضعف همة (صقر الجزيرة) أو تتراجع عزيمته عن المحاولة، فقام (عام ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م) بعقد معاهدة (أخوة عربية وتحالف) بين المملكة العربية السعودية والعراق، وانضمت لها في العام التالي المملكة اليمنية، وكان الهدف منها هو التشاور بين الأطراف الثلاثة "لتنفيذ الأغراض المختصة بالشؤون الإسلامية والقومية العربية"[٤٢].

ولم تكن تلك الوحدة العربية المحدودة العدد ترضي طموحات (الموحِّد) وتطلعاته إلى وحدة عربية إسلامية كبرى، فاتخذ من مواسم الحج، التي يجتمع فيها المسلمون من كل حدب وصوب، منبرًا يدعو من خلاله إلى وحدة العرب والمسلمين وتعاونهم فيما يحقق لهم العزة والمكانة بين الأمم والشعوب، فطرح للمرة الأولى ـ في ديسمبر عام ١٩٤٣م ـ فكرة إنشاء (جامعة) تجمع العرب والمسلمين، حيث صرح في أحد خطاباته بما نصه: "... الاتحاد العربي أو الاتفاق العربي، أقل مراتبه جمع الكلمة؛ ويجب علينا نحن المسلمين أن نتخذ لنا (جامعة) من عقلائنا، الذين ليست لهم مطامع، حتى تلتئم الأحوال"[٤٣].

وكانت تلك الدعوات المتكررة من الملك عبد العزيز بمثابة المقدمات التبشيرية لتأسيس (جامعة الدول

العربية)، التي تم التوقيع على ميثاقها من قبل المملكة وستة دول عربية في ٢٢ مارس من عام ١٩٤٥م.

وما أن تأسست جامعة الدول العربية، حتى حباها الملك عبد العزيز بدعمه وتأييده، باعتبارها السبيل إلى توحيد الصف العربي؛ فقد تضمن الخطاب الذي ألقاه على رؤساء وفود الحجاج في منى ـ يوم ١٠ ذي الحجة ١٣٦٥هـ الموافق ٣ نوفمبر ١٩٤٦م، وهو العام التالي لتأسيس الجامعة ـ قوله: "وها هي ذي الجامعة العربية، سنوالي تأييدها بكل ما نستطيع، وقد اتفقت فيها كلمة العرب. الذي أرجوه أن يكون العرب جميعًا يدًا واحدة، وألّا يشذ منهم أحد"[٤٤].

وقد لفتت دعوة الملك عبد العزيز إلى الحدة العربية وسعيه الدؤوب إلى تحقيقها أنظار المراقبين المتابعين لتطور الأوضاع في المنطقة العربية آنذاك، وتوقع بعضهم أن يتمكن الملك عبد العزيز من تحقيق هذا الهدف الذي كرس له جهده وشغل به فكره، فقال الكاتب الفرنسي (جان باردا): "لقد نامت الدول العربية زمنًا طويلًا، وانصرفت إلى المعارك الداخلية والخلافات الحزبية، فجاء ابن سعود وأيقظها؛ وخابت انجلترا في تحقيق فكرة الإمبراطورية العربية، فقام عبد العزيز لتحقيقها؛ وليس هناك ما يحول دون تحقيق الفكرة، فالرجل مطاع في كل مكان، ومتمتع بكثير من السلطة والنفوذ"[٤٥].

و أشار الكاتب الأمريكي (إدوارد بكنج) إلى الموضوع نفسه عام ١٩٣٠م بقوله: " إذا بحثنا عن يقظة الشعوب العربية، وجب أن نبحث عن شخصية ابن سعود، فهذا الرجل الذي ظهر في الجزيرة العربية ـ مهبط الوحي ـ وأخذ ينشر دعوته بين العرب، قد أثار في النفوس شيئًا من الحركة والنشاط، أدركت فيه الشعوب العربية أنها في رقاد، وأن في وسعها أن تستيقظ. وكل حركة تقوم في مصر وسورية وفلسطين، يجب أن نبحث عنها في صوت ابن سعود؛ فصوته يدوّي في آذان الجميع، داعيًا العرب إلى الاتحاد والتضامن والتحرر من التسلط الأجنبي. ومادام صوت ابن سعود يدوّي، فيجب أن ننتظر بين يوم وآخر قيام الحركة العربية"[٤٦].

ولم تتوقف مساعي المملكة لتحقيق الوحدة العربية بعد عهد المؤسس، بل تضاعفت هذه الجهود، وشهدت خلال بعض الحقب تطبيقات عملية، كانت جديرة ـ لو كتب لها الاستمرار والترسيخ ـ بتغيير شأن الدول العربية وجعلها من أقوى التجمعات الدولية على مستوى العالم، ففي عهد الملك سعود (يرحمه الله)، تم توقيع عدة اتفاقات تضامنية بارزة، تمثلت في: (ميثاق التعاون العسكري) الذي وقّعته المملكة مع مصر ـ في ١٠ ربيع الأول ١٣٧٥هـ، الموافق ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥م ـ إثر مباحثات عسكرية بين البلدين، من أجل: "تأمين وسلامة واستقلال كل منهما، وتحقيقاً لأمانيهما في الدفاع المشترك عن كيانيهما، وصيانة الأمن والسلام ـ وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها"[٤٧].

ومع نجاح تجربة التعاون المصري السعودي، بدأت الدول العربية تتطلع إلى الانضمام إليهما، توسيعًا لدائرة التضامن العربي الوليد، فانضمت سورية يوم ٢٩ رجب ١٣٧٥هـ، الموافق ١٢ مارس ١٩٥٦م، عقب التوقيع على (ميثاق تعاون وأخوة) يضم الدول الثلاث[٤٨]؛ كما انضمت إليه المملكة المتوكلية اليمنية ـ يوم ١٠ رمضان ١٣٧٥هـ، الموافق ٢١ أبريل ١٩٥٦م ـ تلبية لدعوة الملك سعود، حيث تم الاتفاق بين كل من: السعودية، ومصر، واليمن، على توقيع (ميثاق أمن جدة)، الذي يستهدف التنسيق والتعاون بين الأطراف الثلاثة على الدفاع المشترك عن أمن بلادهم[٤٩]. وفي ١٨ جمادى الآخرة ١٣٧٦ هـ الموافق ١٩ يناير ١٩٥٧م، انضمت الأردن إلى دول الميثاق، وتعهدت الدول الثلاث بتعويضها عن المساعدات التي كانت تتلقاها من بريطانيا، والتي توقفت بسبب قيام الأردن بالوقوف إلى جانب مصر إبان أزمة السويس[٥٠].

(٤) دعم الدول العربية لمواجهة التحديات الدولية

كان الملك عبد العزيز ـ رغم ضعف الدخل القومي للمملكة في عهده، وعجزه عن الوفاء بمتطلبات بلاده وتطلعاتها التنموية ـ حريصًا على مد يد العون للدول العربية؛ وكانت فلسطين في مقدمة الدول التي تحتاج إلى الدعم في جميع المجالات، ليتمكن شعبها من الصمود في وجه الهجمة الصهيونية الشرسة؛ ومن ثم بادر (يرحمه الله) بالاضطلاع بتلك المهمة، باعتبارها واجبًا عربيًا وإسلاميًا وإنسانيًا؛ وشمل دعمه لفلسطين كافة المجالات: السياسية، والعسكرية، والمالية، والاجتماعية ... وغيرها[٥١]، ليكون أول وأسخى قائد عربي يدعم الشعب الفلسطيني في محنته.

وقد اقتفى قادة المملكة خطى والدهم (طيب الله ثراه)

في تقديم الدعم والعون للأمة العربية للمحافظة على تماسكها ـ كقوة متجانسة تربطها العديد من الروابط ـ كالعروبة، والدين، والتاريخ، والثقافة، والأهداف، والمصالح المشتركة ـ وقد تجلّى ذلك في موقف المملكة المؤازر لمصر عند تعرضها للعدوان الثلاثي من قبل إسرائيل وبريطانيا وفرنسا عام ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م[٥٢]، حيث أعلن الملك سعود حينها عن تحالفه التام مع مصر في أزمتها عبر خطوات عملية متتالية تمثلت فيما يلي:

- الأمر بالتعبئة العامة في المملكة، استعداداً للمشاركة في الدفاع عن مصر [٥٣].
- إعلام الرئيس المصري بمساندة المملكة ودعمها لمصر [٥٤].
- فتح باب التطوع للدفاع عن مصر أمام أبناء الشعب السعودي، عبر مكاتب مخصصة لذلك في مدن المملكة وقراها وبواديها [٥٥].
- وضع كافة مطارات المملكة تحت تصرف الطيران المصري، وفتح جميع الموانئ السعودية لقطع الأسطول الحربي والتجاري المصري؛ وتوقيع اتفاقية سريعة مع مصر لتزويدها بالبترول وتحميله على ناقلات يونانية تحمل العلم السعودي [٥٦].
- إعارة مصر جزيرتين سعوديتين على خليج العقبة (تيران وصنافير) ، لتراقب من خلالهما حركة السفن الإسرائيلية المعادية أثناء الحرب، وتمنعها من المرور فيه [٥٧].
- الإعلان عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولتي العدوان (بريطانيا وفرنسا)، ومنع البترول عنهما لعدم قبولهما بوقف إطلاق النار، واستمرارهما في مشاركة إسرائيل في العدوان على مصر؛ رغم ما سوف يترتب على ذلك من أضرار بالخزينة السعودية التي تعتمد على عائدات البترول كمورد رئيس لها [٥٨]، كما تم قطع الخط الممتد إلى البحرين حتى لا تستفيد الدول المعتدية منه. واستمر قطع البترول عن الدولتين المعتديتين لمدة (٩٢)يوماً [٥٩].
- حث الدول العربية على الوقوف مع مصر ضد العدوان الثلاثي عليها، حيث قام الملك سعود بإرسال برقيات إلى قادة الدول العربية في كل من: لبنان، والأردن، وسوريا، والسودان، واليمن، يستحثهم فيها على إعلان استعدادهم للدفاع عن مصر، واتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لتنفيذ ذلك، باعتبار أن ما وقع على مصر من عدوان يعدّ عدواناً على كل الدول العربية التي يجب عليها جميعاً أن تتعاون وتتكاتف لصدّه . وقد قام قادة تلك الدول بالردّ على برقيات الملك سعود، شاكرين له دعوته المخلصة لما يحقق العزة والنصر لمصر وللأمة العربية، ومؤكدين استجابتهم الفورية لدعوته، والبدء في اتخاذ الخطوات العملية استعداداً للمشاركة في الدفاع عن مصر وعن الأمة العربية جمعاء [٦٠].
- استثمار علاقات المملكة الودية بالولايات المتحدة الأمريكية، وتشجيعها على الاستمرار في استنكار العدوان الثلاثي على مصر، والعمل على وقفه عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث تشير المصادر إلى أن الملك سعود قد أرسل خطابين للرئيس الأمريكي (دوايت أيزنهاور) في هذا الشأن، ليشكره في أحدهما على رفضه الشخصي للعدوان، ويثمّن في الآخر موقف بلاده الرسمي في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الرافض للعدوان، حاثاً إياه على الاستمرار في بذل الجهد لتنفيذ قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار وعودة إسرائيل إلى موقعها عن خط الهدنة المتفق عليه عام ١٩٤٨م [٦١].
- الاستمرار في دعم مصر ومساندتها بعد وقف العدوان وانتهاء الأزمة [٦٢].

ولعل خير ما نختم به موقف الملك سعود الداعم والمساند لمصر، هو تصريحه للسفير الأمريكي أثناء أزمة حرب السويس، بالقول: "إن الملك عبدالعزيز، وأنا نفسي، عشنا في الخيام منذ خمسين عاماً؛ ولا غضاضة أن أعود إلى الخيام مرة أخري إذا وجدت ضرورة لذلك دفاعاً عن العرب وعن مصر؛ فعيشة الخيام أفضل لي من أن تتحكم الدول الاستعمارية في العرب، فالعزة والشرف مع الجوع خير من الرفاهية مع الذل" [٦٣].

وعندما تعرضت كل من مصر وسورية والأردن إلى الهزيمة على يد القوات الإسرائيلية، في عهد الملك فيصل، بادر (يرحمه الله) إلى مد يد العون إلى الدول العربية الثلاث، لتتمكن من رفع آثار العدوان، وإعادة بناء قواتها المسلحة، استعدادًا لاسترداد كرامتها وأراضيها في حرب ثأرية مقبلة. وتجسد ذلك في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة الخرطوم في بالسودان في ٢٩ أغسطس ١٩٦٧م، وعرف إعلاميًا باسم: (قمة اللاءات الثلاث)، حيث خرجت القمة بإصرار على التمسك بأنه: لا صلح، ولا اعتراف، ولا تفاوض مع العدو الصهيوني قبل أن يعود الحق لأصحابه. وأسفر

دام عزك ياوطن

مؤسسة دار أنمار للتجارة

Dar Anmar Est. For Trading

أنمار AET

توريدات ، تجهيزات، مناقصات ... جميع أنواع المغلفات والأظرف

ص.ب ٢٥١٠٣ الرياض ١١٤٦٦ - تلفون : ٤٧٣١٦٧٠ فاكس : ٤٧٣١٥٦٤ - المملكة العربية السعودية

P.O. Box 25103 - Riyadh 11466 - Tel.: 473 1670 Fax : 473 1564 - Kingdom of Saudi Arabia

المؤتمر عن انفراجة العلاقات المتأزمة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة، ــ وهو الاسم الذي كان يطلق على مصر في ذلك ــ الحين، بسبب تدخل القوات العسكرية المصرية في اليمن (سنة ١٩٦٢م)، وتهديدها لأمن المملكة الوطني.

واستمر هذا الدعم سخيًّا وفيرًا خلال سنوات حرب الاستنزاف، ليصل مداه وقمة نداه أثناء حرب رمضان ١٣٩٤هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م، حيث أصدر الملك فيصل قراره التاريخي الخاص بوقف ضخ النفط إلى الدول الداعمة والمؤيدة للعدوان الصهيوني على الدول العربية ـ وفي مقدمتها الولايات المتحدة وهولندا ـ وتقليل كمياته عن الدول التي اتخذت موقف الحياد، رغم علمها بمشروعية الحرب، التي قامت لاسترداد الحقوق المسلوبة والأراضي المحتلة[٦٤]. وتابعت المملكة دعمها لمصر بعد انتهاء الحرب،حيث ساهمت في إعادة بناء المدن المصرية التي تضررت من الحرب.

وفي عهد الملك خالد (يرحمه الله)، انفجرت الأزمة اللبنانية، سنة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٥م، بين مسلحين فلسطينيين ومسلحين من حزب الكتائب اللبناني، فحاول أن يحتوي الأزمة اللبنانية، رأبًا للصدع الذي نشأ عن هذه المواجهة، واستمر (يرحمه الله) يتابع جهوده المخلصة ومساعيه الخيرة على مدى السنوات التي أعقبت تلك الأزمة حتى وفاته (يرحمه الله) سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

وفي عهد الملك فهد (يرحمه الله) ــ الذي شهد العديد من التهديدات التي واجهت الأمة العربية ــ قامت المملكة بتقديم الدعم المالي والسياسي والعسكري إلى الدول العربية التي تعرضت للعدوان الخارجي، ونذكر هنا أبرز ثلاث دول دعمتها المملكة لتواجه ما كانت تتعرض له من تحديات في عهد الملك فهد، وهي: العراق ولبنان والكويت، وتجسد دعم المملكة للأولى في حربها مع إيران، والتي امتدت لمدة ثماني سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨م)، حيث ساندت المملكة، وغيرها من دول الخليج العربية، العراق في هذه الحرب، التي فاجأت دول المنطقة بآثارها السلبية، التي لم تقتصر على دولتي المواجهة فقط. وقد تحملت المملكة بسبب هذه المساندة الكثير من الأذى من نظام الحكم في إيران. وبفضل تلك المساندة استطاع العراق أن يحرر مثلث الفاو ، الذي احتلته إيران ، فقبلت إيران بوقف الحرب[٦٥].

أما لبنان، فكانت أزمته ــ التي حاول الملك خالد حلها ــ قد تفاقمت بسبب العدوان الإسرائيلي عليه؛ فبذل الملك فهد (يرحمه الله) جهوده السياسية ـ عبر المنظمات الدولية ـ لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان، وبادر إلى مد يد العون للشعب اللبناني المنكوب، عبر إقامة جسر جوي، نقلت من خلاله كميات هائلة من المعونات من معدات وأدوية وسيارات إسعاف ... وغيرها. ووجه دعوة للفرقاء اللبنانيين للحضور إلى المملكة، واستقبلهم بالترحاب والرعاية، وشجَّعهم على إنهاء الحرب الأهلية الدائرة بينهم، والوصول إلى صيغة مناسبة للوفاق، ترضي كافة الأطراف. وأسفرت الجهود السياسية والدبلوماسية الحثيثة التي بذلتها المملكة عن توقيع ميثاق وفاق وطني، في سبتمبر عام ١٩٨٩م، عرف بـ: (اتفاق الطائف)، لينهي الحرب الأهلية اللبنانية بعد أكثر من خمسة عشر عاماً على اندلاعها.

وتجلى دعم المملكة للكويت، عندما تعرضت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م للغزو العسكري العراقي، والإعلان عن ضمها إلى دولة العراق باعتبارها جزءًا لا يتجزأ منها. وبعد محاولات مضنية بذلتها المملكة لإخراج العراق من الكويت سلميًّا، ولم تجد استجابة من العراق؛ اضطرت المملكة إلى الاستعانة بالقوات العربية الشقيقة، والقوات الأجنبية الصديقة، وقدمت لها الدعم الشامل حتى تم إخراج القوات العراقية من الكويت يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١م، لتعود إلى قيادتها وشعبها.

ويذهب أكثر المحللين المتابعين لسياسات المملكة، إلى أن هذا الموقف هو أبرز المواقف التي عكست الثقل الإقليمي والدولي للمملكة، ودورها في تحقيق التوازن الاستراتيجي بالمنطقة؛ حيث استطاعت المملكة ــ بما لها من ثقل وثقة إقليمية ودولية ــ أن تحشد الشعوب والدول الإسلامية والعربية لإدانة الغزو العراقي، وأن تتمكن من بناء جبهة من الدول المتحالفة لتقوم بتحرير الكويت، مؤكِّدين على أن تحرير الكويت من قبضة القوات العراقية، لم يكن ليتحقق دون الدور الذي قامت به المملكة.

ولم تكن الأوضاع العربية في عهد الملك عبد الله بأفضل مما كانت عليه في عهد سلفه الملك فهد (يرحمهما الله)؛ ففي عهده شهدت الأمة العربية المزيد من الشقاق والانشقاق؛ فبذل جهوده المخلصة والمتواصلة لتحقيق

المصالحة وتنقية الأجواء العربية، والعمل على إيجاد أرضية مشتركة لعمل عربي مشترك يمكّن الأمة العربية من الدفاع عن مصالحها، والحصول على حقوقها المشروعة، وعلى رأسها حقوق الشعب الفلسطيني. وفي كل القمم العربية التي عقدت في عهده (يرحمه الله) كانت أفكاره وطروحاته خريطة طريق للخروج من حالة الجمود والسلبية، والبحث عن قواسم مشتركة للتقدم.

ولم يكتف (يرحمه الله) بما كان يقوم به داخل إطار الدول العربية، بل جعل قضايا العرب ـ وبخاصة القضية الفلسطينية ـ في قائمة حواراته وعلاقاته مع قادة العالم، ويذكر كل متابع للسياسة الخارجية السعودية في عهده ،مواقفه من الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش الابن) وإدارته، والرئيس الأمريكي السابق (أوباما) بسبب مواقفهما السلبية من القضايا العربية بعامة، والقضية الفلسطينية، ثم القضية السورية فيما بعد.

والمتابع لجهود الملك عبد الله لمواجهة التهديدات التي تعرضت لها الأمة العربية في عهده، ومحاولاته الدؤوبة لإنقاذ الأمة من التفتت، يجدها مجسدة في مواقف كثيرة، نذكر منها:

• دعم المملكة المتواصل للقضية الفلسطينية؛ وقد تجلى ذلك خلال فترة حكمه في مواقف كثيرة، من أهمها:

ـ اقتراحه ـ في مؤتمر القمة العربي الطارىء المنعقد في القاهرة فى أكتوبر ٢٠٠٠م ـ إنشاء صندوق (انتفاضة القدس) بموارد قدرها (٢٠٠) مليون دولار، وتعهده بأن تكون حصة المملكة منها (٥٠) مليون دولار، للإنفاق على أسر شهداء الانتفاضة التي اندلعت في الأراضي الفلسطينية في سبتمبر ٢٠٠٠م؛ كما اقترح إنشاء (صندوق الأقصى) بموارد قدرها (٨٠٠) مليون دولار، وتعهد بأن تكون حصة المملكة منها (٢٠٠) مليون دولار، لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية الإسلامية للقدس وقد أخذ الاقتراحان طريقهما إلى التنفيذ لتحقيق الأهداف التي قاما من أجلها . وتبنت المملكة قضية القدس ووقفت بكل صلابة في مواجهة المؤامرات الصهيونية ضد تلك المدينة عن اقتناع راسخ بأن القدس هي صلب القضية الفلسطينية.

ـ سعيه إلى إحلال سلام دائم وعادل، يعيد للفلسطينيين حقوقهم، ويضمن لهم العيش بسلام، حيث قدَّم (يرحمه الله) ـ عندما كان وليا للعهد ـ تصورًا للتسوية الشاملة العادلة للقضية الفلسطينية من ثمانية مبادئ عرف باسم: (مشروع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز) قدمه إلى مؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢م، ولاقت هذه المقترحات قبولا عربيا ودوليًا، وتبنتها تلك القمة وأكدتها القمم العربية اللاحقة، وأضحت منذ كل الحين مبادرة سلام عربية.

ـ قيامه (في يوليو عام ٢٠٠٦م) بتخصيص منحة قدرها (٢٥٠) مليون دولار للشعب الفلسطيني، لتكون نواة لصندوق عربي دولي لإعمار فلسطين، كما أعلن عن تبرع المملكة العربية السعودية حينها بمبلغ (١٠٠٠) مليون دولار لإعادة إعمار غزة.

ـ إصدار الأوامر بنقل المصابين من قطاع غزة إلى المستشفيات السعودية، والتكفل بعلاجهم جراء إصابتهم من الاعتداء الإسرائيلي على القطاع، والأمر بإقامة جسر جوي لطائرات الإغاثة إلى مطار العريش بمصر، تحمل الأدوية والمواد الغذائية وكل المستلزمات المعيشية، كما أمر بحملة تبرع شعبية لإغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في كافة أنحاء المملكة، وقد بدأت الحملة بتبرعه (يرحمه الله) بـ (٣٠) مليون ريال، وذلك دعمًا للحملة.

ـ حرصه عل توحيد الصف الفلسطيني، وإزالة ما بين فرقائه من خلافات، حيث سارع (يرحمه الله) ـ عندما احتدم الخلاف بين (فتح) و(حماس) ـ بتوجيه الدعوة لأشقائه قادة الشعب الفلسطيني لعقد لقاء في رحاب بيت الله الحرام بمكة المكرمة لبحث أمور الخلاف بينهم بكل حيادية، والوصول إلى حلول عاجلة لما يجري على الساحة الفلسطينية.

• مؤازرة الشعب اللبناني فيما تعرض له من عدوان إسرائيلي غاشم في صيف عام١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، تسبب في قتل وتشريد آلاف اللبنانيين، وتدمير البنية التحتية اللبنانية، حيث قام خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) بتحويل ٥٠ مليون دولار أمريكي لتكون تحت تصرف رئيس الوزراء اللبناني (فؤاد السنيورة) للإنفاق منها على الاحتياجات الإغاثية العاجلة، وتوفير الخدمات اللازمة للتخفيف من معاناة الشعب اللبناني ؛ كما قام (يرحمه الله) ـ في ٢٥ يوليو ٢٠٠٦م ـ بتخصيص منحة قدرها ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لتكون نواة لصندوق عربي دولي لإعمار لبنان، فضلاً عن توجيهه بإيداع وديعة قدرها مليار دولار لمساندة الاقتصاد اللبناني.

واقترن دعم المملكة المالي للبنان بدعم سياسي ودبلوماسي تمثل في قيام الملك عبد الله بإجراء العديد من المحادثات مع قادة العالم وزعمائه، لبيان خطورة الوضع في لبنان وتداعياته السلبية على منطقة الشرق الأوسط برمتها، وضرورة توحيد الجهود العربية والدولية لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان، والضغط على إسرائيل لسحب قواتها من جنوب لبنان لتعيد الحكومة اللبنانية السيطرة على كامل أراضيها . وفي السياق نفسه، أرسل (يرحمه الله) وزير خارجيته صاحب السمو الملكي سعود الفيصل، يرافقه صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان إلى رئيس الوزراء البريطاني ـ آنذاك ـ (توني بلير) برسالة شفهية تتعلق بخطورة الوضع في لبنان وضرورة العمل على إنهائه بأسرع وقت ممكن. كما وجه (يرحمه الله) للبدء في حملة تبرعات شعبية في جميع مناطق المملكة، ودعا الشعب السعودي ـ بما عرف عنه من سخاء ووفاء وحمية لأمته العربية والإسلامية ـ للتبرع لأشقائهم في لبنان وفلسطين التي كانت تتعرض للعدوان الإسرائيلي في الوقت ذاته.

• سعيه (يرحمه الله) إلى المصالحة بين الفصائل الصومالية المتحاربة، إلى أن تم التوقيع على اتفاق المصالحة بينهم ـ تحت رعايته ـ في الرابع من رمضان ١٤٢٨هـ، الموافق للسادس عشر من سبتمبر ٢٠٠٧م . وقد ألقى على ممثلي الفصائل الصومالية المتصالحة كلمة بهذه المناسبة، قال فيها: "يسعدني أن أرحب بكم في وطنكم الثاني، المملكة العربية السعودية، وأن أتقدم لكم بخالص التهنئة على هذا الإنجاز التاريخي، الذي تحقق بالوصول إلى اتفاق مشرف ينقذ الصومال الشقيق من المأساة التي عانى منها عبر السنوات الطويلة الماضية". وأضاف (يرحمه الله) قائلًا: " لقد عشنا معكم معاناتكم يومًا بيوم، وشهرًا بشهر، وسنة بسنة، باذلين كل جهد للوصول إلى حل، منفردين، ومع الإخوة والأصدقاء، حتى منَّ الله علينا بفضله في هذا الشهر المبارك، ويسَّر لنا الوصول إلى اتفاق يسدل الستار على صفحة دامية مؤلمة، ويفتح الطريق أمام المستقبل المشرق بإذن الله".

• إعلانه في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية ـ المنعقدة في الكويت بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٠٩م ـ عن نهاية الخلافات العربية ـ العربية، وأنه سيتم فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدول العربية المتخاصمة فيما بينها، كما أكد على أن مبادرة السلام العربية لن تبقى على الطاولة أكثر مما بقيت لأن إسرائيل تماطل فيها ولا تريد تنفيذها، وأنه أمام إسرائيل خياران: إما الحرب أو السلام، وأن العرب قادرين على الصمود والحرب لاستعادة الأرض والكرامة المسلوبة، كما أعلن عن تبرع شعب السعودية بـ (١٠٠٠) مليون دولار، لإعادة إعمار قطاع غزة وتعويض أهلها عن كل ما لحقهم من دمار وتشريد، مؤكدًا على أن الدم الفلسطيني أغلى من كنوز الأرض.

• سعيه (يرحمه الله) ـ عندما اندلعت الحرب في سوريا ـ إلى تقريب وجهات النظر، وإسداء النصح للقيادة السورية بألاّ تستمر في عدوانها على شعبها، وحينما تأكد من إصرار القيادة السورية على المضي قُدُمًا في غيها، وتقتيل وإبادة شعبها، أعلن موقف المملكة صريحًا بالوقوف إلى صف الشعب السوري المظلوم مناصرًا له ومؤيدًا.

• تدخله (يرحمه الله) ـ مدعومًا من قادة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ عندما بلغت الأزمة اليمنية ذروتها بين القيادة السابقة والشعب اليمني، وكادت الأحداث تنذر بحرب أهلية يمنية ـ لحل الأزمة عبر المبادرة الخليجية التي هدّأت الأوضاع ونزعت فتيل الفتنة، وقادت البلاد إلى التغيير السلمي للسلطة والبدء في مرحلة انتقالية تهدف إلى استقرار البلاد، وهو ما قوضته الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران ومن قوات الرئيس اليمني السابق على عبد الله صالح ، بانقلابها على الشرعية، والاستيلاء على السلطة، مما أدخل اليمن في نفق مظلم لم يزل يسير فيه حتى إعداد هذه الدراسة..

• موقفه الحاسم والقوي والشجاع من الأحداث التي شهدتها الساحة المصرية إبان الثلاثين من يونيو ٢٠١٣م، والتي تعرضت فيها مصر لتهديد داخلي مدعوم من الخارج استهدف أمنها واستقرارها، فبادر (يرحمه الله) إلى تأييد خيار الشعب المصري، معلناً تحالف المملكة مع مصر بعد محاولات التهديد والحصار التي سعت بعض الدول الإقليمية والدولية لفرضه عليها، وحينما هددت بعض الدول بقطع معوناتها عن مصر، أعلن ـ على لسان وزير خارجيته ـ أن المملكة ستعوض مصر عن تلك المعونة.

ولم يقف التأييد عن الحدود الدبلوماسية والسياسية والمعنوية، بل امتد إلى الدعم المادي السخي، الذي مازال موصولاً، لإخراج مصر من أزمتها الاقتصادية بعد إخراجها من أزمتها السياسية. هذا فضلاً عما قام به من جهود

مضنية ومساع خيرة من أجل تصفية الأجواء المحتقنة بين جمهورية مصر العربية ودولة قطر، ونجاحه (يرحمه الله) ــ حينها ــ في نزع فتيل التوتر، وإعادة العلاقات إلى هدوئها؛ وهو الجهد الذي أضاعته القيادة القطرية الحالية، بالعودة إلى التدخل في شؤون الدول العربية، عبر دعمها للجماعات الإرهابية التي تسعى إلى نشر الفوضى وعدم الاستقرار في دول الجوار وغيرها من الدول العربية، ما جعل المملكة، ومصر، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة تقطع علاقاتها مع قطر في جميع المجالات، حتى تتوقف عما تقوم به من أعمال عدوانية .

وفي الاتجاه نفسه، جاءت استجابة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) لاستغاثة الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي)، لإنقاذ الشعب اليمني الشقيق من المصير المجهول الذي ينتظره، فيما لو نجح الانقلاب على الشرعية، الذي قامت به الميليشيات الحوثية وقوات الرئيس المخلوع على عبد الله صالح المدعومين من إيران؛ وقيامه (يحفظه الله) بتكوين التحالف العربي الذي ضم بعض الدول العربية مع دول الخليج العربية، وأطلق حملته الجوية (عاصفة الحزم)، لدعم المقاومة والقوات اليمنية ـ عسكرياً ومعنوياً ـ لإعادة الشرعية إلى اليمن الشقيق. وعندما حققت الحملة أهدافها، وحالت دون تمكن الميليشيات الحوثية من السلطة، ودمرت ما تحت أيديها من مخازن أسلحة ومراكز تحكم وسيطرة؛ أطلقت المملكة، عملية (إعادة الأمل) لمساعدة الشعب اليمني على اجتياز المحنة، والعودة إلى التفاوض وصولًا إلى حلٍّ سلمي يعيد إلى الشعب اليمني الهدوء والاستقرار.

• سعيه (يحفظه الله) لرفع الحظر الأمريكي عن دولة السودان الشقيق، إلى أن أثمرت مساعيه الخيرة عن رفع الحظر عن السودان يوم ١٧ محرم ١٤٣٩هـ، الموافق ٧ أكتوبر ٢٠١٧م؛ وقد أرسلت الحكومة السودانية برقية شكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وحكومة المملكة على ما بذلوه من جهود في هذا الشأن، الذي سيمكن السودان الشقيق من مواصلة مسيرته التنموية.

ثانيًا: توثيق العلاقات مع الدول والشعوب الإسلامية

عندما أتم الملك عبد العزيز مسيرة التوحيد بضم الحجاز سنة ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، كان نجم الخلافة الإسلامية في تركيا قد أفل قبل ذلك بعامين؛ وكانت الشعوب الإسلامية تتطلع إلى من يوحد شتاتها ويعيد للإسلام مجده الغابر. ولم تكن تلك القضية تشغل بال الحكام المسلمين وحدهم[٦٦]، بل شغلت بال الحكام الغربيين، الذين كانوا يترقبون حينها، على من يقع اختيار المسلمين من قادتهم ليكون خليفة لهم.

وكانت الأنظار والتوقعات كلها تتجه صوب الملك عبد العزيز، الذي كان أكثر الحكام المسلمين في عصره اهتمامًا بتضامن المسلمين وتوحيد كلمتهم، فضلًا عما كان تحت إمرته من أراض عربية، تأتي في مقدمتها منطقة الحجاز التي تضم مقدسات المسلمين، ومبعث رسولهم الكريم (صلى الله عليه وسلم)؛ ففي مقالة، كتبها الصحفي الفرنسي (جان باروا) عن الملك عبد العزيز، ونشرتها الصحيفة الفرنسية (باري سوار) سنة ١٩٣٦م، أشار (باروا) إلى أنه على الرغم من سقوط الخلافة ، إلا أن الملك عبد العزيز هو الخليفة الحالي للمسلمين، لأنه ــ وفقًا لما قال (باورا) ــ: " أصبح ابن سعود سيد الجزيرة المطلق، فهو يسيطر على شواطئ البحر الأحمر، كما أنه على أبواب سورية وفلسطين والموصل وبغداد وطريق الهند"[٦٧]؛ ويتطابق القول الآنف مع ما قاله عنه ملك بروسيا وإمبراطور ألمانيا (فردريك فيلهلم)، الملقب بـ: (الامبراطور غليوم الثاني): "عبد العزيز بن سعود، أجدر ملوك المسلمين بالخلافة»[٦٨].

ويعود سبب تلك الترشيحات والتوقعات إلى ما كان يبديه الملك عبد العزيز في عهده من اهتمام بأمر المسلمين، وحرص على توحيدهم وتآلفهم، ليكون لهم وزنهم وثقلهم في مواجهة القوى الكبرى في العالم، وبذلك يتحقق التوازن المنشود إقليميًا ودوليًا.

وتحقيقًا لتلك الغاية اتبع الملك عبد العزيز مسارين متوازيين:

الأول: الاهتمام بشؤون المسلمين والعمل على تضامنهم:

كان الملك عبد العزيز ينطلق في كافة علاقاته ومعاملاته من الشريعة الإسلامية التي نشأ عليها وتربى على ضوابطها وهديها ــ :ما أوضحنا من قبل ــ ومن هذا المنطلق حرص (طيب الله ثراه) منذ أن ضم الحجاز، وأصبح مسؤولًا عن الحرمين الشريفين، على تتبع شؤون المسلمين في جميع الأقطار، ويسعد لسعادتهم ويتأثر بما

يصيبهم من مصائب ومحن؛ ويتضح ذلك فيما أشار إليه أحد الكتاب ـ وكان ممن عملوا في حكومته ـ واصفًا مشاعره (طيب الله ثراه) عندما علم باستقلال دولة باكستان الإسلامية: "كان سرور صاحب الجلالة باستقلال باكستان عظيمًا جدًا، وكان ذلك اليوم يوم بهجة عامة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، لأنه اليوم الذي تحرر فيه شعب مسلم كبير من نير الاستعمار. ويرى جلالته أن في عز باكستان عز الإسلام والعرب أجمعين»[٦٩].

وفي ضوء هذه القناعة بالأخوة الدينية ومكانتها في الإسلام، حرص الملك عبد العزيز على أن يوثق علاقات بلاده بالدول الإسلامية عبر المواثيق والمعاهدات الرسمية، فعقد معاهدتي صداقة مع كل من إيران وتركيا، وذلك سنة ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م، كما عقد معاهدة مع أفغانستان سنة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م، ومع مصر سنة ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م، وكانت أول معاهدة تعقد بين البلدين في العصر الحديث[٧٠].

وقد تجسد ذلك في العديد من الخطب التي كان يوجهها لرؤساء الوفود الإسلامية في موسم الحج من كل عام؛ ففي المأدبة التي أقامها لأعيان الحجاج سنة ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م، وجه إليهم خطابًا قال فيه: "إن الفرقة أول التدهور والانخذال، بل هي العدو الأكبر للنفوس والغاوية للبشر. الاتحاد والتضامن أساس كل شيء؛ فيجب على المسلمين أن يذروا الفرقة، وأن يصلحوا ذات بينهم، ويبذلوا النصيحة لأنفسهم"[٧١].

وتحقيقًا لتلك الغاية النبيلة، بادر (طيب الله ثراه) إلى دعوة قادة وممثلي الدول والشعوب والجماعات الإسلامية في عهده إلى حضور أول مؤتمر إسلامي عام في تاريخ الإسلام، وذلك عام ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م، وحضرته وفود من الدول الإسلامية، وكان هذا المؤتمر أول مناسبة جمعت ممثلي المسلمين في بعض الأقطار الإسلامية.

كما كان الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) أبرز الحكام المسلمين الذين طالبوا دول العالم ـ حتى قبل الإعلان عن مولد المملكة ـ بالمحافظة على حقوق رعاياها المسلمين والعرب، وعدم التضييق عليهم في السفر للخارج لممارسة شعائرهم الدينية. فقد وجّه خطابًا إلى معتمدي الدول وقناصلها في جدة عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م، قال فيه: "... وأما حقوقنا على الدول، ففيما يتعلق بهذه الديار نطلب منهم أن يسهلوا السبل إلى هذه الديار المقدسة للحجاج والزوار والتجار والوافدين؛ ثم إن لنا عليهم حقاً فوق هذا كله، وهو أهم شيء يهمنا مراعاته، وذلك أن لنا في الديار النائية والقصية إخوانا من المسلمين ومن العرب، نطلب مراعاتهم وحفظ حقوقهم"[٧٢].

وسار أبناؤه من بعده على نهجه في هذا الشأن، فكان الملك سعود يؤكّد ـ في خطاباته وأحاديثه ـ على حرص المملكة على تحقيق التعاون والتضامن مع الدول والشعوب الإسلامية والعربية؛ ففي خطاب ألقاه على حجاج بيت الله الحرام عام ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م: "... أما في حقل العلاقات الخارجية، فنحن ـ باعتبار بلادنا مهبط الوحي والرسالة، وبصفتنا الأمناء على مقدسات الإسلام وتراثه الخالد ـ نحمل على جمع كلمة المسلمين، وتأليف قلوبهم على الحق، ونسعى لعزة الإسلام ومجده ورفع شأنه، ولذلك لا ندخر وسعاً في دعم علاقاتنا الأخوية بالشعوب الإسلامية، وتوثيق عرى المحبة والإخاء والتعاون على البر والتقوى معها ... وأما الشعوب العربية، التي نحن جزء منها، فلا نكن لها إلا المحبة والوفاء، ونعمل معها متضامنين متحابين، لما فيه صلاح أحوالنا وتأمين حاضرنا ومستقبلنا، ونأخذ في علاقاتنا مع الحكومات العربية بحسن الجوار والموعظة الحسنة"[٧٣].

وتطبيقًا لما كان يصرح به في هذا الصدد، قام (يرحمه الله) ـ بمشاركة مصر وباكستان ـ بتأسيس أول تجمع يسعى إلى التضامن الإسلامي، ويعمل من أجل تحقيقه، إذ استجاب كل من الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر ، والجنرال إسكندر مرزا الرئيس الأسبق للجمهورية الباكستانية الإسلامية، للدعوة التي وجهها الملك سعود إلى ملوك الأمة الإسلامية ورؤسائها، وعقد ثلاثتهم ـ في ٣ شعبان ١٣٧٥هـ ، الموافق ١٦ مارس ١٩٥٦م ـ مؤتمرًا إسلاميًا بمكة المكرمة، صدر عنه ميثاق مكوَّن من إحدى عشرة مادة، توضح ماهية المؤتمر، وأعضاءه، وأهدافه، ومواعيد ومكان انعقاده الدائم... إلى غير ذلك؛ وتم حينها اختيار الملك سعود رئيساً للمجلس الأعلى للمؤتمر، واختير السيد أنور السادات ـ الرئيس المصري الأسبق ـ سكرتيرًا عامًا له.

ووجه السكرتير العام للمؤتمر ـ في السنة الثانية لانعقاده ـ رسالة شكر لرئيس مجلسه الأعلى الملك سعود، أشاد فيها بموقفه ودعمه المادي والمعنوي لتفعيل دور السكرتارية العامة للمؤتمر، وكان مما جاء في تلك الرسالة: "... ويقيني

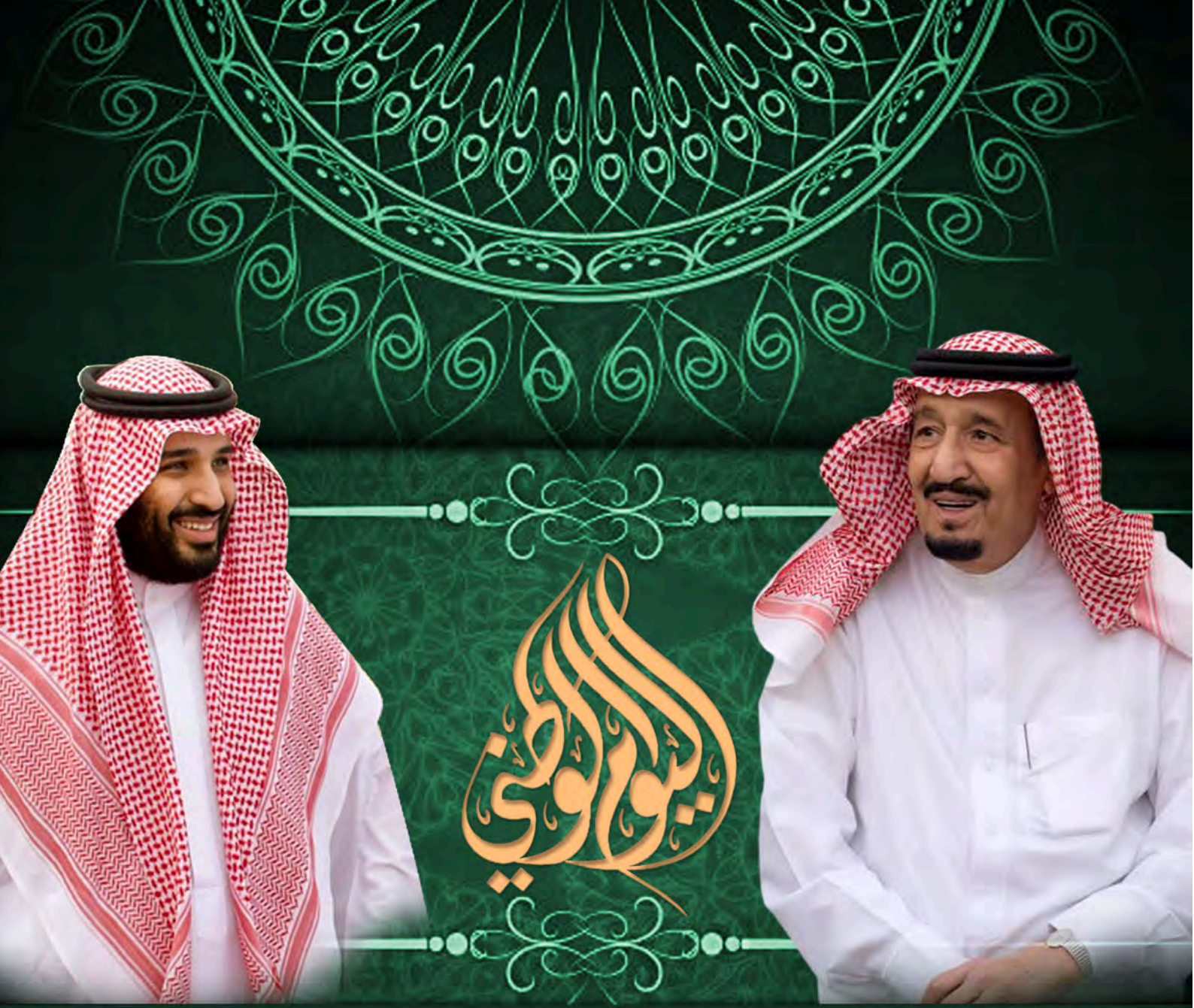

نغتنم هذه المناسبة الهامه والسعيدة علينا جميعا

مناسبة اليوم الوطني السابع والثمانون للمملكة

لنرفع الى قيادتنا الرشيدة والشعب السعودي النبيل بأجمل عبارات التهنئة والتبريكات

سائلين المولى عزوجل أن يديم علينا نعمة الأمن والايمان وأن يحفظ بلادنا وولاة أمرنا من كل سوء ومكروه

مديرشركة
ملبار للذهب والالماس
واسم محمد واسم القحطاني

MALABAR
GOLD & DIAMONDS

أن هذه المؤسسة الإسلامية الكبرى لم ترفع قواعدها إلا بكريم تشجيع جلالتكم لها، ولم تكن لتنهض بما نهضت به من جليل الأعمال في هذه الفترة الوجيزة من سنِّيها لولا ما أفضتم عليها جلالتكم من بركم وعطفكم، وما أسديتموه لها من سامي توجيهاتكم وسديد آرائكم"[٧٤].

وقد أثمرت جهوده (يرحمه الله) عن تأسيس بعض المؤسسات الإسلامية، الحكومية وغير الحكومية، ومنها: (رابطة العالم الإسلامي)، التي تأسست عام ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م، واتخذت من مكة المكرمة مقرًا لها؛ وكان الهدف من إنشائها هو جمع شمل المسلمين والدفاع عن كيانهم ومستقبلهم والارتقاء بمكانتهم بين الأمم.

وفي عهد الملك فيصل (يرحمه الله) بلغ التضامن الإسلامي ذروته، حيث جعله الإطار الأشمل للعمل العربي، وذلك ردًا على دعاة القومية العربية المتجردة عن الإسلام وهديه، بل والمتعارضة مع أهدافه ومبادئه[٧٥] متأثرة في ذلك بالنزعة الشيوعية التي تبناها بعض القادة العرب في ستينيات القرن الماضي إثر ارتباطهم بمعاهدات الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي، الذي استغل تلك المعاهدات ـ التي أبرمت من أجل تزويد الدول العربية بالأسلحة السوفيتية ـ ليروج لأفكاره المعادية للدين بعامة، والدين الإسلامي بخاصة.

وقد بذل (يرحمه الله) جهودًا مشكورة من أجل تضامن المسلمين وتوحيد كلمتهم، منها:

■ قيامه (يرحمه الله) بزيارة العديد من الدول الإسلامية ـ والإفريقية منها بخاصة[٧٦] ـ لدعوتها إلى تفعيل التضامن الإسلامي واستثماره في تحرير المسجد الأقصى، الذي يعد أحد أهم المقدسات الإسلامية في العالم بعد الحرمين الشريفين.

■ سعيه لإنشاء (منظمة المؤتمر الإسلامي) ـ أصبح مسماها منذ عام٢٠١١م: (منظمة التعاون الإسلامي) ـ التي تأسست عام ١٣٩٢هـ/١٩٦٢م، لتكون منظمة دولية حكومية إسلامية، هدفها تعزيز التضامن الإسلامي والتعاون المشترك في جميع المجالات بين الدول الأعضاء، وقد احتضنت المملكة مقرها.

■ تفعيل المنظمات الإسلامية، وتوسيع مجالات ودوائر عملها، وخصوصًا في المجال الاقتصادي، لتشعر الدول والشعوب الإسلامية بجدوى تلك المنظمات ودورها في تنمية بلادهم وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم، وبسط يد العون لهم في الأزمات والكوارث، تخفيفًا من مصائبهم ومآسيهم.

■ إنشاء أجهزة سعودية مختصة بخدمة قضايا التنمية الدولية ومساعدة الدول النامية، لا سيما الدول الإسلامية، حيث تم في عام ١٣٩٤هـ /١٩٧٥م إنشاء الصندوق السعودي للتنمية، ليبدأ أعماله في شهر صفر عام ١٣٩٥هـ/ فبراير ١٩٧٥ مبتقديم قروض ميسرة للإسهام في تمويل مشروعات في تلك الدول، وقد بلغت تلك القروض مليارات الريالات. وعندما لمست المملكة تزايد حاجة الدول الإسلامية والنامية إلى المساعدات الاقتصادية، قدمت دعماً ماليًا للصندوق، تمثل في رفع رأس ماله إلى الضعفين والنصف.

وواصلت المملكة جهودها في هذا المجال في عهد الملك خالد، حيث تابعت الدفاع عن القضايا الإسلامية والوقوف إلى جانب الشعوب المضطهدة في كل مكان، فعندما قامت سلطات بورما العسكرية ـ في شهر مايو سنة ١٩٧٨م ـ بتواطؤ من المجامع الدينية البوذية ـ بتهجير قسري لأكثر من (٣٠٠ ألف) مسلم من الروهنجا إلى دولة بنجلادش، ليقبعوا في مخيمات بالية على الحدود، قدمت المملكة لهم الدعم اللازم.

وفي عام ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، أمر (يرحمه الله) بمعالجة أوضاع البرماويين المقيمين في المملكة من حملة جوازات السفر، ضمن حملة تصحيحية واسعة، استفاد منها أعداد كبيرة منهم وحصلت لهم السكينة والاستقرار بأسرهم. وكان هذا الموقف تجسيدًا للأخوة الإسلامية في أسمى معانيها. وقد علق وزير الإعلام في عهده (معالي الدكتور محمد عبده يماني) على هذه اللفتة الإنسانية بقوله: "شمل عطفه جماعة أُخرجوا من بلادهم، وقست عليهم الظروف، وقسا عليهم البوذيون، وهم: البرماويون، فقد عانوا معاناة شديدة، وقد أمر الملك خالد بإبقائهم في مكة المكرمة، وقال: "يبقوا في بلدهم في مكة، ويُعطَوا مساعدة"، والآن ـ الحمد لله ـ بدأت أوضاعهم تتحسن، وكان هؤلاء ممن أنصفهم الملك خالد وعطف عليهم "[٧٧].

وعندما تم الاجتياح السوفيتي لدولة أفغانستان المسلمة، سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م؛ سارعت المملكة بقيادته (يرحمه الله) إلى دعم المجاهدين الأفغان بالمال، وانبرت تدافع عن قضيتهم في المحافل السياسية الدولية والمحلية.

وسعيًا إلى توحيد الصف الإسلامي ومناقشة القضايا الإسلامية والأخذ بالأسباب لحلها، دعا (يرحمه الله) سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، إلى عقد مؤتمر القمة الإسلامية الثالث بجوار بيت الله الحرام بمكة المكرمة، وحث جميع المسلمين

ـ في كلمته التي وجهها إلى القيادات الإسلامية ـ على توحيد صفوفهم وكلمتهم على ما يحقق لهم القوة والعزة بين دول العالم وشعوبه. وقد صدر عن هذا اللقاء بيان تاريخي، اشتهر بـ: (بيان مكة التاريخي). وتثمينًا لجهوده (يرحمه الله) في خدمة الإسلام والمسلمين، منح جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م[٧٨].

وفي عهد الملك فهد (يرحمه الله)، واصلت المملكة بناء جسور التعاون والتآخي مع الدول الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم؛ وتميَّز عهده (يرحمه الله) بتوسع المملكة في بناء وتأسيس المساجد، والمعاهد، والكليات، والمراكز الإسلامية، وإنشاء الكراسي الجامعية العلمية الإسلامية المتخصصة، في جميع أنحاء العالم، لنشر الإسلام، والمحافظة على الهوية الإسلامية للأقليات المسلمة التي تعيش في مجتمعات غير إسلامية. كما حرصت المملكة في عهده على تقديم المساعدات المالية والعينية للدول والأقليات المسلمة، وذلك تجسيداً لمبدأ التكافل الإسلامي؛ وقد بلغت المساعدات التي قدمتها المملكة في عهده (يرحمه الله) (٢٤٥) مليار ريال، استفاد منها (٧٠) دولة في مختلف القارات، منها (٣٨) دولة أفريقية و(٢٢) دولة آسيوية و(١٠) دول نامية أخرى[٧٩].

وقد أمر (يرحمه الله) بزيادة رأسمال البنك الإسلامي للتنمية ليصل إلى (٩) بلايين دولار أمريكي، بلغت نسبة مساهمة المملكة نحو ٢٥ ٪ منه، إضافة إلى تبرع المملكة بقطعة أرض مساحتها (٥٠) ألف متر مربع ليقام عليها مقر البنك في محافظة جدة، إلى جانب مساهمتها في تكاليف بناء المقر الدائم للبنك بمبلغ (٥٠) مليون ريال.

وفي عهده قامت المملكة ـــ سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م ـــ بتنفيذ خمسة مشاريع لترميم الحرم القدسي الشريف، ومسجد عمر خارج ساحة الحرم، والكائن بجوار كنيسة القيامة، كما تكفَّلت بترميم (١٦) غرفة في ساحة الحرم، كانت بيوتًا للمؤذنين في السابق، ولكنهم هجروها لسوء أوضاعها[٨٠].

وانطلاقا من مبدأ تعزيز التضامن الإسلامي ونصرة الشعوب الإسلامية، تواصل دعم المملكة وتأييدها السياسي للمجاهدين في أفغانستان حتى تمكنوا من تحرير بلادهم من الاحتلال السوفيتي سنة١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م؛ وسعت إلى تحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة في الصومال، وساندت قضية البوسنة والهرسك، وسيرت قوافل الإغاثة إلى شعب كوسوفا والشيشان.

وفي عهد الملك عبد الله (يرحمه الله)، واصلت المملكة جهودها لتحقيق أهداف التضامن الإسلامي ومفاهيمه بمعناها الشامل، كمفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، والعمل على تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية المنكوبة، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم، وتوفير الدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية أينما كانت.

كما تابعت المملكة دعمها للدول والأقليات الإسلامية من خلال المساهمة السخية في بناء المساجد وإنشاء المراكز الحضارية، التي تعكس سماحة الإسلام وعدالته، ودعوته إلى التعاون والتفاهم والتعايش مع أصحاب الديانات الأخرى، وخصوصًا بعد انتشار محاولات تشويه الوجه الإسلامي المشرق، والترويج ـ كذبًا وزورًا ـ بأنه دين عداوة وإرهاب؛ وتمثلت جهود الملك عبد الله بن عبد العزيز لتحقيق ذلك في دعوته (برحمه الله) إلى حوار الحضارات، والتي أسفرت عن تأسيس (مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي لحوار الأديان) في العاصمة النمساوية (فيينا) وافتتاحه في ١٢ محرم ١٤٣٤هـ، الموافق ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢م، ليتولى مهمة تعزيز ثقافة الحوار والتفاهم والتقارب والتسامح والتعايش بين أتباع الديانات والثقافات والحضارات المختلفة، لتحل محل ثقافة الصدام ، الناشئة عن الخوف والكرهية والعنف، التي سادت العالم الغربي ضد الإسلام ورسوله بخاصة (الإسلاموفبيا) وألصقت بهما صفات العنف والإرهاب.

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله)، بلغ التضامن الإسلامي ذروته، وأينعت ثماره في جميع المجالات، سواء في الجانب الإغاثي، الذي أصبح منظمًا ومتنوعًا وتشارك فيه العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك من خلال (مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية)، الذي تم تأسيسه إبان تولي خادم الحرمين الشريفين للحكم، ودشنت أعماله في ٢٧ رجب ١٤٣٦هـ، الموافق ١٣مايو ٢٠١٥م؛ أو في جانب توحيد الصف الإسلامي لمواجهة التهديدات والتحديات القائمة والمتوقعة، وتكفي الإشارة في هذا الشأن إلى موقف الدول الإسلامية من الدعوة التي وجهتها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن

عبد العزيز وولي عهده الأمين، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان (يحفظهما الله) إلى الأمة الإسلامية، لتكوين (التحالف العسكري الإسلامي) بقيادة المملكة، لمواجهة الإرهاب، الذي تهدد تنظيماته وجماعاته وميليشياته ـ المدعومة من بعض الدول، كإيران وقطر ـ أمن واستقرار الدول والشعوب العربية والإسلامية، وغيرها من دول وشعوب العالم؛ فقد استجابت لتلك الدعوة إحدى وأربعين دولة إسلامية.

وسرعان ما اختبرت المملكة قوة التحالف وقدرته على الاحتشاد والعمل الميداني المشترك، وذلك من خلال تخطيطها وإعدادها واستضافتها للمناورة العسكرية الكبرى (رعد الشمال)، التي شارك فيها عشرون دولة عربية وإسلامية، برموز من عدة فروع عسكرية من قواتها المسلحة، مزودين بعتادهم وأسلحتهم.

وكانت الدعوة للتحالف وسرعة الاستجابة لها من جل الدول الإسلامية، ومباشرة المملكة مهامها القيادية ـ إعدادًا، وتخطيطًا، وتنفيذًا ـ لمناورة (رعد الشمال)، بمثابة تأكيد لثلاث حقائق تتعلق بدور المملكة في تحقيق التوازن الدولي والإقليمي، وهي:

أولًا: أن المملكة في سعيها إلى تحقيق التوازن ـ إقليميًا ودوليًا ـ تصدر عن رؤية استراتيجية متكاملة، لها أبعادها: السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية والإعلامية؛ وهو ما يتضح بجلاء في حربها على الإرهاب، بما يمثله من تهديد سافر للأمن والسلم الدوليين.

ثانيًا: أن قدرة المملكة على تحقيق التوازن، مستمدة في جانب كبير منها، مما تحظى به من مكانة عالية، ومنزلة سامقة، وثقة كبيرة لدى القيادات والشعوب العربية والإسلامية، لما تبذله ـ منذ تأسيسها ـ من جهود دؤوبة ومخلصة ومتواصلة، من أجل تضامن المسلمين وتوحيدهم على ما يعزز حريتهم، ويحفظ لهم عزتهم، ويصون مقدساتهم ومكتسباتهم.

ثالثًا: أن المملكة لديها القوة والقدرة على تحقيق التوازن الإقليمي والدولي، والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وذلك من خلال حشد الأمتين العربية والإسلامية، وقيادتهما في الأزمات لمواجهة التحديات القائمة والمحتملة؛ ليس على المستوى العسكري فحسب، وإنما على المستوى السياسي أيضًا، وهو ما تجسد في القمة الخليجية العربية الإسلامية، التي عقدت في مركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات بالرياض ـ في ٢٥ شعبان ١٤٣٨هـ، الموافق ٢١ مايو ٢٠١٧م، وحضرها ممثلون لخمس وخمسين دولة إسلامية، لبوا دعوة المملكة لحضور القمة .

وأزعم أنني إذا ذهبت أستقصي جهود كل قائد من قادة المملكة ـ المشار إليهم آنفًا ـ في كل مجال من مجالات التضامن الإسلامي، لأعياني الاستقصاء، وضاقت بنتائجه صفحات هذه الأصدارة؛ ولكن حسبي ما أورته في هذا المبحث من الدراسة، للاستدلال على قدرة المملكة على تحقيق التواز الإقليمي والدولي عبر قيادتها للإمة الإسلامية، التي أودعت في المملكة ثقتها الكاملة انطلاقًا مما لها من رصيد وافر في الاهتمام بشؤون المسلمين والعمل على تضامنهم ووحدتهم، باعتباره السبيل إلى عزتهم والحفاظ على مكانتهم وثقلهم إقليميًا ودوليًا.

الثاني: العمل على تأمين الحجاج والسهر على راحتهم:

سعى الملك عبد العزيز ـ فور ضم الحجاز ـ إلى نشر الأمن والاستقرار في المدينتين المقدستين (مكة والمدينة)، ليتمكن الحجاج والزوار من إتمام نسكهم وزيارة المسجد النبوي في سهولة ويسر وأمان، وهو ما لم يكن متحققًا بالصورة المثلى من قبل، حيث كان الحجيج يتعرضون لأعمال النهب والسلب، فضلًا عن مكابدة العناء والمشقة بسبب وعورة الطرق، وقلة الخدمات، وارتفاع أثمانها، وانتشار الأمراض والأوبئة[٨١] .... وغير ذلك من الأمور التي اتخذ الملك عبد العزيز من القضاء عليها سبيلًا إلى تقوية صلاته وعلاقاته بالشعوب الإسلامية، التي وجدت فيه الخادم المخلص للحرمين الشريفين، والراعي الأمين لضيوف الرحمن، الساهر على أمنهم وراحتهم، فأحبوه وأكبروه واعتبروا بلاده درة تاج البلاد العربية والإسلامية.

وكان الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) يعتز بما حققه الله على يديه لبلاد الحرمين من نعمة الأمن، حيث يقول عن تلك النعمة: "لقد حكمت هذه البلاد حكومات قوية ذات طول وحول قبلنا، ولكنها لم تقدر على تأمين الطرق بين مكة وجدة، فضلًا عن بقية الأماكن؛ أما اليوم، فإن الأمن سائد في طول البلاد وعرضها، قد لمستموه بأيديكم، وشاهدتموه بأعينكم، وهذا من فضل ربي علينا؛ ونحن لا نقول هذا للافتخار، وإنما للإشارة إلى أننا ـ أسرتي وشعبي

ـ جند من جنود الله، نسعى لخير المسلمين، ولتأمين راحة الوافدين إلى بيت الله الحرام وأداء مناسكهم؛ وكما قال الله تعالى: (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى). الأنفال، الآية: ١٧"[٨٢].

وقد سار أبناؤه على خطاه في اهتمامهم بالحرمين الشريفين بخاصة، والمدينتين المقدستين (مكة والمدينة) بعامة، فما من عهد من عهود أحد منهم، إلا وتمت فيه عملية تحسين وتطوير تزيد من بهاء الحرمين ، وترتقي بتنظيم المدينتين المقدستين، وتسهل على الحجاج والمعتمرين والزوار ، ففي عهد الملك سعود (يرحمه الله) تم: ترميم وتجديد سقف الكعبة، وتصنيع طوق جديد من الفضة الخالصة للحجر الأسود، وتركيب مضخة لرفع ماء زمزم في صهاريج؛ وتوسعة المسعى وحفر قواعد متينة له، وتبليطه بالأسمنت المسلح،وبنائه من طابقين، وزيادة الأبواب المؤدية إليه؛ وإتمام توسعة مشروع المسجد النبوي الذي بدأ في عهد والده؛ فضلًا عن تطوير وتحسين الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، من خلال تطوير مؤسسات الدولة التي تشرف على شؤون الحج وتسهم فيها، حيث تم تحويل أغلبها من إدارات ومديريات عامة إلى وزارات متخصصة، كوزارة الحج، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، الأمر الذي انعكست آثاره على استقرار موسم الحج وانتظام شؤون الحجيج.

وتواصلت الإنجازات في عهد الملك فيصل (يرحمه الله)، حيث كان أبرزها: توسعة المسجد الحرام عبر هدم البيوت والمحلات التجارية الكائنة بين باب الباسطية وباب الفتح بعد تعويض أهلها ـ وضم الأرض المقامة عليها إلى الحرم المكي؛ وبناء منارتين جديدتين على جانبي باب العمرة؛ وأنشأ باب الفتح على غرار باب الملك وباب العمرة، وشيد عليه منارتين كسابقيه، وتأسيس مصنع لكسوة الكعبة الشريفة. وانتقل بالتوسعة والتحسين إلى المسجد النبوي الشريف، حيث غطى مساحة قدرها (٤٠٥٥٠) بالبواكي المظللة لتقي المصلين من حرارة الشمس في الصيف، وهطول المطر في الشتاء. وضاعف من الخدمات المقدمة إلى ضيوف الر حمن عبر الجهات الحكومة، التي أصبحت أكثر عددًا وتنوعًا.

وتميَّز عهد الملك خالد بأنه العهد الذي انتهت فيه مشاريع التوسعات السعودية للمسجد الحرام ؛ والتي بدأ العمل فيها خلال العهود السعودية السابقة لعهده؛ فضلًا عما تم في عهده من أعمال جديدة تمثلت في: توسيع المطاف، سنة ١٣٩٨هـ، وفرش أرضيته برخام مقاوم للحرارة (جلب من اليونان) مما زاد من راحة المصلين والطائفين في الظهيرة ووقاهم من وهج الشمس، وأصبحت ولأول مرة في التاريخ مساحة المسجد الحرام القديم كلها مطافا؛ وكما تم توسيع قبو زمزم وجُعل مدخله قريبا من حافة المسجد القديم في جهة المسعى، وتقسيمه إلى قسمين: أحدهما للرجال، والآخر للنساء. كما أمر (يرحمه الله) بترميم الكعبة المشرفة، وتغيير رخام أرضها، وتركيب رخام جديد بدلا عنه، ووضع مادة عازلة تحت الرخام الجديد من الرصاص، وكذلك أمر بتغير الإطار الحديدي المحيط بالحجر الأسود ؛ والمثبت عليه الإطار الفضي بإطار آخر غير قابل للصدأ.

وفي عام ١٣٩٧هـ تم تركيب سلّم جديد داخل الكعبة دائري الشكل مصنوع من الألمنيوم القوي مكون من خمسين درجة بدلا من السلم الخشبي القديم الذي أصابه التآكل، وفي العام نفسه أمر (يرحمه الله) بصنع باب جديد لها، وباب آخر لسلمها الكعبة الداخلي المؤدي لسطحها من الذهب الخالص ؛ وقد بلغ مقدار الذهب المستخدم للبابين (٢٨٠) كلغ بتكلفة بلغت (١٣. ٤٢٠,٠٠٠) ريالًا سعوديًا، وصنع قفل جديد لباب الكعبة مماثل للقفل القديم في مواصفاته.

وفي عهده تم تركيب أجهزة تعقيم بالأشعة فوق البنفسجية لمياه زمزم، سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، وحققت نجاحا كبيرا ولا زالت تعمل بكفاءة تامة؛ كما تم افتتاح المبنى الجديد لمصنع كسوة الكعبة بحي (أم الجود) بمكة المكرمة، سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م [٨٣].

وفي عهد الملك فهد (يرحمه الله) بلغ الاهتمام بكل ما يتعلق بشؤون الحج درجة عالية، وتجلّى ذلك في الحرمين الشريفين، اللذين شهدا أكبر توسعة لهما على مرّ التاريخ، حيث أضيف للمسجد الحرام من جهته الغربية مبنى متكامل مكون من من طابقي وسرداب وسطح، على مساحة قدرها (٦٧٠٠٠م) مزودة بالمداخل والمآذن والسلالم الثابتة والمتحركة. وقد بلغت مساحة المسجد الحرام بعد هذه التوسعة (٣٥٦) ألف متر مربع بعد أن كانت (١٥٢) ألف متر فقط، وأصبح يتسع لـ (٧٧٠) ألف مصل، بعد أن كانت طاقته الاستيعابية في حدود (٣٤٠) ألف مصلٍ.

كما ضاعفت التوسعة التي تمت في المسجد النبوي من مساحته، التي بلغت بعد التوسعة حوالي (٤٠٠) ألف متر مربع، بعد أن كانت لاتتجاوز (١٦٥٠٠) ألف متر مربع،

وأصبح بقدور المساحة الجديدة أن تستوعب (٧٣٠) ألف مصل، بعد أن كانت لا تستوعب أكثر من (٣٠) ألف مصل.

يضاف إلى ما سبق ما تم في عهده (يرحمه الله) من مشاريع في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، شملت : الطرق، والجسور، والأنفاق، ونسف الجبال، والإنارة، والتشجير، ومجمعات المياه .... وغيرها من المشاريع التي تجاوزت تكلفتها أربعة آلاف مليون ريال[٨٤].

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) شهدت مكة والمدينة تنفيذ مشاريع كبرى، وشهد المسجد الحرام والمسجد النبوي توسعة عملاقة، فاقت كل التصورات والتقديرات؛ فعلى مدى سنوات حكمه بالكامل، كانت المشاريع تتعدد والإنجازات تتوالى تنفيذًا لأوامره باختصار مراحل التنفيذ، ومواصلة العمل وعدم توقفه ليل نهار؛ فلم يكن يمر عام إلا ويسعد المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها بمنجز جديد في المدينتين والحرمين، ليضاعف من راحتهم وطمأنينتهم أثناء أداء مناسكهم ــ حجًا وعمرة ــ وزيارتهم لمدينة نبيهم (صلى الله عليه وسلم) للسلام عليه والصلاة في مسجده، ورؤية ما تضمه المدينة من مزارات تاريخية تذكرهم بمنازل الوحي ومواقع الإسلام الخالدة.

وكانت أبرز منجزاته (يرحمه الله) في هذا الشأن:

(مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لإعمار مكة المكرمة)، الذي تم من خلاله تحويل مكة المكرمة إلى مدينة حضارية عصرية، تتلاشى منها الأحياء العشوائية، وتحيطها طرق دائرية، تتخللها شوارع إشعاعية، ترتبط بساحات الحرم بوسائل نقل حديثة؛

و(مشروع توسعة المسعى أفقياً ورأسياً)، لتصبح مساحة المسعى ـ بعد توسعته ــ ضعف ما كانت عليه من قبل، حيث أصبح عرض المسعى الجديد (٤٠) متراً بدلاً من (٢٠) متراً، وتضاعف عدد الأدور لتبلغ أربعة أدوار مكيفة. وقد زوّدت التوسعة بما تحتاج إليه من سلالم كهربائية إضافية، وبخاصة من جهة المروة؛ ويبلغ إجمالي المساحة الحالية للمسعى(٨٧٠٠٠) متر مربع، بدلاً من (٢٩٤٠٠) متر مربع قبل التوسعة؛ وهو ما رفع الطاقة الاستيعابية للمسعى لتصل إلى (١١٨٠٠٠) ساعٍ؛

و(مشروع منشأة الجمرات)، وهو بناء متعدد الأدوار، لاستيعاب أعداد أكبر من الحجاج، وتسهيل عملية رمي الجمرات وانسيابيتها بأمن وسلامة. ويبلغ طول جسر الجمرات الجديد ٩٥٠ متراً وعرضه (٨٠) متراً، ويتألف من خمسة طوابق يبلغ ارتفاع كل طابق (١٢) متراً، وله (١٢) مدخلاً و(١٢) مخرجاً من الاتجاهات الأربعة، بالإضافة إلى منافذ للطوارئ على أساس تفويج (٣٠٠) ألف حاج في الساعة؛ كما يشتمل على كاميرات مراقبة تعمل باستمرار في جميع أنحاء المنشأة وفي منطقة تدفُّق الحشود، لتسهم في مراقبة حركة الحجاج، ونقل صورة مباشرة لمساعدة الفريق المساند للجسر، وتعزيز السلامة، وتوفير الخدمات الطبية العاجلة عند الحاجة. وقد روعي في المنشأة الجيدة أن تشتمل على مهبط للطائرات المروحية لحالات الطوارئ؛

و(مشروع تسيير قطار المشاعر)، الذي تم إنجازه سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، لنقل (٥٠٠٠٠٠) راكب أثناء موسم الحج، يتم نقلهم في سهولة بين المشاعر، وفق ترتيب مناسك الحج، بدءاً من يوم التروية وحتي نهاية أخر أيام التشريق. وقد أدى تسيير القطار وعلى متنه هذا الكم الهائل من الركاب إلى اختفاء ظاهرة الزحام أثناء مواسم الحج، وانتهاء معاناة الحجاج مما كانوا يبذلونه من وقت وجهد كبيرين أثناء تنقلهم بين المشاعر.

و(مشروع سقيا زمزم): الذي يهدف إلى تأمين نقاوة ماء زمزم والمحافظة عليه من خلال تمريره على خطي تصفية، يشتمل كل خط منهما على مجموعة من الفلاتر الخاصة، ووحدة تعقيم، لينتهيا إلى خزان كبير يتسع لعشرة ملايين لتر كحد أقصى من المياه المنتجة، التي يتم ضخها ــ بواسطة أربع مضخات ــ إلى الحرم المكي، عبر خط ناقل قطره ٢٠٠ ملم. كما يتم ــ عبر هذا المشروع ــ تعبئة مليوني لتر يومياً ــ كحد أقصى ــ في أوعية جديدة، تصل إلى (٢٠٠) ألف عبوة يومياً، سعة كل عبوة عشرة لترات، توزع ــ من المستودع الآلي المركزي التابع للمشروع بواسطة مكتب الزمازمة الموحد في مكة ــ على الحجاج والمعتمرين، وفق أولويات التوزيع، حسب تاريخ التخزين ونتائج الاختبارات الخاصة بالمياه المنتجة التي تتم في مختبر المحطة.

و(مشروع توسعة الحرم المكي الشريف): وتعتبر هذه التوسعة هي الأكبر، والأكثر تطوراً، والأرحب اتسعًا ــ أفقيًا ورأسيا ًوخدميًا ــ حيث بلغت مساحة الحرم المكي بعد أعمال التوسعة (٣٥٦) ألف متر مربع ــ بما في ذلك

نرفع أجمل التهاني وأطيب التمنيات إلى

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

وولي عهده الأمين

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ونسأل الله أن يعيده علينا بالخير والبركة

وأن ينصر البلاد ويحميها من كل مكروه

مجموعة حمود الخلف للتجارة و النقليات

ص.ب 6303 الدمام 31442 – المكتب :8391266/8391654 /8391522 / 8390566 – فاكس : 8391351

مجموعة حمود الخلف للتجارة * مجموعة حمود الخلف للنقليات * مجموعة حمود الخلف للمقاولات

مجموعة حمود الخلف للحوم الطازجة المبردة والمثلجة * مجموعة حمود الخلف للاستيراد الحيوانات الحية *

مجموعة حمود الخلف التجارية للتقنية الخضراء * مصنع حمود العلي لدباغة الجلود *

مصانع مجموعة حمود الخلف للأعلاف * مزارع حمود الخلف *

الساحات المحيطة به والمخصصة للصلاة وكذلك السطح ـ بعد أن كانت قبل ذلك (١٥٢) ألف مترمربع.

وقد اشتمل مشروع التوسعة على: توسعة الحرم المكي نفسه؛ وتوسعة الساحات الخارجية، بما فيها من: دورات المياه، والممرات، والأنفاق، والمرافق الأخرى المساندة التي تعمل على انسيابية حركة المصلين أثناء دخولهم وخروجهم من الحرم؛ وتوسعة منطقة الخدمات والتكييف ومحطات الكهرباء ومحطات المياه، إضافة إلى الأنظمة الحديثة للتخلص من النفايات، وأنظمة المراقبة الأمنية ... وغيرها؛ وتوسعة صحن المطاف بهدم التوسعة العثمانية وتوسيع الحرم من الجهات الثلاث وقوفا عند المسعى، حيث إن المسعى ليس من الحرم؛ وتوسيع الحرم من جهة أجياد، ومن جهة المسفلة، بعد هدم ما فيهما من مبانٍ وتعويض أصحبها. كما اشتمل المشروع على تعلية أدوار الحرم لتصبح أربعة أدوار مثل المسعى الجديد حاليا، ثم تعلية دورين مستقبلا ليصبح إجمالي التعلية ستة أدوار.

و تشتمل التوسعة على منظومة متكاملة من عناصر الحركة الرأسية، حيث زودت بالسلالم المتحركة والثابتة والمصاعد الكبيرة، التي روعي فيها أدق معايير الاستدامة، من خلال توفير استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وكذلك اعتماد أفضل أنظمة التكييف والإضاءة الموفرة للطاقة.

ويدخل ضمن أعمال التوسعة زيادة عدد مداخل الحرم لتصل إلى خمسة وأربعين مدخلاً، بالإضافة إلى أربع بوابات رئيسة، أما عدد المآذن بالحرم فيبلغ تسع مآذن، وعدد السلالم الكهربائية المتحركة سبعة سلالم، بالإضافة إلى السلالم العادية. وسيكون لهذا المشروع العملاق الأثر الإيجابي في توفير المزيد من الراحة لقاصدي بيت الله الحرام وتمكينهم من أداء نسكهم بكل يسر وسهولة وراحة واطمئنان، رغم ازدياد أعدادهم على مدى العقود القادمة [٨٥].

وفي هذا العهد الميمون، عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله)، تم تدشين خمسة مشروعات جديدة ضمن التوسعة السعودية الثالثة للمسجد الحرام بمكة المكرمة، التي تأتي امتدادًا للتوسعات التاريخية السابقة. وتشمل التوسعة الحالية: مبنى التوسعة، والساحات، والأنفاق، ومبنى الخدمات، والطريق الدائري الأول.

ويتكون مبنى التوسعة من ثلاثة أدوار على مسطح بناء يبلغ (٣٢٠) كيلو متر مربع، يستوعب (٣٠٠) ألف مصل، لتصبح مساحة المسجد الحرام (١٤٧٤٠) كيلو متر مربع. ويحتوي المشروع على أنظمة متطورة منها نظام الصوت بإجمالي عدد سماعات يبلغ (٤٥٢٤) سماعة، وكذلك نظام إنذار الحريق ونظام كمرات المراقبة بإجمالي عدد كاميرات يبلغ (٦٦٣٥) كاميرا لكامل المبنى، وأنظمة النظافة كنظام شفط الغبار المركزي، ويحتوي المبنى كذلك على مشارب مياه زمزم ضمن منظومة متكاملة مياه زمزم المبردة بإجمالي عدد مشارب زمزم (٢٥٢٨)مشربية، كما يوفر خدمات مميزة وأماكن للصلاة بالأدوار المختلفة والمناسيب المتنوعة، لتتواكب مع تزايد أعداد الحجاج والمعتمرين والزائرين الذين سيودعون بهذا المشروع التاريخي مشكلة الزحام للأبد إن شاء الله.

ويتم تنفيذ هذه التوسعة بأفضل معايير التصميم والجودة وبأعلى المواصفات العالمية، وأجود خامات البناء والخرسانة والحديد ، وتم تزويده بأفضل وأحدث الخدمات والأنظمة الميكانيكية والالكترونية، وتم تطويع كل الإمكانات المتاحة من كل مكان ليتبوأ هذا المسجد الأكبر أسمى مكانة، وليلبس أحلى حلة، تعظيماً لشعائر الله فيه .

أما أنفاق المشاة فتضم خمسة أنفاق لنقل الحركة من الحرم إلى منطقة الحجون وجرول، خصصت أربعة منها لنقل ضيوف بيت الله الحرام فيما خصص الخامس للطوارئ والمسارات الأمنية، ويبلغ أجمالي أطوال هذه الأنفاق حوالي (٥٣٠٠) متر.

ويضم مجمع الخدمات المركزية: محطات الكهرباء، والمولدات الاحتياطية، وتبريد المياه، وتجميع النفايات ،والخزان، ومضخات مياه مكافحة الحرائق. أما مشروع الطريق الدائري الأول ـ الذي يقع داخل المنطقة المركزية ويمتد بطول (٤٦٠٠) متر ـ فيضم جسوراً وأنفاقا لنقل الحركة من المنطقة المركزية إلى خارجها بثلاثة مسارات في كل اتجاه [٨٦].

ورغم ما حققه قادة المملكة من إنجازات هائلة لمقدسات المسلمين، إلا أنهم يعتبرونها قليلة على ما للحرمين الشريفين في نفوس المسلمين من مكانة، وكذلك الخدمات المقدَّمة لضيوف الرحمن، والتي كانوا يطمحون دائما أن تكون أفضل مما هي عليه، متعذرين بأن إمكانات المملكة المالية، لم تكن تسمح بإنجاز أكثر مما تم إنجازه؛ وهو ما عبر عنه الملك فيصل (يرحمه الله) في خطاب ألقاه على بعثة الحج اللبنانية سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٦٦م، بقوله:

"... وكذلك لم نصل إلى ما نهدف إليه من تأمين راحة إخواننا حجاج بيت الله الحرام وخدمتهم، ولكن نحن نسير على حسب إمكاناتنا وقدراتنا، التي نتمكن بها من أن نعمل ما يجب علينا أن نعمله في هذا السبيل؛ وليس هذا من باب المَنَّة والتكرُّم أو التفضل على البلاد المقدسة أو على إخواننا من المسلمين؛ بالعكس، نحن نرى في هذا أكبر شرف وأعز منزلة. إذا وفقنا ربنا سبحانه وتعالى أن نقوم بشيء من هذه الخدمات، فهو أكبر منة"[٨٧].

ثالثًا: بناء علاقات متكافئة مع الدول الكبرى

حرص الملك عبد العزيز على بناء علاقات دبلوماسية متكافئة مع الدول الكبرى، تقوم على الاحترام والتقدير، وتبادل المصالح، والتفاهم والتشاور حول الشؤون الإقليمية والدولية؛ وقد بدأت هذه العلاقات مع كثير من الدول في وقت مبكر، سبق الإعلان عن تأسيس المملكة عام ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.

والملفت في مسرد العلاقات التي أقامها الملك عبد العزيز مع القوى الكبرى في العالم في عصره، أنها جميعًا قد تمت قبل اكتشاف البترول في المملكة، والذي أسهم في جعلها إحدى القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، ما يعني أن حنكة الملك عبد العزيز السياسية، وقدرته القيادية، وقراءته الذكية لواقع العالم وتطور الأحداث في عصره، ورؤيته المستقبلية للمكانة التي يجدر ببلاده أن تحتلها في المنظومة الدولية، كانت العامل الأول، بل ربما الأوحد فيما حققه لبلاده ـ في أعوام معدودة ـ من مكانة وثقل وثقة إقليمية ودولية؛ وهي الحقيقة التي أقرَّ بها كثير ممن التقى الملك عبد العزيز أو تعامل معه من سياسيي عصره، ونستدل لذلك بشهادة (عبد الله عزام) ـ أول أمين عام للجامعة العربية، وأحد الرجال الذين عملوا تحت إمرة الملك عبد العزيز ـ حيث قال معقبًا على نجاح المملك عبد العزيز في إقامة علاقاته المتميزة بقادة العالم في وقت مبكر من عمر المملكة : " .. لم يكن عبد العزيز وقتئذ يملك الجيوش ولا الأموال؛ ولا فاض على بلاده زيت الجزيرة، ولكن شخصية عبد العزيز قبل كل شيء، هي التي جعلت من روزفلت، وتشرشل، وحتى هتلر قبل ذلك، وموسوليني، طلابًا لوده، فخورين بالصلات التي يقيمونها معه. ولا أعرف أجنبيًّا في أوروبا وأمريكا ـ سياسيًا أو عسكريًّا أو تاجرًا أو صحفيًّا ـ قابل عبد العزيز ولم يترك في نفسه أثرًا باقيًا على مر الأيام"[٨٨].

وقد بدأت علاقات المملكة بالدول الكبرى في العالم وتطورت على النحو التالي:

العلاقات مع بريطانيا:

بدأت علاقات المملكة ببريطانيا عام ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م، الذي شهد توقيع (معاهدة دارين) بين الملك عبد العزيز ـ (السلطان) حينها ـ وبين ممثل الحكومة البريطانية في المنطقة (السير بيرسي كوكس)[٨٩]، وفي سنة ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، بدأ التمثيل الدبلوماسي، بين الحكومتَين، البريطانية والسعودية، وفي سنة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م، وقعت الحكومتين (معاهدة جدة)، التي اعترفت فيها بريطانيا باستقلال الملك عبد العزيز استقلالًا تامًا داخليًا وخارجيًا.

ثم تنامت العلاقات بين البلدين بشكل تدريجي، حتى أصبح الملك عبد العزيز من أهم الحكام العرب وأكثرهم تقديرًا من قبل البريطانيين، وهو ما عبر عنه الكاتب الإنجليزي (رونالد ستور) عام ١٩٤١م بالقول: "يعد الملك عبد العزيز آل سعود، ملك الحجاز ونجد، من أكبر أصدقاء بريطانيا؛ وتعتز بريطانيا بصداقته"[٩٠].

وقد بلغت العلاقة بين البلدين ذروتها آنذاك بالمقابلة التي تمت بين الملك عبد العزيز ورئيس وزراء بريطانيا (ونستون تشرشل)، يوم ٥ ربيع الأول ١٣٦٤هـ/ الموافق ١٨ فبراير ١٩٤٥م في فندق (الأوبرج) المطل على بحيرة قارون بمدينة الفيوم، لمناقشة القضية الفلسطينية والوقوف على وجهة النظر العربية فيها.

وتابع قادة المملكة توثيق العلاقات بين البلدين عبر الاتفاقيات المتعددة، وتبادل الزيارات الرسمية بين قادة البلدين، ففي العام ١٩٦٧م قام الملك فيصل بن عبدالعزيز (يرحمه الله) بزيارة رسمية إلى بريطانيا تلبية لدعوة من الملكة (اليزابيث الثانية)، والتقى خلال الزيارة رئيس الوزراء البريطاني آنذاك (هارولد ويلسون)، وتناولا مصلحة البلدين وتوثيق العلاقة والروابط والصداقة.

كما زارها الملك خالد بن عبدالعزيز (يرحمه الله) مرتين خلال فترة حكمه، وذلك في عام ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، التي أجرى فيها عملية جراحية في رجله اليسرى، والثانية كانت في عام ١٤٠١هـ/ ١٩٨١، بدعوة من الملكة (اليزابيث الثانية)، وخلال هذه الزيارة أجرى الملك خالد محادثات رسمية مع رئيسة الوزراء البريطانية (مارجريت ثاتشر)، تركزت حول سبل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين،

وزيادة آفاق التعاون بينهما في المجالات المختلفة.

كما زارها الملك فهد بن عبدالعزيز (يرحمه الله) مرتين سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، إحداهما رسمية، والأخرى خاصة، وكلتيهما أكدتا على العلاقات الودية بين السعودية وبريطانيا.

وزارها الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) ـ في نهاية أكتوبر عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م ـ تلبية لدعوة تلقاها من الملكة (إليزابيث)، وزارها الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) في أبريل ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م ـ عندما كان وليًا للعهد ـ والتقى خلال الزيارة رئيس وزراء بريطانيا (ديفيد كاميرون) واستعراضا العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل دعمها وتعزيزها في المجالات كافة.

على الطرف الآخر زار المملكة عدد من المسؤولين البريطانيين، حيث تمت أول زيارة رسمية ملكية بريطانية إلى السعودية في عهد الملك خالد، عام ١٩٧٩م ، حيث زارت الملكة (اليزابيث الثانية) السعودية، بدعوة من ولي العهد السعودي آنذاك الأمير (الملك) فهد بن عبدالعزيز. كما زارتها رئيسة الوزراء البريطانية (مارجريت ثاتشر) عام ١٩٨١م، ثم توالت الزيارات، التي كان آخرها الزيارة الرسمية لرئيسة وزراء بريطانيا (تيريزا ماي) في أبريل ٢٠١٧م، حيث استقبلها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بقصر اليمامة، واستهدفت الزيارة تعزيز العلاقات الاستراتيجية المشتركة في جميع المجالات، ومنها مجال مكافحة الإرهاب؛ والعمل على فتح آفاق الاستثمار بين بلادها والمملكة العربية السعودية.

العلاقات مع روسيا:

أقامت المملكة علاقاتها مع روسيا في وقت مبكر أيضًا، حيث كان (اتحاد الجمهوريات السوفيتية) هو أول دولة تعترف بسلطة الملك عبدالعزيز وشرعية ملكه على الحجاز ونجد وملحقاتهما، وذلك في ١٦ فبراير ١٩٢٦م. وعلى الرغم تردد الملك عبدالعزيز في تكوين علاقة استراتيجية مع الاتحاد السوفيتي بسبب ممارسات الحكومة الشيوعية السوفيتية ضد الأوقاف الإسلامية وضد المسلمين، إلا أن هذه العلاقة تجددت مع زيارة الأمير (الملك) فيصل لروسيا عام ١٩٣٢م، حيث تم استقبال سموه بترحيب وحرارة من قبل (ميخائيل كالينين) سكرتير اللجنة المركزية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية، وهو أعلى منصب في الدولة، وتجسد هذا الاهتمام في كلمته الترحيبية بالأمير فيصل، حيث قال فيها: "بالسرور ارحب بكم في عاصمة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، لأنكم تمثلون حكومة شعب عربي استطاع بعد الحرب العالمية، وبفضل سياسة قيادته الشجاعة، والرائدة، وبعيدة النظر، أن يحرز ويعزز استقلاله التام، الذي يعد شرطا ضروريا للتطور الاقتصادي والثقافي للبلد". وأثنت صحيفة «ازفيستيا» ـ الناطقة بلسان اللجنة التنفيذية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ـ على المملكة وقائدها، عبر افتتاحية قالت فيها إن الملك عبدالعزيز (رمز للاستقلال العربي)، وأنه نهض بـ: (حركة تحرير وطني)، وامتدحت إصلاحاته في جزيرة العرب.

ولكن العلاقات السعودية الروسية انقطعت لاحقاً بسبب جرائم الزعيم السوفيتي الأسبق (جوزيف ستالين) وقسوته البالغة التي اعتمدها ضد المسلمين والدين الإسلامي في الجمهوريات السوفيتية. ولم يتم استئناف العلاقات إلا عام ١٩٨٨م، عقب زيارة وزير الخارجية السابق الأمير سعود الفيصل للعاصمة السوفيتية، للبحث عن مخرج للحرب في أفغانستان، يتضمن جلاء قوات الاحتلال السوفيتية عنها[٩١].

وفي عام ٢٠٠٣م، تطورت العلاقات عقب الزيارة التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ عندما كان وليًا للعهد ، وأبرم بين البلدين عدة اتفاقيات. وفي عام ٢٠٠٧م زارها ولي العهد الأسبق الأمير سلطان بن عبد العزيز لتوثيق العلاقات بين البلدين وتعديد مجالات التعاون بينهما

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين سلمان بن عبد العزيز، شهدت العلاقات بين البلدين نقلة كبرى، حيث قام (يحفظه الله) بأول زيارة له إلى روسيا في ١٥ محرم ١٤٣٩هـ، الموافق ٥ أكتوبر ٢٠١٧م، تلبية لدعوة الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)، لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيزها في العديد من مجالات التعاون، فضلًا عن مناقشة القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، لتقريب وجهات النظر بين البلدين وتبنّي رؤية مشتركة تؤدي إلى استقرار المنطقة، وتقضي على ما يسودها في الوقت الراهن من توترات، وبخاصة في سورية.

وتأتي زيارة خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)، بعد الزيارات الثلاث التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد نائب

رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودي، إلى روسيا خلال العامين الماضيين، وما أرسته مباحثاته مع الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) من أسس ثابتة لتطوير هذه العلاقة.

العلاقات مع فرنسا:

بدأت علاقات الملك عبد العزيز مع فرنسا، سنة ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م. وفي عام ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م أرسلت باريس قنصلا يمثل الجمهورية الفرنسية إلى الرياض. وعقدت معاهدة "الجزيرة"، بين الطرفَين، سنة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م. وفي سنة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م، وقعت المملكة وفرنسا معاهدة أخرى، تخص سورية ولبنان، اللذَين تحت انتدابها. وأرسلت فرنسا أول بعثة ديبلوماسية إلى المملكة عام١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م. وتوجت العلاقات بزيارة تاريخية قام بها الملك فيصل بن عبدالعزيز إلى باريس عام ١٩٦٧م[٩٢] التقى خلالها الرئيس الفرنسي الراحل (شارل ديجول)، وأثمرت عن تحول فرنسا إلى تأييد الحق العربي في فلسطين، بعد انحيازها التام ودعمها السخي لإسرائيل منذ بدء الصراع.

وتواصلت العلاقات بين البلدين في عهد الملك خالد بن عبد العزيز، حيث قام (يرحمه الله) بزيارتين إلى فرنسا، الأولى عام ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، والثانية في عام ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

وفي عهدي الملك فهد والملك عبد الله توثقت العلاقات بين البلدين وتعددت مجالات التعاون بينهما لتشمل الأمور السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية ... وغيرها؛ وتعكس الزيارات المتعددة والمتكررة لقيادتي البلدين خلال العقود الماضية، المستوى الرفيع في التعاون والتنسيق والتفاهم حول القضايا الإقليمية والدولية؛ حيث قام الملك فهد بن عبدالعزيز (يرحمه الله) عام ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، بزيارته الأولى إلى فرنسا، وكان حينها وليًّا للعهد، والتقى رئيس وزراء فرنسا آنذاك (جاك شيراك) ووقعا اتفاقية عامة للتعاون الاقتصادي، تهدف إلى تنمية ودعم التعاون بين البلدين في المجالات الصناعية والزراعية والتقنية، وإنشاء لجنة مشتركة ـ برئاسة وزيري الخارجية في البلدين ـ لتطوير ذلك التعاون ووضعه موضع التنفيذ. وتكررت زيارة الملك فهد بن عبدالعزيز إلى فرنسا عام ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م. ثم جاءت زيارته الثالثة لها بعد توليه الحكم، حيث قام في عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م بزيارة رسمية إلى فرنسا أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران). كما قام (يرحمه الله) بزيارتها للمرة الرابعة عام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م تلبية لدعوة من الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران).

وفي عام ١٤٠٥ هـ قام الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يرحمه الله) ـ عندما كان وليا للعهد ـ بزيارة فرنسا، وتركزت المباحثات ـ التي أجراها مع الرئيس الفرنسي ـ حول العلاقات الثنائية والجهود المبذولة لإحلال السلام في الشرق الأوسط. و جاءت زيارته الثانية لها في عام ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩م ـ عندما كان وليا للعهد ـ وقد استقبله خلالها رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك (جاك شيراك)، وبحث معه سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين ومجمل القضايا العربية وفي مقدمتها قضية الشرق الأوسط ومسيرة السلام. وفي ١٣ ربيع الأول ١٤٢٦هـ الموافق ٢١ ابريل ٢٠٠٥م، قام الملك عبد الله ـ وكان حينها وليا للعهد ـ بزيارته الثالثة إلى فرنسا، وكانت زيارة تاريخية أكدت على عمق العلاقات والتفاهم الثنائي بين البلدين ومدى الصداقة والاحترام المتبادل بين قيادتهما؛ وارتقت بالعلاقات التقليدية السائدة بينهما إلى علاقات استراتيجية لتعود بالفائدة على البلدين.

وفي عام ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م قام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام (يرحمه الله) بزيارة رسمية للجمهورية الفرنسية.

وفي ذي القعدة ١٤٣٥هـ، الموافق سبتمبر ٢٠١٤ م قام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله) ـ عندما كان وليا للعهد وزيراً الدفاع ـ بزيارة رسمية للجمهورية الفرنسية تلبية لدعوة تلقاها من فخامة الرئيس (فرانسوا هولاند) رئيس الجمهورية الفرنسية؛ وصدر عن تلك الزيارة بيان مشترك أكد أهمية المضي في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المملكة وفرنسا بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما.

وكانت الزيارات السعودية لفرنسا تقابل بمثيلاتها من الرؤساء الفرنسيين المتعاقبين؛ ففي عام ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، زار الرئيس الفرنسي الأسبق (فاليرى جيسكار ديستان) المملكة، وكانت أول زيارة يقوم بها رئيس فرنسي للمملكة، كما قام بزيارة مماثلة في العام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

وفي عام ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، قام الرئيس الفرنسي آنذاك (فرانسوا ميتران) بزيارة رسمية للمملكة، وتكررت زيارته لها عام ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

وفي عام ١٤٠٧هـ/ ١٩٩٧م، قام الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) بزيارة المملكة لترسيخ العلاقات وتوطيدها بين

البلدين؛ وعاود زيارته لها سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، وأتبعها بثالثة سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، وزار خلالها مجلس الشورى، وألقى فيه كلمة، وصف فيها علاقة بلاده بالمملكة بأنها استثنائية ووثيقة ومتينة وتتعزز على مر السنين، ونوه إلى الزيارات والاتفاقيات التي أبرمت بين المملكة وفرنسا بدءًا بالزيارة التاريخية التي قام بها الملك فيصل عام١٩٦٧م، وما أعقبها من زيارات الملوك: خالد وفهد وعبد الله (يرحمهم الله) والتي أدت إلى ارتقاء العلاقات بين البلدين على المستوى الاستراتيجي.

وفي عام ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩م، قام الرئيس الفرنسي السابق (نيكولا ساركوزي) بزيارة للمملكة، جرى خلالها التوقيع على عدد من الاتفاقيات شملت اتفاقية تعاون مشترك بشأن المشاورات السياسية الثنائية بين وزارتي الخارجية في البلدين، و اتفاقية في مجال التدريب المهني والتعليم التقني ، واتفاقية تعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ، و اتفاقية تعاون في مجال الطاقة والتعاون الثنائي في مجال البترول والغاز .

وفي ١٦ رجب ١٤٣٦ هـ الموافق ٥ مايو ٢٠١٥ م، قام الرئيس الفرنسي (فرانسوا هولاند) بزيارة للمملكة، لمزيد من تعزيز العلاقات بين البلدين، في ظل الظروف والأحداث التي تمر بها المنطقة، وما تشهده من نزاعات تزعزع استقرارها وأمنها، كما يحدث في سوريا وفي العراق ،وما يحدثه تنظيما داعش والقاعدة من عمليات إرهابية فيهما، بالإضافة إلى ما يحصل في اليمن، منوهًا إلى الدور الذي تقوم به المملكة في حفظ الأمن والسلم والتوازن، عبر استجابتها مع غيرها من دول التحالف العربي، لنداء ومناشدة رئيس الجمهورية اليمنية (عبدربه منصور هادي) نظرًا للوضع المأساوي الذي آلت إليه بلاده "اليمن".

العلاقات مع ألمانيا :

أقام الملك عبد العزيز علاقاته مع ألمانيا سنة ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م أيضًا، حيث تم حينها أول اتصال بين البلدين، أعقبه التوقيع على معاهدة صداقة، عام ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م؛ وفي عام ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م، تم تعيين القنصل الألماني السيد (دي هاس) ممثلًا لبلاده في جدة. ثم تنامت العلاقات وتوطدت بين البلدين عبر الزيارات الرسمية لقادتهما، حيث قام الملك سعود (يرحمه الله) بزيارة لألمانيا سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م، كما قام الملك خالد (يرحمه الله) بزيارتها سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، تلبية لدعوة من فخامة الرئيس الألماني (كارل كارستنز)؛ وزارها الملك فهد (يرحمه الله) مرتين: الأولى سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، والثانية في العام التالي ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، وأجرى خلال الزيارتين مباحثات مع المستشار الألماني (هيلموت شميدت). وكذلك زارها الملك عبد الله (يرحمه الله) عندما كان وليًا للعهد عام ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م. كما قام بزيارتها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز (يرحمه الله) عندما كان وليًا العهد نائبًا رئيس مجلس الوزراء ووزيرًا للدفاع والطيران والمفتش العام، وذلك سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

وفي المقابل قام المستشار الألماني (هيلموت شميدث) بزيارة المملكة سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٧٦م، كما زارها المستشار الألماني (هيلموت كول) سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م، وكرر زيارته لها سنة١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م؛ فيما زارها المستشار الألماني (جيرهارد شرودر) سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، وأتبع تلك الزيارة بأخرى سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، تم خلالها افتتاح (الملتقى الاقتصادي السعودي الألماني) الذي نظمته الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ومعرض العلاقات السعودية الألمانية خلال ٧٥عاماً.

وفي عام ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م، قامت مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية الدكتورة (انجيلا ميركل) بزيارة للمملكة، اجتمعت خلالها بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولى العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام (يرحمهما الله). ثم عاودت الزيارة مرة أخرى عام ٢٠١٠م. وبعد سبع سنوات وتحديدًا في الأول من شهر مايو ٢٠١٧م، قامت المستشارة الألمانية (ميركل) بزيارتها الرسمية الثالثة للمملكة، حيث التقت خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، لبحث قضايا المنطقة العربية، وتعزيز العلاقات الثنائية في مختلف الأصعدة. وقد أسهمت هذه الزيارات المتبادلة في تدعيم العلاقات القائمة وفتح أفاق جديدة للتعاون بين البلدين الصديقين في جميع المجالات لتحقيق الأهداف المنشودة.

العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية :

بدأت العلاقات السعودية الأمريكية باتفاقية عقدت في لندن، سنة ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، وقعها عن الجانب السعودي الوزير المفوض في لندن (حافظ وهبة)، وعن الجانب الأمريكي في لندن السفير (روبرتورث بنجهام)، وتضمنت

اتفاقية قنصلية ومعاملة رعايا الدولتين، ومفاهمات وفقاً للقانون الدولي. وفي هذه السنة وقعت اتفاقية امتياز التنقيب عن النفط بين الحكومة السعودية وشركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية) لمدة ستين عاماً. وفي عام ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م ـ الذي اكتشف فيه النفط في بئر الدمام رقم (٧) الشهير في هضبة الظهران ـ أقيمت علاقات تمثيل قنصلي بين البلدين، ورفع التمثيل إلى مفوضية في عام ١٩٤٠م؛ وبعد ١١ عاماً من العلاقات القنصلية رفع التمثيل الد بلوماسي إلى مستوى سفراء.

وفي ربيع الأول عام ١٣٦٤هـ/ ١٥ فبراير ١٩٤٥م، شهدت العلاقات السعودية ـ الأمريكية نقلة تاريخية بلقاء جمع الملك عبدالعزيز بالرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت على متن طراد أمريكي في البحيرات المرة، في قناة السويس، واتفق الزعيمان على مجموعة من المبادئ التي ساهمت في تطوير العلاقات، وأهمها أن تضمن الصداقة الأمريكية السعودية سلامة الأراضي السعودية، وألا يتم أي احتلال عسكري للأراضي السعودية على غرار ما حدث في إيران والعراق. وأن تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية المبادرات، التي تتخذها الدولة السعودية، إسهاماً في تحرير الشعوب العربية، الرازحة تحت نير الاحتلال الأجنبي. كما تمت في اللقاء مناقشة قضية فلسطين وعارض الملك عبد العزيز أي خطوة لتوطين اليهود في فلسطين.

وتواصلت العلاقات بين البلدين، وشهدت ازدهاراً ملموسًا على مدى العهود المتعاقبة لقادة المملكة، حيث تعددت الزيارات بين قادة البلدين، بدءًا بالزيارة التي قام بها الملك سعود (يرحمه الله)، في ١٢ يناير من عام ١٩٤٧م، فكان أول ملك سعودي يقوم بزيارة رسمية للولايات المتحدة ويجتمع خلالها بالرئيس الأمريكي (دوايت أيزنهاور)، وزيارة الملك فيصل التي تمت عام ١٩٦٦م، والتقى خلالها بالرئيس الأمريكي (لندون جونسون)؛ ثم زيارة الملك خالد (يرحمه الله)، التي تمت في أكتوبر ١٩٧٨م، وزيارة الملك فهد بن عبدالعزيز (يرحمه الله)، التي تمت سنة ١٩٨٥م، والتقى خلالها الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) في واشنطن؛ وزارها الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يرحمه الله) عدة مرات لتوطيد العلاقات بين البلدين، وزارها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) في سبتمبر ٢٠١٥م، والتقى خلال الزيارة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما).

وبادل القادة الأمريكون قادة المملكة الزيارات، حيث كان الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) أول رئيس أمريكي يزور المملكة عام ١٩٧٤م، ويجتمع مع الملك فيصل بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية آنذاك؛ كما زارها الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) في العام نفسه؛ في حين زارها الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) ثلاث مرات التقى خلالها الملك فهد بن عبد العزيز (يرحمه الله)، كما زارها الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) سنة ١٩٩٤م، والتقى خلال الزيارة الملك فهد بن عبدالعزيز (يرحمه الله) في قاعدة حفر الباطن. وفي عام ٢٠٠٨ م قام الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) بزيارتين للمملكة، كما قام الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) بزيارة المملكة في عام ٢٠٠٩م، وتكررت زيارته لها عام ٢٠١٥م، لتقديم واجب العزاء في فقيد الأمة الإسلامية الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله)؛ وكانت زيارة الرئيس الأمريكي الحالي (رونالد ترامب)، في مايو ٢٠١٧م أحدث زيارة في هذا السجل الحافل .

وتعكس هذه الزيارات المتعددة ـ التي لم تتوقف بين البلدين، رغم اختلاف آرائهما ومواقفهما في بعض القضايا الإقليمية والدولية ـ مدى التقارب الذي يجمع بين البلدين على أعلى المستويات، ما جعلهما يوصفان بالحليفين القويين، ذوي الثقل العالمي؛ كما تعكس في الوقت نفسه ما حققه قادة المملكة على مدى عهودهم المتعاقبة من مكانة وثقة عالمية جعلاها محورًا من أهم محاور التوازن الإقليمي والدولي.

العلاقات مع إيطاليا:

كانت إيطاليا تمثل إحدى القوى المتنافسة على المنطقة في عهد الملك عبد العزيز، وقد أبدت الحكومة الإيطالية رغبتها في إقامة علاقات دبلوماسية مع الملك عبد العزيز منذ عام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، إلا أن العلاقات بين البلدين لم تبدأ إلا سنة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٢م؛ ويعود سبب التأخير إلى تحفظ إيطاليا على الاعتراف بسلطة الملك عبد العزيز على (جازان)، التي كان إمام اليمن (يحيى حميد الدين)، الموالي لإيطاليا آنذاك، يدعي سلطته عليها؛ وقابل الملك تحفظ إيطاليا برفض إقامة علاقات دبلوماسية معها؛ وعندما ألغت إيطاليا تحفظها وقعت معها المملكة ـ في ٣ شوال ١٣٥٠هـ، الموافق ١٠ فبراير ١٩٣٢م ـ اتفاقيتين، إحداهما للصداقة، والأخرى للتجارة؛ وسرعان ما توطدت العلاقات بين البلدين عقب قيام وزير الخارجية السعودي آنذاك، الأمير

(الملك) فيصل بن عبد العزيز بزيارة رسمية لإيطاليا بصحبة القنصل الإيطالي بالمملكة (غويدو سولاتو)، استمرت لمدة عشرة أيام، التقى خلالها ملك إيطاليا آنذاك (موسوليني) وزار العديد من المدن الإيطالية الصناعية الكبرى[٩٣]. كما زار الملك سعود بن عبدالعزيز إيطاليا في مايو ١٩٣٥م ـ عندما كان ولياً للعهد ـ وفي عام ١٩٧٩م زارها الملك فهد بن عبدالعزيز ا ـ عندما كان ولياً للعهد ـ وفي أكتوبر ١٩٨٣م قام الأمير سلطان بن عبدالعزيز بزيارة رسمية لإيطاليا التقى خلالها رئيس الجمهورية (ساندرو برتيني)، ورئيس الحكومة (بتينو كراكسي) وكذلك وزير الدفاع. كما قام بزيارة أخرى لإيطاليا في سبتمبر ١٩٩٧م، التقى خلالها رئيس الجمهورية آنذاك (أوسكار لويجي سكالفارو) ورئيس الحكومة (رومانو برودي). وفي مايو ١٩٩٩م قام الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ عندما كان ولياً للعهد ـ بزيارة رسمية لإيطاليا، التقى خلالها رئيس الجمهورية (كارلو أنزيليو تشامبي) ورئيس الحكومة (ماسيمو داليما). وفي عام ٢٠٠٧م قام الملك عبدالله بن عبدالعزيز بزيارة رسمية لإيطاليا التقى خلالها رئيس الجمهورية (جورجيو نابوليتانو) ورئيس الحكومة (رومانو برودي).

أما من الجانب الإيطالي فقد زار المملكة كل من: الرئيس الإيطالي (جوفاني ليوني) في مارس ١٩٧٥م؛ ورئيس الحكومة الإيطالية (بتينو كراكسي) في ١٩٨٤م؛ ورئيس الحكومة الإيطالية (جوليو أندريوتي) في ١٩٩١م؛ والرئيس الإيطالي (أوسكار لويجي سكالفارو) في يوليو ١٩٩٧م؛ ورئيس الحكومة الإيطالية (سيلفيو برلسكوني) في عامي ٢٠٠٢م و ٢٠٠٩م؛ ورئيس الحكومة الإيطالية (رومانو برودي) في عام ٢٠٠٧م؛

وخلال هذه الزيارات ـ التي لم تنقطع بين البلدين، لتعكس ما بينهما من علاقات راسخة ـ تم التوقيع على عشرات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكلات، التي تؤكد على ما للمملكة من ثقل دولي اكتسبته من قدرتها على تحقيق التوازن، سواء في إطارها الإقليمي أو في الإطار الدولي.

عبر هذه العلاقات الودية والمتكافئة، التي أقامها الملك عبد العزيز مع القوى الكبرى في العالم في عصره، وتابعها من بعده أبناؤه الملوك تحققت للمملكة مكانة سامقة، وثقلاً إقليميًا ودوليًا راسخًا، أصبحت من خلالهما من أبرز مراكز التوازن الإقليمي في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

خامسًا: المبادرة إلى الانضمام للمنظمات الدولية:

حرصت المملكة منذ تأسيسها على أن تكون عضوًا مؤثرًا وفاعلًا في الأسرة الدولية، وأن تعمل على دعم المنظمات الدولية المعنية بنشر الأمن والسلم الدوليين، وإقامة العدالة بين الدول، فكانت أحد الأعضاء المؤسسين لـ: (هيئة الأمم المتحدة) عام ١٩٤٥م، وانضمت إلى جميع الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المنبثقة عنها؛ والتزمت بما اعتمدته من عهود ومواثيق واتفاقيات تحدد إطار السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة، فضلًا عما صدر عنها من توصيات وقرارات، إلا ما كان مخالفًا للشريعة الإسلامية التي تتبعها المملكة في شؤونها كافة،وحرصت على دعم هذه المنظومة الدولية بكل الوسائل والسبل المادية والمعنوية والمشاركة الفاعلة في أنشطتها.

والتزامت المملكة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وشجب العنف وجميع الوسائل التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم. وصبغ السياسة الخارجية السعودية بصبغة أخلاقية من خلال تبنيها مبدأ مساندة ضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين واللاجئين في العديد من دول العالم..

خاتمة

كانت هذه هي أبرز الدعائم التي أرساها الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) لبناء المكانة والثقل الإقليمي والدولي للملكة العربية السعودية، التي لم تكن عندما أتم مسيرة توحيدها بضم الحجاز سنة ١٩٢٦م، وبدأ مسيرة البناء والتشييد، سوى دولة ناشئة تحيطها القوى الدولية الكبرى المسيطرة على أغلب الدول والشعوب العربية والإسلامية في مصر والعراق والشام ومنطقة الخليج العربي؛ وكان (طيب الله ثراه) يعلم ـ وهو يرسي هذه الدعائم ـ بأن قطافها لن يُجنى في عهده، بل ستجنيه المملكة (قيادة وشعبًا) في غدها، وهو ما تحقق في عهود من أعقبه في تولي شؤون الحكم من أبنائه قادة المملكة (يرحمهم الله)، وصولًا إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله)، حيث كانت لكل منهم إضافته وفقًا للظروف والأحداث التي سادت في عهده إلى أن بلغت المملكة ذروة مكانتها وثقلها، وأصبحت ـ كما نراها اليوم ـ إحدى أبرز القوى الإقليمية جدارة وقدرة على تحقيق التوازن وصيانة الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي.

الهوامـش

(١) حدد المفكر الأمريكي (هانز مورجانثو) ـ مؤلف كتاب: (السياسة بين الأمم)، ومؤسس نظرية الواقعية في السياسة الدولية، التي تعني بتحليل السياسات الدولية أو السياسات الخارجية للدول ـ عناصر القوة الشاملة في تسعة عناصر هي: نوع الحكم، والعامل الجغرافي، والموارد الطبيعية، والطاقة الصناعية، والقوة العسكرية، والسكان، والشخصية القومية، والروح المعنوية، ونوعية الدبلوماسية. وإذا عكسنا هذه العناصر على واقع المملكة العربية السعودية وجدنا أنها مطابقة لواقعها، وظرفها الراهن الذي وجدت فيه. فقد شهدت تغييرا جوهريا في تقوية مؤسسة الحكم وضمان مستقبلها؛ وهي مدركة لموقعها الجيوسياسي، الذي يجعلها تسهم في التحكم في التغييرات الإقليمية وتؤثر فيها؛ كما أنها تملك أكبر مخزون من الثروات الطبيعية، وهي ثالث الدول عالميا في الإنفاق العسكري، ولديها الريادة في بناء القوة الإقليمية وصوغ التحالفات العسكرية.

أما السكان فالمجتمع السعودي متجانس ومترابط ومنسجم، ويحظى بمميزات كبيرة على رأسها: ارتفاع المستوى التعليمي والمعرفي، واتساع شريحة الشباب في الهرم السكاني، وفي إطار الشخصية الوطنية والقومية تحضر المملكة بحضور فاعل، وقوة الدولة في النفاذ للمجتمع قوية. ويملك المجتمع الريادة، وطور قيما نحو مفهوم العمل، ولدى أفراده اعتزاز بالروح المعنوية. وقد عملت المملكة على بناء نخب مثقفة ومسيسة فاعلة ومؤثرة في المشهدين العربي والعالمي، واستطاعت هذه النخب تأكيد حضورها في المحافل الدولية بكل اقتدار. أما عن نوعية الدبلوماسية في السعودية، فقد تحولت عبر عقود إلى مؤسسة سياسية تخدم قوة الدولة، والظروف الدولية بما يليق بالدولة وموقعها عربيا وإقليميا وعالميا. انظر: د. مهند مبيضين: (السعودية والزمن الجديد.. الرؤية والمستقبل وقوة المعرفة)، (مقالة) منشورة في صحيفة: (اليوم)، العدد: (١٥٦٥٩)، الجمعة ٢٢ رجب ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٩ إبريل ٢٠١٦م.

(٢) انظر: يوسف كامل خطاب: (خدمة المملكة للحرمين الشريفين بين الوازع الديني والواجب الوطني)، (دراسة) منشورة في مجلة: (كلية الملك خالد العسكرية)، العدد (١٢٦)، ذو الحجة ١٤٣٧هـ/ سبتمبر ٢٠١٦م، ص ص ٢٢ ـ ٦٢.

(٣) تعد هذه المادة بمثابة إعلان عن هوية المملكة العربية السعودية، التي تمتزج فيها العروبة بالإسلام وتلتحم به، غير متنكرة له أو متجاوزة عليه، مثلما كان عليه حال دعاة القومية العربية في ستينيات القرن الماضي. وتشير المصادر إلى أن الامتزاج بين العروبة والإسلام في هوية الدولة السعودية يعود إلى عهد الدولة السعودية الأولى، حيث يقول المفكر المصري (محمد جلال كشك) ـ في معرض حديثه عن دور السعوديين في طرح الإسلام منهجًا متجددًا للحكم ضد محاولات التغريب التي كانت تستهدف إقناع المسلمين بأن الإسلام قد انتهى عصره، وأن التغريب حتمية تاريخية ـ : « ...فاستطاع السعوديون بدعوة محمد بن عبد الوهاب تأخير التغريب مئة عام، رغم هزيمتهم؛ كما استطاعوا أن يطرحوا أول وأكمل ثورة عربية، وذلك بطرحها في صيغتها الشرعية، أعني: (العروبة الملتحمة بالإسلام، لا المتمردة ولا المتآمرة على الإسلام)». محمد جلال كشك: (السعوديون والحل الإسلامي)، الناشر: المؤلف نفسه، ط٣، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ٦.

(٤) من محاضرة ألقاها (يحفظه الله) على أساتذة وطلاب الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة يوم ٤/ ٣/ ١٤٣٢هـ؛ طبعتها ـ مع ما تم فيها من مداخلات، وما نشر بشأنها من تعليقات في الصحف السعودية ـ في كتاب بعنوان: (الأسس التاريخية والفكرية للدولة السعودية)، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ـ السعودية، ط ١، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٣م، ص ٤٠

(٥) انظر النص عند: خير الدين الزركلي: (الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز)، مرجع سابق ، ص ١٩٠.

(٦) عن موسوعة: (مقاتل من الصحراء)

(٧) المرجع السابق نفسة.

(٩) عن: خير الدين الزركلي: (الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز)،دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان،ط ٤، ص ١٩٢.

(١٠) شاركت المملكة خلال العقود الماضية في تأسيس أربع منظمات سياسية إقليمية وعربية وإسلامية ودولية، هي: منظمة التعاون الإسلامي عام ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م،و جامعة الدول العربية عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م. وهيئة الأمم المتحدة عام ١٣٦٤هـ /١٩٤٥م. وظلت المملكة على مدى العقود الماضية من عمرها تدعم هذه المنظمات مادياً ومعنويا وتطوير مؤسساتها وأنشطتها المتعددة والرقي بها؛ فضلًا عن التزامها بمواثيقها وقراراتها التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

(١١) انظر: (رسائل السعودية)، موقع: (وزارة الخارجية السعودية) على شبكة المعلومات (الانترنت)، الرابط: www.mofa.gov.

(١٢) يعد المفكر الأمريكي (ليسلي جلب) ـ الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية ـ أبرز القائلين بهذا الرأي، حيث يؤكد في كتابه: (قواعد القوة) على أن هناك اتفاقاً عاماً في العالم على أن القدرة الاقتصادية صارت هي المكوّن الفاعل في قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي داخلياً، وتمتعها خارجياً بمكانة ونفوذ على المستويين المحلي والدولي، وأن معايير الاعتراف بهذه المكانة لأية دولة تستند إلى ما تنجزه من تقدم اقتصادي عبر التنمية الاقتصادية. ومما يؤكد ذلك أن الفكر السياسي العالمي قد استقر في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين على أن القدرة الاقتصادية التنافسية للدولة قد وصلت إلى قمة مكونات الأمن القومي، ولم تعد تنتمي فقط إلى السياسات الاقتصادية، واتضح ذلك جلياً في تجارب دول آسيا والبرازيل التي ارتقت مكانتها الدولية بتنمية اقتصادية وفق مشروع قومي متكامل من جانبيه السياسي والاقتصادي.

(١٣) نقلًا عن المرجع السبق نفسه، ص ١٧٥.

(١٤) طلال بن خالد الطريفي: (العلاقات السعودية البحرنية في عهد الملك عبد العزيز ١٣١٩هـ ـ ١٣٧٣هـ/ ١٩٠٣ ـ ١٩٥٣م)، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ـ السعودية، ط ١، ١٤٣٠هـ/ ، صص ٥٣ ـ ٥٤.

(١٥) كان تنافس القوى الكبرى من أبرز التحديات والتهديدات التي واجهتها المملكة في عهد الملك عبد العزيز، فعندما ظهر الملك

على مسرح الأحداث ونجح في استرداد الرياض وما حولها من مناطق في شرق الجزيرة العربية، واقترب من الدول الخليجية، التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني، استلفت أنظار بريطانيا؛ التي كانت حريصة على ألا تنافسها أية قوة على النفوذ في المنطقة، فكانت تسعى إلى إبعاد القوى الدولية عنها، مثلما فعلت مع فرنسا، التي تطلعت إلى السيطرة على عمان، فكبلتها (سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م) بمعاهدة تقضي بعدم تدخلها في شؤون الخليج. انظر: نادية بنت وليد الدوسري: (محاولات التدخل الروسي في الخليج العربي ١٢٩٧ ـ ١٣٢٥هـ/ ١٨٨٦ـ ١٩٠٧م)، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ـ السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص ٢٥. وعندما ضم الملك عبد العزيز الأحساء سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م، وأخرج منها الحامية التركية، حاولت الدولة العثمانية ـ سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م ـ أن تبقي على سيادتها على شرق الجزيرة العربية، فعرضت على الملك عبد العزيز أن يكون واليًا على نجد والأحساء، على أن يقبل ما تمليه عليه من شروط، فلم يقبل الملك عبد العزيز، سوى شرط واحد واحد، وهو أن يكون للدولة العثمانية سيادة اسمية فقط على شرق الجزيرة، أما الولاية عليها فتكون له شخصيًا، فقبلت الدولة العثمانية بذلك، وعقدت معه معاهدة، تضمن اعترافها به واليًا على نجد والأحساء. انظر جمال زكريا قاسم: (تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر) دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ج ١، ص ٣٧٥. فبادرت بريطانيا سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م، إلى عقد معه معاهدة (دارين) مع الملك عبد العزيز، لتمنع عودة العثمانيين إلى الأحساء القريبة من مناطق النفوذ البريطاني في الخليج، وخصوصًا في البحرين، من جهة، ولتضمن عدم تدخُّل الملك عبد العزيز نفسه في منطقة الخليج من جهة أخرى.

(١٦) انظر النص في: (مختارات من الخطب الملكية)، كتاب وثائقي يشتمل على مختارات من خطب ملوك المملكة، أصدرته في جزأين، بمناسبة مرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية: دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ـ السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ج ١، ص ١٠٨.

(١٧) المرجع السابق نفسه، ج ١، ص ٤٢.

(١٨) انظر النص على موقع: (موسوعة مقاتل من الصحراء) على شبكة المعلومات، الرابط:

(١٩) انظر ورقة عمل بعنوان: (نظرات في علاقة المملكة العربية السعودية السياسية في المحيط العربي)، منشورة على موقع: (منتدى الجيش العربي) على شبكة المعلومات، الرابط: http://www.arabic-military.com

(٢٠) نقلًا عن: عبد العزيز بن محمد الإحيدب: (من حياة الملك عبد العزيز)، مجهول الناشر، ط ٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص ٨١.

(٢١) نقلًا عن:أ.د أحمد طربين: (الملك عبد العزيز والوحدة العربية)، (بحث) مقدم إلى: (المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز)، الذي استضافته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، في الفترة من ١ ـ٥ ديسمبر ١٩٨٥م، ص ٤.

(٢٢) عن موسوعة: (مقاتل من الصحراء)، مرجع سابق.

(٢٣) محمد جلال كشك: (السعوديون والحل الإسلامي)، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢٤) المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

(٢٥) انظر تفاصيل هذا الحلف وأسباب تأسيسه ومن هم أعضاؤه وعوامل تفككه واندثاره في:الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، شبكة المعلومات، الرابط: http://ar.wikipedia.org ، وانظر أيضاً: موقع الملك سعود بن عبد العزيز، الرابط: http://wwwking sadu.net.

(٢٦) يذهب أحد الباحثين إلى أن كثيراً من الدول الإسلامية، فضلاً عن العربية، لم تؤيد قيام حلف بغداد، ولم تتعاطف مع مبدأ إيزنهاور، ليس لأنهما لا يعنياها، ولكن لأن المملكة وقفت ضد هذين الحدثين، ولموقفها في الساحة الإسلامية دور وثقل كبيرين، سواء باعتبارها تمثل مهبط الرسالة الإسلامية وموقع الحرمين الشريفين، أو لكونها تمثل مركز الريادة والقيادة للتضامن الإسلامي، ومن ثم التضامن العربي. انظر: عبد العزيز الكثيري: (آل سعود: الدولة والموقف)، مرجع سابق، ص٦١.

(٢٧) انظر: أليكسي فاسليف: (الملك فيصل...

(٢٨) انظر التصريح في: (ملك نحبه)، كتاب وثائقيعن الملك عبد الله بن عبد العزيز، صادر عن مؤسسة الجزيرة للصحافة والنشر، السعودية ـ الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص ٣٠٦.

(٢٩) من خطاب جلالته في المأدبة الملكية الكبرى التي عقدت في مكة المكرمة ف ٤ ذي الحجة ١٣٥١هـ الموافق ٩ أبريل ١٩٣٥م. انظر النص الكامل في: (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج١، ص٧٥.

(٣٠) المرجع السابق نفسه، ج ١، ص ٨٧.

(٣١) انظر: سلمان بن سعود بن عبد العزيز: (تاريخ الملك سعود.. الوثيقة والحقيقة)، مرجع سابق،ج ١، ص ٢٠٥.

(٣٢) (٢) نقلًا عن: أمين ساعاتي: (الأطماع العراقية في الكويت)، مؤسسة عكاظ للحافة والنشر، الرياض ـ السعودية ، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ص ٩٠.

(٣٣) المرجع السابق نفسه، ص ٩١.

(٣٤) انظر: سلمان بن سعود بن عبد العزيز: (تاريخ الملك سعود.. الوثيقة والحقيقة)، مرجع سابق،ج ١، ص ٢٠٦.

(٣٥) الدكتور علي القحيص : (العلاقات السعودية الإماراتية.. وضوح الرؤية وثبات أمام التحديات)، (تقرير) منشور في صحيفة: (الرياض)، العدد: (١٧٠٤٠)، بتاريخ: ٢٩ ربيع الآخر ١٤٣٦ هـ - ١٨ فبراير ٢٠١٥م .

(٣٦) انظر النص الكامل للمذكرة عند: عبد العزيز الكثيري: (آل سعود .. الدولة والموقف)، مجهول الناشر، ط ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص ص ٣٥ ـ ٣٩.

(٣٧) تشير المصادر إلى أن الملك عبد العزيز وضع ـ في أوائل عام ١٩٥٢م ـ مشروع تسوية مصرية ـ بريطانية، أثبت فيه بعد نظر وجرأة نادرة، أو توفر معلومات لم تكن متاحة للمصريين، فقد اقترح إعطاء السودانيين حق تقرير المصير: (أما السودان فيترك الخيار لأهله يستفتون فيه استفتاءً حراً خالصاً من كل شائبة)، ولم يكن هناك سياسي مصري ولا سوداني يجرؤ وقتها على طرح هذا الشعار بعد ما صدرت مراسيم وحدة وادي النيل، وحمل فاروق لقب ملك مصر والسودان، مما جعل المخرج الوحيد هو إلغاء الملكية»، انظر: محمد

جلال كشك: (السعوديون والحل الإسلامي (، رجع سابق، ص ٥٠، ويذكر الكاتب أن الملك عبد العزيز كان ينصح الملك فاروق بأن يتفاهم مع الوفد البريطاني، وأن يعمل على إيجاد وحدة وطنية في مصر.

(٣٨) انظر النص في: : (نظرات في علاقة المملكة العربية السعودية السياسية في المحيط العربي)، مرجع سابق.

(٣٩) انظر تفاصيل موقف المملكة، ورد رئيس مجلس الأمن على طلب المملكة بتحويل قضية الجزائر إلى الأمم المتحدة في: المرجع السابق نفسه.

(٤٠) انظر: أمين الريحاني: (نجد وملحقاته وسيرة عبد العزيز عبد الرحمن فيصل آل سعود)، منشورات الفاخرية، الرياض ـ السعودية،ط ٥، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٢٤٥.

(٤١) انظر: خير الدين الزركلي: (شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز)، ٤ أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط ٣، ١٤٠٥ه./ ١٩٨٥م، ج ١، ص ٢١٥.

(٤٢) راجع نص الاتفاقية عند: أمين سعيد: (تاريخ الدولة السعودية)، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ـ السعودية، مجهول الطبعة وسنة النشر، صص ٢٥٧، ٢٦٦.

(٤٣) انظر النص عند: د. عبد العزيز شرف ومحمد إبراهيم شعبان: (عبد العزيز آل سعود وعبقرية الشخصية الإسلامية)، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، ط ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص ٣٩٢.

(٤٤) (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج١، ص١٤٩.

(٤٥) المرجع السابق نفسه، ص ٤٢٩.

(٤٦) نقلً عن: خير الدين الزركلي: (شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز)، مرجع سابق، ج٢، ص ٧١٥.

(٤٧) انظر نص الميثاق في: موقع الملك سعود بن عبد العزيز على شبكة المعلومات)الانترنت(، الرابط: http://wwwking sadu.net

(٤٨) انظر نص هذا الميثاق وما تضمنه من بنود، والبيان المشترك الذي أصدره الزعماء الثلاثة في ختام اجتماعاتهم عند: أمين سعيد (تاريخ الدولة السعودية: عهد الملك سعود بن عبدالعزيز، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٣٤ ـ ١٣٨

(٤٩) انظر النص الكامل لهذا الاتفاق في المرجع السابق، ج٣، ص ١٤٠ ـ ١٤٤.

(٥٠ (انظر النص الكامل لاتفاقية انضمام الأردن في المرجع السابق، ج٣، ص ١٤٤ ـ ١٣٧). وتشير المصادر إلى أن المملكة هي الدولة الوحيدة من دول الاتفاق التي التزمت بدفع المساعدات التي تعهدت بها في الاتفاق ـ وقدرها خمسة ملايين جنيه ـ إلى الأردن، ولم توقف المملكة مساعداتها إلا عقب الوحدة بين الأردن والعراق.

(٥١) انظر هذا الدعم ومجالاته عند: يوسف كامل خطاب: (صفحات سعودية في سجل القضية الفلسطينية)، (دراسة) منشورة في: (مجلة كلية الملك خالد العسكرية)، العدد: (٥٥)، صفر ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص ص ١٦ ـ ٢٤.

(٥٢) في الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول عام ١٣٧٦هـ، الموافق للتاسع والعشرين من شهر أكتوبر من عام ١٩٥٦م قامت إسرائيل ـ عقب اتفاقها سرًيا مع كل من بريطانيا وفرنسا . بشن هجوم خاطف على مصر عبر صحراء سيناء، قامت على إثره كل من انجلترا وفرنسا يوم ٢٤ ربيع الأول ١٣٧٦هـ،الموافق ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦م ـ وفقاً لاتفاقية)سيفر (ـ بإرسال إنذار إلى الطرفين المتحاربين تطلبان إليهما الانسحاب من المنطقة-- في هذا الطرف وذاك ـ من قناة السويس؛ ورفضت مصر الإنذار، ظناً منها أنه مجرد مناورة ترهيبية للحيلولة دون إرسال تعزيزات عسكرية إلى سيناء لمواجهة إسرائيل، وأرسلت المزيد من القوات المصرية إلى الجبهة ، فقامت الطائرات البريطانية في عصر اليوم التالي بقصف العديد من المطارات المصرية، كما قامت بإنزال قوات فرنسية ـ إنجليزية وراء ظهر منطقة القناة عند مدينة بورسعيد لاحتلالها، الأمر الذي عرَّض القوات المصرية للتطويق والحصار في منطقة سيناء، ما جعلها في وضع غاية في السوء، ولم يعد أمام مصر سوى تسحب قواتها العسكرية من سيناء حتى لا تتعرض للإبادة، وأن تدعم المقاومة الشعبية في مدن القناة بالأسلحة لتواجه العدوان، وتترقب الحلول السياسية الدولية للأزمة.

(٥٣) صدر بيان بهذا الخصوص عن الديوان الملكي ـ في ٢٣ ربيع الأول ١٣٧٦هـ الموافق ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م جاء فيه: «علمنا هذا الصباح بالاعتداء اليهودي على الأراضي المصرية، وهذا لا يستنكر من هذه الفئة الغادرة، لأن هدفهم القضاء على العرب جميعاً ... ولقد أمرنا بالتعبئة العامة والاستعداد للقيام بالواجب، ونرجو أن نتكاتف جميعاً للذود عن البلاد العربية ورد العدوان عنها، ولسنا بالمعتدين، ونرجو أن ينصر الله دينه ويعلي كلمته؛ وعلى الباغي تدور الدوائر ... التوقيع الملكي». انظر نص البيان عند: إبراهيم المسلم: (العلاقات السعودية ـ المصرية: عراقة الماضي وإشراقة المستقبل)، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ص ١٤.

(٥٤) وذلك عبر إرسال برقية من الملك سعود إلى الرئيس المصري اشتملت على النص التالي: «إلى حضرة صاحب الفخامة السيد الرئيس جمال عبدالناصر رئيس جمهورية مصر العربية، علمت بالعوان اليهودي هذا الصباح؛ إننا وقواتنا، وكل إمكانياتنا حاضرون للمعاونة في رد العدوان، ومادامو قد بدأوا في هذا العدوان، فعلى الباغي تدور الدوائر؛ ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِم لَقَدِيرٌ﴾ ... التوقيع: سعود . المرجع السابق، ص ١٣..

(٥٥) لقيت هذه المكاتب إقبالاً كبيراً من قبل المواطنين السعوديين الذين هبوا للمشاركة، وكان في مقدمتهم عدد كبير من أصحاب السمو الأمراء من أبناء وأحفاد الملك عبدالعزيز، حيث تشير المصادر إلى: «أنه كان على رأس المتطوعين الأمراء: فهد بن عبدالعزيز، وعبدالله بن عبدالعزيز، وسلطان بن عبدالعزيز، ومشعل بن عبدالعزيز، ومشاري بن عبدالعزيز، ونواف بن عبدالعزيز، ونايف بن عبدالعزيز، وسلمان بن عبدالعزيز، وماجد بن عبدالعزيز، وفهد بن سعود، ومحمد بن سعود ... وغيرهم من الأمراء الذين بدأوا يتدربون على السلاح المرجع السابق، ص ٤٥. وانظر أيضاً: سعيد أمين: مرجع سابق ، ص ١٦٤. وتشير بعض المصادر إلى أن هؤلاء الأمراء ارتدوا الزي العسكري وتقلدوا السلاح وسافروا إلى مصر، وشاركوا في التمرينات العسكرية، وقد عُرضت صورهم ـ التي نشرت في الصحف المصرية آنذاك ـ في (معرض خوجه) الذي أُقيم في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. انظر: ماجد المطلق: (قالها الملك

حباً بمصر وأهل مصر)، شبكة المعلومات، الرابط: http://www.aratoday.org

(٥٦) إبراهيم المسلم: (العلاقات السعودية ـ المصرية: عراقة الماضي وإشراقة المستقبل)، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٥٧) انظر: موقع الملك سعود بن عبد العزيز على شبكة المعلومات (الانترنت)، الرابط: http://wwwking sadu.net. . وانظر أيضاً: إبراهيم المسلم، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٥٨) صدر عن المملكة حينها بيانان في هذا الشأن، نصَّ أحدهما على قطع العلاقات، بالقول :«... بناء على الاعتداء المسلح الواقع من حكومتي بريطانيا وفرنسا على الشقيقة مصر، في حال كونها المُعتَدى عليها من إسرائيل، وبناءً على عدم قبول الدولتين المذكورتين لقرار هيئة الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، وإقرارهما بالاعتداء بدون مبرر؛ فإن حكومة صاحب الجلالة قررت قطع علاقاتها السياسية مع الحكومتين المذكورتين اعتباراً من تاريخ تبليغه»؛ أما الثاني فقد نص على عزم المملكة على منع البترول عن كلتا الدولتين لمشاركتهما في العدوان على مصر، وذلك بالقول:..» . وبالنظر للاعتداء الصارخ الذي قامت به انجلترا وفرنسا على الشقيقة مصر بدون مبرر على الإطلاق، في حالة كونها ضحية الاعتداء الإسرائيلي؛ فإن الحكومة العربية السعودية أصدرت أوامرها إلى الجهات المختصة بمنع شحن وتموين جميع السفن الإنجليزية والفرنسية، وأيضاً السفن الأخرى التي تتجه بحمولتها إلى هذين البلدين، من جميع منتجات البترول السعودي «انظر نص البيانين عند: إبراهيم المسلم، مرجع سابق، ص ص ١٥ ـ ١٦. وقد ظلت العلاقات السعودية مع كلتا الدولتين مقطوعة إلى أن أعيدت في عهد الملك فيصل، حيث بدأت عودة العلاقات مع بريطانيا تدريجياً بدءاً من عام ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م، إلى أن اكتملت بزيارة الملك فيصل إلى بريطانيا في شهر ربيع الأول ١٣٨٧هـ / يونيو ١٩٦٧م؛ أما علاقة المملكة بفرنسا فقد تم تنميتها بعد اتجاه الحكومة الفرنسية إلى الوقوف في صف العرب ضد الاعتداءات الإسرائيلية. انظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، شبكة المعلومات، الرابط: http://ar.wikipedia.org.

(٥٩) انظر: حسن علام: (العلاقات المصرية السعودية من عهد الملك عبدالعزيز حتى وصول الإخوان للحكم)، مجلة): آخر ساعة)، بتارخ ٢٠١٢/١/١٣م

(٦٠) انظر خطابات القادة العرب رداً على الملك سعود عند: إبراهيم المسلم: (العلاقات السعودية ـ المصرية: عراقة الماضي وإشراقة المستقبل)، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ص ١٥ ـ ١٧.

(٦١) انظر نص الخطابين في المرجع السابق، ص ١٥.

(٦٢) ويتجلى ذلك في: تقديم العون المادي للمتضررين من العدوان من أبناء مدينة بورسعيد الباسلة، حيث تشير المصادر إلى أن الملك سعود قد تبرع بمليوني ريال للهلال الأحمر المصري لمساعدة منكوبي مدينة بور سعيد المدمرة، كما تبرع بمبلغ (٢٠٠) ألف جنيه لتعمير مدينة بورسعيد من الخراب الذي لحقها بسبب العدوان. انظر: سلمان بن سعود بن عبدالعزيز،: (تاريخ الملك سعود الوثيقة والحقيقة)، مرجع سابق، ج١، ص ١٩٤.

(٦٣) بونوا ميشان، ص ٥٧٠ .

(٦٤) لم تكن هذه هي المرة الأولى التي أوقف فيها الملك فيصل ضخ النفط إلى الدول الداعمة والمؤيدة لإسرائيل في حروبها العدوانية ضد الأمة العربية بل سبقت بإجراء مماثل عندما تم العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في يونية ١٩٦٧م، حيث قامت المملكة حينها بوقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، مما أدي إلى تأثُّر الأوضاع الاقتصادية في المملكة بشدة، وخصوصًا بعد توقف العمل في شركة أرمكو. انظر: ألكسي فاسلييف: (الملك فيصل.....) الفصل ٦

(٦٥) خرج الرئيس صدام حسين من هذه الحرب بشعور المزهو بانتصاره ، فلقبه البعض بـ : (فارس العرب) ، وظن الرئيس أنه سيد الموقف العربي بلا منازع ، وأنه كما قال : «لولا العراق لقيدت دول الخليج إلى طهران سبايا .. !» ، ولاحظ من اجتمع به من كبار المسؤولين العرب كيف كان معتدًّا بنفسه ، معتدًّا (بانتصاراته) ، ينظر إلى الآخرين من عل ، في تصرفاته غطرسة ، واستهانة بالآخرين . انظر: (نظرات في علاقة المملكة العربية السعودية السياسية في المحيط العربي)، مرجع سابق.

(٦٦) عن: خير الدين الزركلي: (الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز)، ص ١٩٠.

(٦٧) تشير المصادر إلى أن الملك فؤاد أوفد إلى الملك عبد العزيز وفداً ـ في ربيع الأول سنة ١٣٤٤هـ/ أكتوبر ١٩٢٦م ـ للتوسط في الصلح بينه وبين والي الحجاز آنذاك، الشريف علي بن الحسين، وليخبره بعزم مصر على عقد مؤتمر للتباحث في شأن اختيار خليفة للمسلمين بعد سقوط دولة الخلافة في تركيا، حيث كان الملك فؤاد يتطلع لأن يصبح في هذا المنصب. فأجاب الملك عبد العزيز على ما اقترحه الملك فؤاد بشأن الخلافة، عبر رسالة شفهية نقلها إليه أحد رجالات الملك عبد العزيز، هو الأستاذ: (حافظ وهبة)، الذي أشار إلى ما تم في هذه الزيارة بقوله: «وصلتُ إلى مصر، فقابلت الملك فؤاد في ١٩ ديسمبر، وأبلغته ما حملني سلطان نجد من أطيب الأماني والآمال لمصر وملك مصر، وأنه يمد يده للتعاون مع أخيه ملك مصر؛ وأنه إذا كان ملك مصر يرغب في تحمُّل أعباء الخلافة، فسلطان نجد يسره أن يرى ملك مصر خليفة للمسلمين، إذا وافق المسلمون على ذلك، وهو أول من يوافق على ذلك كزعيم من زعماء المسلمين. فارتاح الملك فؤاد لذلك». حافظ وهبة: (خمسون عامًا في جزيرة العرب)، شركة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م ، ص ١٣١.

(٦٨) الباباوية ـ كما هو معلوم ـ منصب ديني قيادي عند المسيحيين، يمنح شاغله مكانة خاصة لدى أتباع الدين المسيحي في العالم؛ وهو ماعناه الكاتب بوصفه للملك عبد العزيز بأنه (بابا) المسلمين، أي زعيمهم الروحي الذي ينعم بمكانة خاصة عند مسلمي العالم. (الباحث).

(٦٩) انظر النص في: موقع: (موسوعة مقاتل من الصحراء)، على شبكة المعلومات، الرابط: http://www.moqatel.com.

وتجدر الإشارة إلى أن الملك عبد العزيز لم يكن يرغب في أن يكون خليفة للمسلمين، ليس زهدًا في المنصب، أو تخليًا عن المسؤولية،

وإنما لما يفرضه المنصب على شاغله من واجبات كان (طيب الله ثراه) يرى أنه من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - على من يتولى أمر المسلمين حينذاك القيام بها؛ وهو ما صرَّح به في الخطاب الذي ألقاه على ممثلي الوفود الإسلامية في المأدبة الملكية التي أعدها لهم يوم ٤ ذي الحجة ١٣٥١هـ، الموافق ٩ أبريل ١٩٣٥م، إذ قال: «يقولون إنني أطلب الملكية، وأن أصير خليفة للمسلمين. أنا ما ادعيت هذا، ولا طالبت به؛ لأن على الخليفة واجبًا، وهو تنفيذ أوامر الدين على كل فرد من أفراد المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها؛ وهل هنالك رجل يستطيع أن ينفذ ذلك على المسلمين في هذه الأيام؟! لقد من المستطاع أن يكون ذلك في عهد الخلفاء الراشدين، أيام كانت كلمتهم تسري على كل فرد من المسلمين؛ أما اليوم فلا يمكن ذلك». انظر النص في: (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج١، ص٧٩.

(٧٠) السيد عبد الحميد الخطيب: (الإمام العادل صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود)، جزءان، من إصدارات: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة، الرياض - السعودية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ج١، ص٥٣

(٧١) انظر هذه المعاهدات في: (مجموعة المعاهدات بين المملكة والدول الصديقة: ١٩٢٢ ـ ١٩٤٤م)، كتاب وثائقي صادر عن: (وزارة الخارجية السعودية)، ص ص ١ ـ ٧.

(٧٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

(٧٣) انظر نصوص ميثاق المؤتمر ونص رسالة الرئيس السادات للملك سعود في: عبد العزيز الكثيري: (آل سعود الدولة والموقف)، مجهول الناشر، الطبعة الأولى،١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ص ٤٩ وما بعدها..

(٧٤) بلغت وقاحة هذا التيار ومعاداته للإسلام أن يقول شاعرهم مفاخرًا برباط القومية العربية ليوحد بينهم، وإن خالف الإسلام وهديه:

سلام على كُفرٍ يوحد بيننا وأهلًا وسهلًا بعده بجهنم!

(٧٥) قام الملك فيصل من أجل دعوته للتضامن الإسلامي بزيارة اثنتي عشرة دولة، وهي: إيران (ديسمبر ١٩٦٥م)؛ والأردن (يناير ١٩٦٦م)؛ والسودان (فبراير ١٩٦٦م)؛ وباكستان (أبريل ١٩٦٦م)؛ وتركيا (أغسطس ١٩٦٦م)، والغرب (سبتمبر ١٩٦٦م)؛ وغينيا سبتمبر ١٩٦٦م)؛ ومالي (سبتمبر ١٩٦٦م)؛ ووتونس (سبتمبر ١٩٦٦م)؛ وإندونيسيا (يونيو ١٩٦٩م)؛ وماليزيا (يونيو ١٩٧٠م)؛ وأفغانستان (يونيو ١٩٧٠م). وكان (يرحمه الله) يشرح وجهة نظرة في التضامن الإسلامي ومفهومه وأهدافه والسبل المؤدية إليه، وأهمها عقد مؤتمر قمة بين قادة الدول الإسلامية، ليضعوا من خلاله أسس التضامن الإسلامي ويعلنونها للعالم أجمع. انظر زيارات الملك فيصل وما تضمنته خطب وتصريحات ومقابلات مع الصحف والمجلات عند كل من: السيد عليوة: (الملك فيصل والقضية الفلسطينية)، دارة الملك عبد العزيز، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٩٢م؛ وأحمد بن زيد العتيبي: ((السعوديون ودورهم في قضية فلسطين)، وكالة الفرزدق للدعاية والإعلان، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م؛ وأحمد عسة: (معجزة فوق الرمال)، المطابع الأهلية اللبنانية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٣٩٢م/ ١٩٧٢م.

(٧٦) انظر: أحمد محمد أبو الخير: (البرماويون في عهد الملك خالد)، (مقالة) منشورة في صحيفة : (الشرق)، بتاريخ ١٢/ ٦/ ٢٠١٥م، انظر موقع الصحيفة على شبكة المعلومات، الرابط: http://www.alsharq.net.sa/٢٠١٥/٠٦/١٢

(٧٧) انظر: موقع موسوعة: (مقاتل من الصحراء على شبكة المعلومات، مرجع سابق.

(٧٨) انظر إسهامات الملك فهد في ترميم المسجد الأقصى ومسجد عمر وغيرهما من الآثار الإسلامية في مدينة القدس في: (لبيك ارض القداسات، كتاب أعده قسم البحوث والدراسات بدار الأرض للنشر والخدمات الإعلامية، لبنان والرياض، ط ١١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م

(٧٩) انظر أحوال الحج قبل عهد الملك عبد العزيز وما أصبح عليه بعد ضمه الحجاز عند: يوسف كامل خطاب: (خدمة المملكة للحرمين الشريفين بين الوازع الديني والواجب الوطني)، مرجع سابق.

(٨٠) (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج١، ص ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٨١) المرجع السابق نفسه، ج ١، ص٣٦٣.

(٨٢) المرجع السابق، ج١، ص٩٢.

(٨٣) المرجع السابق، ج١، ص ٣٢.

(٨٤) كانت هذه المعاهدة على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للملك عبد العزيز، حيث إنها وضعت الخطوط العريضة للتعامل بينه و بين بريطانيا - القوة العظمى في المنطقة آنذاك - وحالت دون صدامها معه، ومن ثم تفرغه لاستكمال مسيرة التوحيد التي كانت شغله الشاغل في ذلك الحين. وقد نصت المعاهدة على اعتراف الحكومة البريطانية بأن مناطق نجد والأحساء والقطيف والجبيل - التي كانت تحت سلطة السلطان (الملك) عبد العزيز في ذلك الحين - تابعة له. وتمت هذه المعاهدة عند بلدة (دارين) في جزيرة)تاروت) المقابلة لميناء القطيف على ساحل الخليج العربي، ولذلك سميت بـ (معاهدة دارين) أو (معاهدة القطيف)، وقد ألغيت هذه المعاهدة بـ (معاهدة جدة). انظر نص المعاهدة في موقع: (موسوعة مقاتل من الصحراء)، شبكة المعلومات، الرابط: http://www.mukatel.com، وموقع: (الموسوعة الحرة: ويكيبيديا) ، الرابط: https://ar.wikipedia.org

(٨٥) انظر: ألكسي فاسيليف: (الملك فيصل .. شخصيته وعصره وإيمانه)، دار الساقي، بيروت - لبنان، ط ١، ص ٧١ ـ ٨٧، وص ١٣٤.

(٨٦) انظر: ماتيو بتسغالو: ترجمة: محمد عشماوي عثمان: (دبلوماسية الصداقة .. إيطاليا والمملكة العربية السعودية ١٩٣٢ - ١٩٤٢م)، دارة الملك عبد العزيز، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، ص ١٧.

(٨٧) انظر: ماتيو بتسغالو: ترجمة: محمد عشماوي عثمان: (دبلوماسية الصداقة .. إيطاليا والمملكة العربية السعودية ١٩٣٢ - ١٩٤٢م)، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٨٨) من مقالة له نشرت بعد وفاة الملك عبد العزيز في جريدة : (المصري) القاهرية يوم ١٩٥٣/١١/١٢م. نقلًا عن: د. عبد العزيز شرف ومحمد إبراهيم شعبان: (عبد العزيز آل سعود وعبقرية الشخصية الإسلامية)، مرجع سابق، ص ١٦٧.